

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أكرم الإنسان بتصور معارفه وخاطبه بتصديق الوهية
والصلوة على محمد وآله واصحابه أجمعين أما بعد فيقول محمد حنيف الدقمي
لما سئلتني بعض الاحياء من الفضلاء الراغب عن اطالة الشرح للسلم ان
اشرح التسليم شرحاً سهلاً وجيزاً المشتتملاً على ما يوضح مطلب الكتاب خالياً
عن الاطناب فشرعت في شرحه على حسب مرامه بتوفيق الله المعين سبحانه
وان كان تبسيطاً بمنطوقه لكنه يستلزم الحمد فلذا بدو به ما موصولة اى الذم
اعظم شأنه اى اعلى شأنه وحاله عن احاطة الادراك لا يجد لانه بسيط و
البسيط لا يجد اما فى الخارج فلانه مجرد وكل مجرد بسيط واما فى الذهن
فلان الاجزاء الذهنية تؤخذ من الاجزاء الخارجية ولما لم تكن هنا اجزاء
خارجية لم يكن اجزاء ذهنية ولا يتصور لان التصور عبارة عن حصول
الصورة وصورة الشئ ما يؤخذ منه بعد حذف مشخصاته وتخصيص
بارتعالى عينه فلا يمكن حذفه واذا قرئ بصيغة المعلوم فالمعنى حينئذ

ان علمه تعم حضوري والتصور حصولي ولا ينتج لان من شرط الاتناج اندراج
 الحدود بعضها تحت بعض وهو غير مندرج تحت شئ تعالى عن الجنس لان الجنس
 لا يكون للبيسط كما فكر اولاً انه واحد لا شريك له في الماهية فلا يكون له جنسا والجميات
 اما عن الستة فلانها من خواص الماديات وهو مجرّد اما عن الجميات المنطقية فلان
 الجهة عندهم عبادة عن اللفظ الدال على كيفية بثوت المحمول للموضوع او سلبه عنه
 وصفاته تعم كما كانت عين فاته بحسب المصداق فلا تكون هناك كيفية حتى
 يدل عليها اللفظ جعل الكليات والجزئيات اى خلقهما اما الجزئيات ^{والكليات} وهو موجود بالذات
 منتزعة عنها الايمان به اى بالله الموصوف بهذه الصفات نعم التصديق
والاعتصام به اى بالله حمداً التوفيق ومعناه ظاهر والصلوة والسلام
 على من بعث الينا بالدليل الذي فيه شفاء لكل عليل وهو القرآن العظيم
 فان فيه شفاء للامراض البدنية كما هو المذكور في اعمال المشايخ وشفاء للامراض
 الاعتقادية الفاسدة للكفار والمنافقين بوجود ما فيهن تاملوا فيه ارتدوا عن الكفر
 والتفاق وعلى الله واصحابه فيه تخصيص بعد تعميم وجاء به لرعاية ما جاء به من
 قوله الدين هم مقدم ما الدين اى السابقون في الدين اولان قولهم فعلهم حجة لنا
 في الدين فكانهم موقوف عليهم في الدين وبجح الهداية واليقين في اضافة الجحاشاة
 الى ان كل واحد من الصيغ تعم كاملة لنا لان اضافة الجمع تفيد الاستغراق كما في قول
 النبي صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم آه تفيد الاستغراق اما بعد الحمد
 الصلوة فهذه اى الفهموما الحاصلة في الذهن المعبرة بعبارات اتية رسالة
 مختصرة في صناعة الليزان في اشارة الى ان للنطق غير مقصودة بالذات

بل هو آلة لتحصيل العلوم الحكيمية سميتها بـ اسلم العلوم اي ومبدا العروج الى العلوم
 الحكيمية لان العلوم الادبية والدينية لا دخل للمنطق فيها اللهم جعله بين المتقن
 المنطقية كالشمس بين النجوم في الظهور والنور مقدمة العلم اي ما يتوقف عليه
 الشروع في العلم على وجه البصيرة وهو تعريف العلم وبيان موضوعه وبيان الخاتمة
 الى المنطق ولما كان ذكر بيان الحاجة اليه اهم عند المصنف ذكره اولاً وشرح في بيان مقده
 وقال العلم التصور منطوق العبارة نص على ان المراد بالعلم هنا العلم المحصول
 لان المحصول معتبر في التصور الذي هو مرادف او متحد للعلم وهو العلم او
التصور الحاضر عند المدرس اي حاصل عنده والا يلزم ان يكون التعريف بالاعم
 لان الحاضر عند المدرس يصدق على الحضور ايضاً وهذا غير جائز قدم التعريف
 لتحصيل البصيرة في التقسيم الذي هو من مقدمات بيان الحاجة ثم اعلم ان
 في العلم ثلاثة مذاهب احدها انه ضروري وثانيها انه نظري تحديد غير
 وثالثها انه نظري ولا تعسر في تحديده فالاول مذهب الامام وهو المختار عند
 المصنف فلذا قال والحق انه من اجلي البديهيات لا حاجة الى تعريفه كالنور والسود
 بديهيان الاول من الحسوسات الخارجية والثاني من الامور الذهنية والثاني
 مذهب الغزالي فاشاد بقوله نعم تنقيح حقيقته عسير وطريق التعريف عنده
 التقسيم والمثال كما تقول الاعتقاد اما جارم او غيره والجارم اما مطابق او
 والمطابق اما ثابت او غيره فعلم من هذا التقسيم ان العلم اعتقاد جازم مطابق
 ثابت ونقول في المثال كالا اعتقاد بان الواحد نصف الاثنين ويحتمل ان يكون
 جوابا لسؤال مقدر وهو ان العلم اذا كان من اجلي البديهيات فما وجه اختلافه

في التعبير عن العلم حاصل الجواب ان هذا الاختلاف لاجل عُسْر تقيح حقيقة لا
 لاجل انه ليس بدوئيا والثالث مذهب الحكماء ولما اختار مذهبهم في تعريف
 العلم قسمه على طريق مذهبهم وقال فان كان العلم اعتقاد النسبة خبرية مقصداً
 والافتقار ساذج اى خال عن الاعتقاد المذكور لما فرغ عن التقسيم شرع في
 تمهيد الاعتراض الاق وقال وهما نوعان متباينان من الادراك وهو المقسم
 او الحاضر عند المدرك ضرورة اى تباينهما ظاهر لا حاجة الى البيان في اثبات تباينهما
 لان صدق كل واحد منهما مفاد لصدق الاخر وما معنى التباين الا هذا فلو كن
 مقصود المص تمهيد الاعتراض لم يتعرض الى ذكر التباين بينهما لان الانقسام
 كلها سواء كانت من العلم او غيره مبينة لاسترة فيه نعم لا يجرى في التصديق
 بالتصديق ويقال ان التصديق متصور جواب لما يرد على ظاهر العبارة وهو ان
 التباين ينافى التعلق لان التعلق يقتضى الاجتماع والتباين خلافه وحاصل الجواب
 ان التباين بحسب المصادق وهو لا ينافى التعلق فيتعلق كل شئ حتى بنفسه
 وهما اى في كون تباين الصور والتصدق وتعلق الصور بالتصديق شك
 بينهم وهوان العلم والمعلوم متحدان بالذات لان الحاصل في الذهن من حيث
 انه مكتشف بالعوارض الذاتية علم ومن حيث هو معلوم فاذا تصورنا
 التصديق كان الصور علماً والتصديق معلوماً فهما واحد هذا اذا كان التحقيق
 حصول الاشياء بانفسها والا فلا والحال انكم قلتم انهما متعلقان حقيقة فاذا
 تعلق الصور بالتصديق يلزم عدم التباين بينهما وحله على ما تقدمت به في منع
 لزوم المناقات هوان العلم في مسألة الاتحاد بالمعلوم اى في موضع حيث

بان اتحادها بمعنى الضوئية العلمية الحاصلة في الذهن فانها من حيث انها حاصلة في الذهن معلوم ومن حيث
 هي من حيث الاكتشاف بالعوارض الذهنية علمها العلم بمعنى الحالة الادراكية
 التي توجد بعد الحصول فليس بممتجد مع العلوم وهو المراد هنا كما هو الظاهر
 عن تعريفه واقول في جوابه على ما تفرغت به وهو ان الاتحاد بالذات عبا
 عن الاتحاد في المصدق وتعلق التصور بمفهوم التصديق يستلزم ان يكون
 مفهوم التصديق معلوما بالتصور ولا قباحت فيه تأمل ثم بعد التفهيش
 من الكتب المنطقية يعلم ان تلك الصورة العلمية انما صارت علما لان الحالة
 الادراكية اى الكيفية الحاصلة بعد حصول الصورة قد خالطت بالصورة
 بوجودها الانطباعي في الذهن خلطا رابطيا اتحاديا كالحالة الذوقية بالذات
 فصارت باعتبار الخلط صورة فذوقية فتلك الحالة تنقسم الى التصور
 التصديق بالذات والصورة بالطبع فتفاوتهما اى التصور والتصديق كقفا
 النوم واليقظة العارضتين لذات واحدة المتباينين بحسب الحقيقة والمصدق
 فتفكر في هذا التغاير والاتحاد فانه دقيق لو اشارة الى ان هذا شك انما اثر اذا كان
 العلم بمعنى الصورة العلمية لان الاتحاد بين العلم والمعلوم لا يتصور الا على هذا
 التقدير وما اذا كان العلم عبارة عن الحالة الادراكية التي هي منقسمة الى
 التصور والتصديق فالاتحاد بين العلم والمعلوم منقود لان الحالة الادراكية
 التصورية ليست بمتحدة مع المتصور ولا مع المصدق به فهما وان كانا عارضين
 لذات واحدة لكنهما متباينان حقيقة تأمل لما فرغ عن بيان المقدمة الاولى
 من مقدمات بيان الحاجة ومتعلقاتها شرع في بيان المقدمة الثانية لها و

وقال وليس الكل من كل منهما بديهيا ولا اى وان كان الكل بديهيا فانت مستغن
 عن الكسب وليس كذلك ولا الكل نظريا متوقفا على نظروا لا اى وان كان الكل ^{نظريا}
 فيلزم تقدم الشئ على نفسه بمرتبتين بل بمراتب غير متناهية فان الدور ^{مستلزم}
 للتسلسل وهو باطل فالملزوم مثله وقال البعض ان هذا التسلسل ليس بحال
 لانه انما وقع في الامور الاعتبارية وهي تنقطع بانقطاع الاعتبار واما بطلانه
 اى التسلسل فاما ضروري كما هو من ذهب الامام واما استدلاله ^{بطلان}
 بالبرهان التلوي غير اولان عدد التضعيف وهو الاربع مثلا ارزيد من عدد ^{اصل} اول
 وهو الاثنان وكل عدد من احدها ارزيد من الاخر فزيادة الزائد لا يكون الا بعد
 انصرام جميع احاد المتريد عليه لان المبدء لا يتصور عليه الزيادة والا لم يكن ^{المبدء}
 مبدءا والا وسطا متضمنة متوالية فلا تكون هنا زيادة والا لم تكن متوالية
 فلو كان المزيد عليه غير متناه لزم الزيادة في جانب عدم التناهي وهو ^{باطل}
 لان الزيادة يقتضي تناهي المزيد عليه فيلزم الخلف وتناهي العدد يستلزم
 المعدود جواب سوال مقدرو هو ان التقريب غير تام لان الكلام في بطلان
 التسلسل الذي يلزم على تقدير نظرية الكل من التصور والتقدير وهما من
 قبيل المعدود ودليل بطلان التسلسل في الاعداد لا في المعدود والجواب ان
 تناهي العدد يستلزم تناهي المعدود وقد للتقريب مبدءا برأية الى منع الاستلزام
 لان العدد من العوارض وتناهي العوارض لا يستلزم تناهي المعرض قائل
 ولا يعلم التصور من التصديق مقدمة الثالثة من مقدمات بيان الحاجة و
 يحتمل ان يكون جواب سوال وهو ان لزوم الدور على تقدير نظرية الكل انما

يلزم اذا كان كسب التصور من التصور والتصديق من التصديق وهو غير
 مسلم لا يجوز ان يعلم ^{التصور} كمن التصديق وبالعكس فاجاب للمصطفى ان السند و
 استدلال على بطلان قوله لان المعرفة مقول على المعرفة فلو علم التصور من
 التصديق ^{كان} ان التصديق معرفة له لان كاسب التصور مختص
 وكل معرفة مقول فينبغي ان يحمل التصديق على التصور وليس كذلك لان الحمل
 يقتضي الاتحاد بينهما تباين كما مر والتصور متساوي النسبة بالنسبة الى ^{جزء}
 التصديق وعدمه فلو حصل التصديق من التصور كان مرتجيا هذا خلف
 كل واحد بدعي وبعضه نظري يعني اذ لطل الكليات السالبتان تحقق بينهما ^{الجزء}
 الجزئية بازاء كل واحد منهما واما ابداهة البعض كتصور الحرارة والتصديق بان
 الكل اعظم من الجزء واما نظرية البعض كتصور الملك والتصديق بان العالم
 حادث والبيسط لا يكون كاسبا مقدمة رابعة من مقدمات بيان الحاجة
 ويمثل ان تكون جواب سوال مقدم وهو ان الحاجة الى المنطق انما هو على
 تقدير وقوع الخطأ في الفكر واما اذا كان الكاسب بسيطا فلا وقوع للخطأ
 فيه فمما الحاجة اليه والجواب ان الكاسب لا يخلو اما ان يكون حجة او لا شأنا
 وكلاهما مركب فلا يكون بسيطا واما الزاوية من المعرفة فلا اعتبار له في هذا
 الباب فلا بد من ترتيب امور الاكتساب كتقديم الجنس على الفصيل او ^{الخاصة}
 في المعرفة وتقديم الصغرى على الكبرى في القياس وهو التطور والفكر
 الترتيب المذكور عندهم يسمى بالتطور والفكر في العطف اشارة الى اتحادهما
 ترادفهما كما لا يخفى فالطور عند ارباب التعليم عبارة عن ترتيب امور معلومة

لتأدي إلى مجهول نظري وهما أي في الكسب وتعين الترتيب المذكور في الكسب
 شك خوطب به السقراط وهو ان المطلوب اما معلوم فالطلب حينئذ ^{بالمحل} تحقيق
 واما مجهول فكيف يتحقق الطلب حاصل الشك ان الكسب باطل مطلقا في ^{الشيء} الشك
 له على ترتيبا مورا اما بطلان المطلب اما للعلوم آه واجيب بمنع الاختصاص في ^{الشقين} الشقين
 واختيار الشق الثالث بمعلوم من وجه ومجهول من وجه وسند التعم لا يجوز ان يكون شقا ثالثا
 الكسب يتحقق فيه وهو للعلوم من وجه ومجهول من وجه ويكون الوجه للعلوم
 وجهها الطلب الوجه للمجهول فالكسب في هذه الصورة ممكن فعاد الشك بعد الجواب قائلا
 بان الوجه للمجهول مجهول مطلقا والوجه للمعلوم معلوم مطلقا فالشك باق بحاله
 وحله ايضا بالعود ومنع الاختصاص في الشقين واختيار الشق الثالث ان الوجه للمجهول
 ليس مجهولا مطلقا حتى يمنع طلبه فان الوجه للمعلوم وجه فلا يكون مجهولا مطلقا
 ايد الجواب بقوله الامر ان المطلوب بالكسب في النظريات التصورية هي الحقيقة
 المعلومة ببعض اعتباراتها والمجهول باعتبار اخر فلا يكون الطلب محالا هذا في
 هذا الحل في الجواب لانه قاطع لمادة الاشكال وليس كل ترتيب مفيد للطلب ولا
 طبعيا واقعا على ينظم طبعي ينتقل الذهن منه الى المطلوب مقدمة خامسة
 من مقدمات بيان الحاجة ومحملة ان يكون جوابا بالسؤال مقدروا وهو انه لا نسلم
 الحاجة الى المنطق لم لا يجوز ان يكون نفس الترتيب مفيدا للمطلوب بحيث لا يغير
 فيه الغلط فلا حاجة اليه ومن ثم اي لاجل عدم كون كل ترتيب مفيدا ولا يبي
 ترى الازاء متناقضة مثلا في مادة حدوث العالم وقدمه وافا كان الامر كذلك
 فلا جزم من قانون عاصم عن الخطا في الترتيب وهو المنطق لما فرغ عن بيان الحاجة

المشرع في بيان موضوع النطق وقال وموضوعه المعقولات من حيث الايضاح
 الى الصور والتصديق لا من حيث انها حاصلة في الذهن او من حيث انها كائنات
 من كينيات النفس ولما كان بحث المطالب متعلقا بالموضوع ذكرها متصلا
 بذكره وقال ما يطلب به التصور والتصديق يسمى مطلبيا بالكسر لكونه الاله الطلب
 لكن المشهور الفتح وامهات المطالب اي اصولها اربع احدها ما وثاينها اي وثايلها
 هل ورابعها لم فما لا يخلو اما ان يطلب به التصور بحسب شرح الاسم اي تصور شيء
 يعلم وجوده في الخارج فتسمى شارحة لشرحها مفهوم الاسم قبل العلم بوجوده
 ويقع في جوابه اقسام التعريف او يطلب به التصور بحسب الحقيقة فتسمى حقيقة
 لبيانها ذات الشيء الذي علم وجوده في الخارج سواء كان بيانها بالذاتيات او
 بالعرضيات واي يستعمل تارة لطلب الميز بالذاتيات كما تقول الانسان اي شيء
 في ذاته فيجاب بالنطاق وقد يستعمل لطلب الميز بالعوارض كما قال المصوب والعوارض
 كما تقول الانسان اي شيء في عرضه فيجاب بالضاحك لانه من عوارض المختصة به
 فلذا عد من مميزاته وهل ايضا لا يخلو اما ان يكون لطلب التصديق بوجود شيء في
 نفسه بدون صفة زائدة على الوجود فتسمى بسيطة اضافة بالنسبة الى المركبة كما
 تقول هل الانسان موجود او يكون لطلب التصديق بوجود شيء على صفة زائدة على وجوده كما تقول
 هل الانسان الكاتب اي مركبة اي شئ مركبة لكون المطلقا مركبا ولم يطلب الدليل لجرد التصديق
 بالعلية كما تقول امر كان هذا متعفن الاطلا او لطلب الدليل للامر بحسب نفسه كما تقول
 لمر كان هذا محموا واما مطلب من وكرو كيف طاق ومتى فهي اما ضبا تاللاي من حيث
 تقصدها بتصديق بوجود ذلك لحوال الاشياء او من جهة في الحل المركبة اذا كان التصورها وجوب شيء على

بضمة العيان

وما قيل ان جواب سوال فليس بشئ لان المحصر لا يها^ل لا المطلق للطالب حتى يرد المنع
 على المحصر بل المقصود منه^{ان} تتبعها^{الاي} او للهل تا^{من} فصل التصوات قد منها^{ضعا}
 اى ذكر التقدمها على التصديق طبعاً جواب سوال مقدم وهو ظاهر غير مخفي
 على احد واستدل على تقدم الطبعي التصور على التصديق بقوله فان الجهول المطلق
 يمنع عليه الحكم يعني متى لم يتصور او لا يحكموم عليه لم يمكن وجود الحكم الذي^{هو}
 التصديق على مذهب الحكيم فعم من ان التصور مقدم على التصديق بالتقدم
 الطبعي لان التقدم الطبعي عبارة عن كون المقدم موقفاً عليه للتاخر ولا يكون
 علته له قيل فيه اى في قوله ان الجهول المطلق آية حكم بامتناع الحكم على الجهول المطلق
 فهو كذاى مناف لما قلتم في الاستدلال وحله بعد تسليم الحكم فيه انه اى الجهول
 المطلق في القول المذكور معلوم بالذات بعنوا^{الجهولية} والجهولية^{بمجهول} المطلق^{العرض} اى بعروض و^{صف}
 الجهولية له فالحكم عليه سلبية باعتبارين اى الحكم باعتبار الاول سلبية باعتبار الثاني فلا
 منافاة^{فان} اعتبارين لا فائدة اى فائدة للعاني من اللفظ وانما يتم بالدلالة^{لانه} تمهيداً^{ليسا}
 اقسام الدلالة وايراد بحث الالفاظ هنا هو جواب سوال مقدم كما ذكره البعض
 وهو ان المنطقي يبحث عن المعقولات وهو ظاهر من قوله وموضوعه المعقولات
 فمما وجه ذكر الدلالة واللفظ في هذا الفن ترك تعريف الدلالة لشهرته وشرع في
 تقسيمها وقال منها عقلية ان كانت بعلاقة ذاتية بين الدال والمدلول بحيث ينتقل^{من} الدال
 بواسطة من الدال الى المدلول كدلالة لفظ السموع من وراء الجدار على وجود
 الالفاظ ومنها وضعية ان كانت بجعل الجاهل اى بوضع الواضع كدلالة لفظ زيد على
 المسمى ومنها طبيعية ان كانت باحداث الطبيعة الدال عند عرض المدلول كدلالة

الخ على وجه الصدر وكل منها لفظية ان كان الدال لفظا وصير لفظية بغير
 الدال غير لفظ كدلالة المخطوط مثلا لما فرغ من بيان اقسام الدلالة شرع في بيان
 تمهيد اعتبار الدلالة اللفظية الوضعية وقال فاذا كان الانسان مدني الطبع
 كثير الانتقال الى التعليم والتعلم في المطالب وكانت الدلالة اللفظية اعمها
 اهم الدلالات فائدة تفي لكل واحد اما غيرهما فلا تتفاوت الناس في الافهام
 اسهلها فاعلمها الاعتبار في العلوم ومن ههنا اي من ان افادة المعاني
 لا يحصل من الالفاظ الا بالدلالة لتبين ان الالفاظ موضوعات للمعاني من حيث
 هي لان الغرض من الوضع افادة المعاني من حيث هي مع قطع النظر عن كونها
 موجودة في الذهن او في الخارج كما هو مذهب البعض فلذا قال دون الصور
 الذهنية او الخارجية كما قيل وجعل الضعيف ظاهرا مما سبق ولما كان تعريف
 الدلالة اللفظية الوضعية مشهورا فلذا ترك وشرع في تقسيمها وقال فدلالة اللفظ
 على تمام ما وضع له من تلك الحيشية اي من حيث انه تمام ما وضع له مطابقة لفظ
 اللفظ والمعنى كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وعلى خبثته من تلك الحيشية
 تضمن لكون معنى المدلول في ضمن المعنى المطابق كدلالة الانسان على الحيوان
 او الناطق فقط وهو اي التضمن لازم لها اي المطابقة في المركبات لانها لا تفرد
 عن جزء وعلى الخارج من تلك الحيشية التزام يكون معنى المدلول خارجا عن المعنى
 الموضوع لازما له كدلالة الانسان على الضاحك ولا بد في الالتزام من علاقة
 عقلية او عرفية لان اللفظ لا يدل على الامور الخارج عن المعنى الموضوع له فم
 ان لم تكن العلاقة التي هي واسطة انتقال الذهن من الدال الى المدلول لم يكن

الخارج مفهوم ما من اللفظ قيل الالتزام مجبور في العلوم لان التعليم والتعلم
 لا يكون الا بالالفاظ الموضوعه للمعاني لانه عقلي فلا يفي للاعادة التامة ونقص
 بالتضمن لانه ايضا عقلي مع انه معتبر في العلوم واجيب عنه انه ليس عقليا محضا
 لان مدلوله جزء المعنى الموضوع له ويلزمهما اى التضمن والالتزام المطابقة في
 التحقيق فنتي تحقيقا تحقق المطابقة لان الجزء واللازم لا يتحقق بدون الكل والملازم
 ولا عكس لجواز ان يكون المعنى بسيطا لا لازم له وكونه ليس غيره ليس بما سبق
 اليه الذهن دائما جواب سوال يرد على قوله ولا عكس وتقريره ان الالتزام لازم
 للمطابقة على ما ذهب اليه الامام من ان لكل شئ لازم اقله انه ليس غيره فاللزم
 بينهما ثابت قطعاً وجوابه نعم انه لازم لكل ماهية لكنه لازم بالمعنى الاعم والمعتبر في
 الالتزام هو اللزم البين بالمعنى الاخص وهو غير متحقق في كل مفهوم لانا تصور
 كثيرا من الاشياء مع ذهولنا عن سلب الغير عنها واما الدلالة التقنينية والدلالة
 الالتزامية فلا لزوم بينهما لجواز ان لا يكون لكل مركب لازم بين بالمعنى الاخص لجواز
 ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط لا لازم له بالمعنى المذكور لما فرغ المصنف من بيان
 الدلالات واللزم وعدمه بينهما شرع في بحث اللفظ وقدم التقسيم لانه المقصود
 هنا واما تعريف اللفظ فمفرد فلا يبرر وما قيل انه يلزم تقسيم المجهول وهو غير جائز
 الافراد والتركيب حقيقة صفة اللفظ جواب سوال مقدرو هو ان الافراد والتركيب يكون
 صفة للمعنى ايضا فاما وجه تخصيصهما باللفظ والجواب ان الافراد والتركيب انما صفة للمعنى
 لكن تتبعية اللفظ واما اللفظ فهو موصوف بها حقيقة لان اللفظ ما خوفي مفهوم ^{بمخلاف}
 المعنى وعلى هذا التصريح ينبغي له ان يذكر هذا القول بعد تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب ^{هنا} لانه قد مر

شرع في استدلال التقسيم وقال لانه اى اللفظان دل جزئه على جزئه معناه مركب
 ويسمى قولاً ومؤلفاً في اصطلاحهم ايضا والاى وان لم يدل جزئه لفظه آه مفرد لما
 فرغ عن تقسيم اللفظ شرع في تقسيم المفرد وقال وهو اى المفرد ان كان مرّة واحدة
 حال الغير فاداة عند المنطقين كفى وعلى في قوله زيد في الدار وعمر على السطح
 اذ هما آلة لتعرف الطرفين والحق ان الكلمة الوجودية منها اى من الاداة جواب سوال
 مقدم وهوان الكلمات الوجودية ايضا وسائط لتعرف حال الغير فمما وجه تسميتها
 بالكلمات دون الاداة وتقرير الجواب انها من الاداة واشتت المص هذا الدعوى بقوله
 فان كان مثلاً معناه كون الشئ شيئاً ولم يكن كزبد مادام يذ كركان وتسميتها بكلمات ^{لتنصير}
 ودلالة لها على الزمان واما كونها وجودية فلان معناها شتت النسبة التي هي مرّة
 بتعرف حال الغير والاى وان لم يكن مرّة فان دل المفرد بهيئته وصيغته على
 الزمان كضرب ويضرب بكلمة وليس كل فعل عند العرب كلمة عند المنطقين ^{لما} نفع
 يتوهم ان الدال على الزمان عند العرب وكلمة عند المنطقين فعلم منه ان كل فعل عند
 العرب كلمة عند هم وليس كذلك فان خواشنى فعل عند العرب لا قترانه باحد ^{منه} الاد
 الثلاثة وليس بكلمة عند هم لاحتماله الصدق والكذب لانه مشتمل على حكايا المشى
 فهو مركب والكلمة قسم من المفرد بخلاف عيشى فانه كلمة عند هم كما انه فعل عند العرب
 لعدم احتماله الصدق والكذب والاى وان لم يدل المفرد بهيئته على الزمان فهو
 اسم كزبد وبكر ومن خواشنى الحكم عليه اى كونه محكوما عليه من خواص الاسم علم
 ان بيان خواص الاسم هنا فقط تمهيد لذكر ما بعد من جواب سوال مقدم وهو منع
 كون المحكوم عليه خاصية للاسم لان من وضرب في قوله من حرف الجر وضرب فعل

الصوت
بجواز
الترادف

ماض محكوم عليه مع انه ليس باسم فاجاب عنه وقوله من حرف جر وضرب فعل
ماض لا يرد فانه حكم على نفس الصورة لا على معنى والمختص به اي بالاسم هو
هذا اي كون المحكوم عليه بحسب المعنى والاول اي كون المحكوم عليه بحسب
الصورة يجزئ في المهمات ايضا نحو قوله حسب ممل وايضا تقسيم ثان للفرد باعتبار
تحققه في ضمن الاسم والا يلزم ان يكون الفعل والحرف مشككا ومتواطيا وليس
كذلك كما هو المذكور في المطولات ان اتحد اي وجد معناه فع تشخصه يسمى المفرد
جزئي لكونه مانعا عن وقوع الشركة وتدخل فيه للمضمرات واسماء الاشارات فان
الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص على ما هو التحقيق لان الواضع لاحظ
الامر الكلي لان يلاحظه بواسطة الجزئيات ثم وضع اللفظ لكل ما يندرج تحت الكلي
كلفظ انت مثلا ثم اعلم ان الواضع والموضوع له قد يكون خاصا كوضع زيد لسماء وقد يكون
عاما كوضع الفاعل لذات من قام به الفعل وقد يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا
كوضع المضمرات وقد يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما كوضع الانثى للنفوس الكلي
وبدونه اي بدون الشخص كل متواطان تساو في افراده في الصدق والتحقيق كالا
فان افراده مساوية في تحقق المفهوم الكلي فيها والا لم يكن افراده متساوية في الصدق
بل متفارقة فمشكك اي كل مشكك كالوجود بالنسبة الى الواجب الممكن وحصر والتفاوت في
الاولية والاولوية والشدة والزيادة ولا تشكك في الماهية لان نسبة الماهية الى الافراد
والاي لزم التبع بلا مرجح ولا في العوارض لان نسبتها الى العوارض متساوية والتفاوت فيها بلا مرجح ترجيح بلا مرجح
وان كان بل في نفس الافراد اذا كان الامر كذلك فلا تشكك في قولهم الجسم في ثياب الجسم في السواد الفاعل الجسم في ثياب الجسم في السواد

فجاء مرسل لا رسال التشبيه فيه وحصره في اربعة عشر من انواع اطلاق
السبب على السبب وعكسه واطلاق الكل على الجزء وعكسه واطلاق اللازم على
اللزوم وعكسه واطلاق المقيد على المطلق وعكسه واطلاق العام على الخاص وعكسه
وغيره ولا يشترط في المجاز المرسل سماع الجريئات من اهل اللغة بل يجب الاستعمال
سماع انواعها اى الجريئات واذا لم يكن الامتياز بين المعنى الحقيقي والمجازي بحسب
الظاهر مست الحاجة الى بيان علامتها فلذا قال علامة الحقيقة التبادر الى الفهم
وان لم يكن اللفظ موضوعا له والعراء عن القرينة عند الاطلاق اعتمادا على الاستعمال
وعلامة المجاز الاطلاق على المستحيل كاطلاق الاسد على زيد لا تشخص الاسد ببيان تشخص
تخصتا يكون بينهما اتحاد المصداق واستعمال اللفظ في بعض المعنى اى في بعض مواد
تحقق المفهوم كالدابة اى كاطلاق الدابة على الحمار الذي هو البعض من افرادها و
النقل والمجاز اولى بالاشتراك يعنى اذا دار اللفظ بين النقل والمجاز والاشتراك اى
يهتم بها فحمل على النقل والمجاز اولى من الاشتراك لان الاشتراك محمل
لفهم المعنى المقصود والمجاز اولى من النقل اذا دار اللفظ بينهما لان المجاز يبلغ في
الاستعمال بعد الفراغ عن بحث الحقيقة والمجاز وما يتعلق به شرع في بيان ان
المجاز بالذات لا يكون الا في الاسم وقال والمجاز بالذات انما هو في الاسم اى في
اللبد وللصدر واما الفعل وسائر المشتقات والادوات فانما يوجد فيها بالاشتراك
لان ضرب اذا استعمل مجازا في قتل فلا يكون استعماله في المعنى المذكور الا باعتبار
ان الضرب اولا يستعمل في القتل وفي الادوات بتعبية المتعلق كاللام اذا استعمل في
التعقيب فيستعار اولا لتعليل الذي هو متعلق معناه ثم بواسطة يستعار له

له لما فرغ عن تقسيم اللفظ باعتبار تكرار المعنى ومتعلقه شرع في بيان تكراره مع اتحاد
 معناه فقال وتكثر اللفظ كالغيث والمطر مع اتحاد المعنى مرادفة وذلك واقع في اللفظ
 والاستعمال لتكثر الوسائل لفهم المعنى المقصود والتوسع في المحال المبدع بان يصح لمراد
 احد المترادفين دون الآخر ولا يجب فيه اى في الترادف قيام كل مقام الآخر جواب سؤال
 وهو انه اذا كان معناها واحد فيجب ان يتعمل كل منهما مقام الآخر لعدم الترجيح
 وان كانا من لغة واحدة فان صفة الضم اى ضم احد المترادفين بلفظ آخر من العوض
 كما يقال صلى عليه ولا يقال دعا عليه مع انهما من لغة واحدة ولا يلزم الترجيح
 بلا مرجح لانه يجوز ان يكون لاهداهما خصوصية خارجية عن المعنى مع ما يقل
 به ولا يكون هو الآخر هل يفرق المفرد والمركب ترادف مختلف في المقصود من هذا الاستف
 اظهر بالاختلاف الواقع في ترادف المفرد والمركب والافعل من السابق ان
 الترادف من عوارض المفرد فمن ينكر الترادف بينهما يستدل بانه لا بد من
 الترادف من اتحاد المعنى الوضعى ولا اتحاد بينهما بحسبه ومن هو قائل به يقول
 ان الاتحاد بينهما متصور كما في الانسان والحيوان الناطق اقول بل بين الانسان
 والحيوان الناطق تضاد وهو الاتحاد في المصادق لا الترادف لما فرغ عن تقسيم
 المفرد وما يتعلق به شرع في تقسيم المركب فقال المركب ان صح السكوت عليه بدون ضم كلمة
 اخرى قائم وهو خبر وقضية فيه اشعار على الترادف كما يشعر به قوله ان قصده
 بالحكاية عن الواقع ومن ثم اى لاجل الحكاية يوصف المركب المذكور بالصدق والكذب
 بالضرورة لان الحكاية ان كانت مطابقة للحكى عنه فالمركب صادق والافعال كاذب
 وقول القائل كلامى هذا ليس بخبر لان الحكاية عن نفسه غير معقول جواب نقض

مشهور وهو ان هذا القول خبر ولا حكاية فيه ولا يلزم الحكاية عن نفسه وانما
 محال فاجاب المصنف عنه بحيث لا يلزم المحال المذكور باثبات الحكاية في القول بل
 والحق انه اى القول المذكور بجميع اجزائه ما خذ في جانب الموضوع فالنسبة ^{مطلقة} ح
 اجالا في جانب الموضوع فهي المحكى عنها ومن حيث تعلق الايقاع بها ملحوظة
 تفصيلا فهي الحكاية فالتغاير بين الحكاية والمحكى عنه في القول موجود بالاجمال
 والتفصيل وهذا القدر من التغاير لصحة الحكاية وكونه خبرا كات تدبر فغل
 الاشكال بجميع تقاديره ومفجأة التقادير ما يقال قال قائل يوم الخميس كلامي
 يوم الجمعة صادق وقال يوم الجمعة كلامي يوم الخميس كاذب فصدق كل
 يستلزم كذبه وبالعكس ونظير ذلك اى كلامي هذا كاذب قولنا كل حمد لله
 فانه حمد من جملة كل حمد لله فيكون فردا لنفسه فالحكاية فيه هي المحكى عنها وجا
 ما من قوله والحق انه بجميع اجزائه آه فقامت اشارة فيه الى ان هذه القول ليس
 بنظير ذلك القول لان هذا القول كلية وذلك شخصية تكون الهذية ما خذ
 فيه والجواب المذكور يجري في هذا القول لافي ذلك او اشارة الى انه ان اريد
 بموضوع الكلية ما هو خارج عن هذا القول فالتغاير بين الحكاية والمحكى ^{هذا}
 فح يكون القول المذكور خبرا وان اريد بموضوع الكلية اعم بحيث يشمل هذا
 القول ايضا فالحكاية في قولنا كل حمد لله والمحكى عنه هو هذا القول مع
 الخارج فح يكون الحكاية من افراد المحكى عنه لا عينه تامل فانه جذرا صم اى
 اى هذا الاشكال جذرا صم لا تسمع له جواب الا الجواب المذكور والاى
 اى وان لم يقصد به الحكاية فانشاء وهو ايجاد ما لم يوجد ومنه امران كان

والقول
وحيث كان المقصود
طلب ضرب الفعل

المقصود منه أي من الانشاء طلب الفعل كضرب فان المقصود من هذا القول
طلب الضرب وفتح انكار المقصود منه اظهار عجة الشيء وترجح ان كان المقصود منه
طلب الشيء الممكن واستفهام ان كان المقصود منه طلب الفهم وغير ذلك من
الدعاء والالتماس وان لم يصح السكوت على المركب بل يحتاج في افادة المعنى الى
اخر فناقص منه تقييد في ان كان للجزء الثاني قيده الاول وامتناعي ان كان الجزء الاول
ممنوعا الاول كعبلبك وغيره تركيب الفعل مع المفعول نحو ضرب زيد فصار
لما فرغ عن المقدمة وما يتعلق بها شرع في بحث المبادئ للعرف وقال المفهوم
أي ما حصل في العقل لان الاحكام الالهية مترتبة عليه لهذا الاعتبار لا غير
ان جزو العقل تكثره بحسب الصدق من حيث تصوره وحصوله في الذهن
فكل سواء كان متمتع الافراد كالكلية المفرضية فانها كليات باعتبار فرض العقل
وان لم يكن لها الافراد في الواقع او لا يتمتع افرادها وهو لا يخلو ما ان يكون المحجوب
منه واحدا مع امتناع الغير كالواجب او مع امكان الغير كالشمس والممكن المراد
بالممكن الممكن الخاص فلا يرد ما قيل ان اريد بالامكان الامكان العام فلا يصح
التقابل بالمتنع لانه ايضا ممكن بالامكان العام وان اريد به الامكان الخاص فلا
يصح قوله كالواجب والممكن والاي مان لم يجوز العقل تكثره من حيث هو فخرشي قيل
جعل الخرجي قسما من المفهوم غير صحيح لان الخرجي عبادة عن المفهوم مع التشخص
التشخص لا يحصل في العقل بعوانه ان يحصل العقل بنفسه يحصل في العقل بواسطة الحواس تامل
فحسوس الطفل في مبدأ الولادة وشيخ ضعيف البصر والصورة الخيالية من
البيضة المعينة كلها خريجات لان شيئا منها لا يجوز العقل تكثرها على سبيل الامكان

الشيخ

وهو المراد جواب سوال وهو ان هذه المذكورات بخرثيات مع انها تصدق على كثيرين
وتقرأ الجواب نعم انها تصدق على كثيرين على سبيل البدلية لكن هذا الصديق غير
معتبر في الكلي بل المعتبر هو الصديق على سبيل الاجتماع وهو غير متحقق فيها وهما
اي في الجواب المذكور شك مشهور وهو ان الصورة الخارجية لزيد وصورة الحمار
منه اي من زيد في اذهان طائفة تصوره كلهما متصادقة لاتحاد مصداقها
وهو شخص زيد واستدل على التصديق بقوله فان التحقيق ان حصول الاشياء
بانفسها في الذهن لا باشباهها كما هو المذكور في موضعه واذا كان الامر كذلك
فلذلك الصورة الخارجية تكثر لصدقها على الصور الحماة لئلا في اذهان طائفة يفترون
اذا اعتبر التكثير في الكلي على سبيل الاجتماع فيلزم ان يكون الصورة الخارجية لزيدا كليا
لصدقها على الكثير على سبيل الاجتماع مع انها بخرثي وجوابه على ما تقدمت به
وهو ان الصورة الخارجية لزيد عبارة عن هويته المخصوصة التي يمتاز بها عن
الاغيار والصورة الذهنية عبارة عما يحصل في الذهن بعد حذف الشخصات
الخارجية فاذا حذفت الهوية الخارجية لزيد فكيف تصدق على الصور الذهنية
لمتخذة لا يحصل الصورة الذهنية فلا صدق هنا ايتم فانتفى التصديق بينهما تاما ومن
ثم هنا اي من صدق الصورة الخارجية لزيد على الصور الذهنية ليستبين كون الخرجي
الحقيقي محمولا لان الصورة الخارجية لزيد بخرثي ومحمول على الصور الذهنية و
هو الحق عنده لان التقاير الاعتباري يكفي للحمل خلافا للسيد الشريف وهو
انه لا يخلو اما ان يكون محمولا على نفسه او على غيره فعلى الاول الحمل غير مفيد الكلام
في المقيد وعلى الثاني لا يجوز الحمل لان الغيرية منافية للحمل ولا يجاب عن الشك المشهور

بان المراد صدقها على كثيرين هو اى الكلى ظل لها اى للكثرة ومنترزع عنها مجنة
 الشخصات والملازم ههنا اى في مادة النقض ان لها ظلا متعدد و اى المتعد يتززع
 عنها الا انها ظلال متعددة و اى ينتزع عنه والمطلوب في تعريف الكلى هو الثاني وهو
 المقصود ههنا لان التصادق بين الصوتين ^{بمعنى} لا يتززع والظلية من الطرفين فان الاتحاض
 من الطرفين في باب التصادق فكون صورة زيد كليا ح ظاهرا والنقض باق على ^{حاله}
 بل الجواب ان المراد في تعريف الكلى تكثر المفهوم بحسب الخارج باعتبار الافراد
 هو غير متحقق في صورة زيد لان الهوية آتية عن التكرار لصوره الحاصلة من
 زيد باعتبار الاذهان يستحيل ان تتكرر في الخارج بل كليا هو ^{لله} فلا تكثر لها
 في الخارج والمعتبر في تعريف الكلى هذا التكرار وهو غير موجود بل غير ممكن ههنا
 واما الكليات الفرضية والمعقولات الثانية فلعدم اشتغالها على الهدية لا
 ينقبض العقل مجرد تصورها عن تجويز تكثرها في الخارج جواب من النقض وهو
 ان التكرار المذكور مقصود في الكليات الفرضية فينبغي ان لا تكون كليا بل ليس
 ههنا فرد موجود مع انكم قلتم انها كليات وتقرر الجواب ان للمعتبر في تعريف
 الكلى تجوز التكرار لا التكرار في الخارج بالفعل كما هو الظاهر عن تعريفه ولا شك
 ان تجوز التكرار فيما نحن فيه متحقق فتكون كليا بهذا الاعتبار واما صورة زيد
 فلا شتمالها على الهدية لا يمكن تجوز التكرار فيها حتى قيل ان الكليات الفرضية
 بالنسبة الى الحقائق الموجودة كليات يعنى بالنسبة الى تقايفها كالشئ والممكن
 والموجود كليات فاذا ارتفع الشئ والممكن والموجود كان الاشئ واللا يمكن
 واللا موجود كليا ههنا اى خذ هذا الجواب لما قسم المفهوم الى الكلى والخارجي اراد ان

ان يصرح بان الكلية والجزئية صفة للمفهوم من حيث هو من حيث الاكتشاف على وجه
 يعلم منه ان المذهب المنصور هو الاول وقال الكلية والجزئية صفة للمعلوم الذي
 هو الحاصل في العقل من حيث هو وقيل صفة العلم اي لما حصل في العقل من حيث
 الاكتشاف كما ذهب اليه السيد لكن الحق هو الاول لان المفهوم من حيث هو
 منقسم اليهما لان من حيث الاكتشاف ما بطلان القول الثاني فلان الحاصل في
 الذهن بعد الاكتشاف جزئي فلا يكون كلياً والجزئي لا يكون كاسياً ولا مكتسباً
 اقول الجزئي يقع في المثال كما تقول كيف الانسان فيجاب نريد والعلم يحصل
 بالمثال فينبغي ان يكون الجزئي كاسياً وايضاً ينبغي ان يكون مكتسباً من الكلي الذي هو
 جزئي منه كما تقول نريد اي الحيوان فيقال في جوابه انسان تامل اقول واذا لم يكن
 الجزئي كاسياً ولا مكتسباً فينبغي ان لا يذكر في هذا الفن لان البحث فيه ماعن المصطلح
 او عن مباديء التوضيح مفهوم الكلي لان الشيء يعرف باصداءه وقد يقال الجزئي
 لكل مندرج تحت كلي اخر اشعار على الاصطلاح الجديد كالانسان فانه جزئي
 اضافي عندهم لانه مندرج تحت الحيوان ويختص هذا المعنى بالاضافي كالاول
 يختص بالحقوقي والكلي الاضافي هو الذي يندرج تحته غيره الآت
 شرع في بيان النسب بين الكليتين لان يعلم في باب المعروف المساوي يقع في الجواب
 عن المساوي الاخص واما غيرهما فلا فلا قال والكلي ان تصادق كلياً اي صدق كلياً من
 المجانبين فتساويان كالانسان والتايط فانهما متساويان في الصدق والتحقق
 لتساويهما في المصادق والآي وان لم يتصادقا كلياً فتفارقا وهو لا يخلو فان كان
 التفارق كلياً فتباينان كالانسان والفرس فانهما لا يهتمعان في الصدق وان كان

وهو خارج عن المذكور اللهم الا ان يقال يذكرون

التفارق جزئياً وهو ايضا لا يخلو فاما ان يكون من الجانبين فاعم واخص من وجه
 كل حيوان والابيض فانهما قد يجمعان في الصدق وقد لا يجمعان او من جانب واحد
 فقط فاعم واخص مطلقا كالحیوان والانسان فان التفارق هنا من جانب الحيوان
 فقط لما فرغ عن بيان النسب بين العینين شرع في بيان النسب بين النقيضين و
 قد تم تعريف النقيض ليعلم اولا ان النقيض ماذا قال اعلنا نقيض
 كل شئ رفعه حقيقيا او حكما فالسلب نقيض الايجاب باعتبار انه رفع حكمي لا
 والرفع الحكمي عبارة عن اللزوم المساوي الرفع الحقيقي ولا شك ان السلب لا يرفع الا
 وافاعرف ان نقيض كل شئ رفعه نقيضا المتساويين متساويان واستدل عليه بابطال
 نقيضه فقال والاى وان لم يكن متساويان فلم يتصادقا كلياً فتعارقا في الصدق
 فيلزم على تقدير تحقق التفارق من النقيضين صدق احد المتساويين من العینين
 بعدنا الاخر هل هذا لا هل ثبت ان نقيض المتساويين متساويان وهما اى
 في قوله والافتقار شك قوي وهو ان نقيض التصادق على ما مر من تعريف النقيض
 رفعه لا صدق التفارق بل هو نقيض رفع التفارق الا ان يقال انه رفع حكمي للتصادق يعني لا
 تلم صدق التفارق على تقدير عدم التصادق وبميز سنك بقوله وربما الواو هنا بمعنى اذا التعليلية
 يكون نقيض المتساويين مما لا فرد له في نفس الامر كقائض المفهومات الشاملة فيصدق
 الاول وهو رفع التصادق لعدم المصادق دون الثاني لان التفارق عبارة عن صدق
 احدهما بدون الاخر ولما لم يكن المصادق هنا لم يصدق احدهما بدون الاخر فلم يرد
 التفارق الا ان يقال ان التفارق عبارة عن عدم التصادق وهو لا يقتضى المصادق
 فيه لان هذا الجواب مما تقدمت به وما قيل في جواب هذا شك ان صدق السلب

على شيء لا يقتضي وجوده اكتفى وجود ذلك الشيء لان السلب يصدق بعدم
الموضوع ايضا ف اذا لم يقتض صدق السلب وجود ما صدق عليه رفع النضاد
يستلزم التقابيق لان النقيض هنا عبارة عن رفع الشيء لا عن سلب شيء عن شيء ف
يقتضي وجوده فبعد تسليم يعني لا نسلم اولا ان صدق السلب لا يقتضي وجود ^{الموضوع}
لان السلب يرد على ما يرد عليه الايجاب فهو كالايجاب في اقتضاء وجود الموضوع وان سلم
يتم هذا الجواب على تقدير وجوده اذ كانت تلك المفهومات الشاملة وجودية كالشي
والممكن ف تعاضدها سلبية عدمية وهي لا يقتضي وجود المصدق واما على تقدير
الذي اذا كانت تلك المفهومات سلبية كلاسريك الباري وغيره فيكون تعاضدها
وجودية وهي تقتضي وجود الموضوع فلا مسامح لذلك الجواب فيه اى في الشك
الله الا ان يقال ان شريك الباري وان كان باعتبار اللفظ وجودي لكنه سلبى باعتبار
المصدق لان مصداقه ممتنع فيرمو وجود فيجرب الجواب هناك ايضا تامل فيه فانه من
مزال الاقدام لعلماء الاعلام فلا جواب للشك ح الا بتخصيص الدعوى بغير تقاض
تلك المفهومات وان كان هذا التخصيص خلاف داب هذا الفن هذا يعني جذا هذا
التخصيص في جواب هذا الشك لانه لم ياتي احد بجواب شاف له ونقيض ^{اعلم} لا
والاخص طلقا بالعكس عكس العينين فان استقاء العام ملزوم لا تتفاء الخاص ولا عكس
تحقيقا المعنى العموم لان بعض افراد الانسان بعينه افراد الحيوان فلو صدق
اللاحيوان عليه ايضا لزم اجتماع النقيضين انه محال وشكك بالنقض بان لا اجتماع
النقيضين اعم من الانسان لانه كما يصدق على الانسان
فكذا يصدق على غيره مع ان بين نقيضيهما وهما الانسان واجتماع النقيضين

لان اجتماع النقيض محال فلا يصدق على شئ وغيره من الالات ايضا لا يصدق
 عليه لامتناعه وقيل لا تبين بين نقيضيهما لان الالاتان يصدق على اجتماع النقيضين
 فلا تبين هنا وايضا شك بان الممكن العام اعم من الممكن الخاص واذا كان نقيض
 الاعم اخص من نقيض الاخص فم يصدق كل لا يمكن عام لا يمكن خاص والمحال كل
 لا يمكن خاص اما واجب او محتنع وكلاهما ممكن عام فكل لا يمكن عام ممكن عام ينتج
 منه انه محال فلا يكون نقيض الاخص اعم والا يلزم المحذور والمذكور وجوابه على ما تقر
 به وهو منع نسبة العموم والخصوص بين الامكانيات لان النسبة بين الكلبيين
 تعتبر بحسب المصادق وظاهر ان كلما يصدق عليه الممكن بالامكان العام لا يصدق
 عليه الممكن بالامكان الخاص لان الممكن بالامكان العام تعتبر فيه سلب الضرورة عن
 الطرفين وفي الممكن الخاص من الطرفين فكيف هذا من ذلك الات يقال ان الشا
 اشتهر عليه عموم المفهوم بالمصدق ولما لم يتحقق هذا الفرق عند المعص قال والجواب
 من التخصيص بين نقيض الاعم والاخص من وجه تبين خبري كالتباينين بين
 كما ان بين نقيض التباينين تبين خبري فكذا بين نقيض الاعم والاخص من وجه
 تبين خبري وهو التفارق في الجملة اى في بعض مواد التحقق لان بين العينين و
 الاعم والاخص من وجه تفارق خبري بحيث يصدق عين احدهما بدون الاخر يصدق
 نقيض الآخر والا يلزم ارتفاع النقيضتين وصدق احدا النقيضين بدون الآخر
 تبين وتفارق واذا فرغ عن اثبات التباين الجزئي شرع في بيان موافق التباين
 الجزئي وقال وهو قد يتحقق اى التباين في ضمن التباين الكلي كالاحمر والاحمر والنسبة
 بينهما عموم وخصوص من وجه بين نقيضيهما وها الجرح والحيوان تبين كلي وقد يتحقق في

ضمن العموم من وجه كالأبيض والانسان فان بينهما أيضا عموم وخصوص من وجه والجبر والحجران ومرد ذكرهما اتفاقا وهما سوال وجواب على طبق ما مر مثلاً تقبل ان بين الاشئ واللاشئ واللا يمكن تبين لعدم اجتماعهما في المصادق وبين نقضيهما ما الشئ والممكن مساوات وتقرير الجواب ان القول بالتبين الجزئي بين نقضي الاعم والاحض مسلم لكن في ما سوى المفهوم الشاملة لما فرغ عن بيان النسب شرع في تقسيم الكلي وقال ثم الكلي اما عين حقيقة الافراد والمراد بالحقيقة الحقيقة الكلية لا الشخصية كالانسان فانه عين حقيقة زيد وعمر و بكر والمراد من الافراد هنا الاشخاص لان الفرد ما يدخل فيه القيد والتقييد كلاهما والكلي ليس كذلك والشخص هو الذي لا يكون القيد والتقييد داخل فيه يعني هو عبارة عن الكلي حال كونه معروضا للشخص واطلاق الافراد على الاشخاص في هذا الفن شائع والكلي الذي يكون التقييد فيه داخلا والقيد خارجا يسمى بالحقيقة وتقال للكلي الذي هو عين حقيقة الافراد نوع او اقسام في اي الحقيقة وهو لا يخلو اما ان يكون تمام مشترك بينها يعني بين حقيقة الافراد وبين نوع اخر فيسمى جنسا او لا يكون مشترك بل يكون مميزا لذلك الحقيقة فيسمى فصلا في اصطلاحهم ويقال لها اي للاقسام المذكورة ذاتيات لانها اما عين الذات او جزء الذات فالذاتي على هذا التقيد ما لا يكون خارجا عن حقيقة الافراد اعلم من ان يكون داخل فيها او عينها وربما يطلق الذاتي بمعنى الداخل اشعارا على الاصطلاح الاخر ولا يكون النوع على هذا التقدير من الذاتي وخارج عن حقيقة الافراد مختص بحقيقة واحدة نوعية كانت او جنسية فيسمى خاصة ولا يختص بها بل يوجد في غيرها ايضا ويسمى

بالعرض العام ويقال لها أي المختص وغيره عرضيات والمراد بالجمع هنا الجمع المنفرد
 والعرضي عندهم عبارة عن الكلي الخارج المحمول والجمهور على أن العرض غير العرضي
 غير المحتمل حقيقة لأن العرضي يحتمل بالمواطاة
 والعرض لا يحتمل بذلك المحمل والمحل ما يقوم به العرض فلا يكون محلاً لأن الشيء لا يكون
 معرضاً لنفسه والمقصود من ذكر مذهب الجمهور هنا دفع الاشتباه الواقع هنا بين العرض
 والعرضي باعتبار اتحاد المبدء والمشتق منه والرد على المحقق فإنه قائل بالاتحاد الذي
 والتغاير الاعتباري بين العرض والعرضي كما أشار إليه المص بقوله وقال بعض
 طبيعة العرض لا بشرط شيء أي مع قطع النظر عن القيام وعدمه بالمحل عرضي
 محمول وبشرط شيء أي بشرط القيام للمحل وبشرط لا شيء أي بشرط عدم القيام العرض
 المقابل للجمهور لأن الجمهور عبارة عن الموجود لا في الموضوع والعرض هو الموجود في
 الموضوع ولذا أي لصحة الاتحاد الذاتي والتغاير الاعتباري صحة قولهم النسبة
 أربع والماء ذراع لتحقيق الاتحاد والتغاير المذكورين الذين هما مدار المحمل ومن
 أي لأجل الاتحاد الذاتي قال بعض الأفاضل إن المشتق لا يدل على النسبة ولا
 على الموصوف في قولهم الجسم أسود لأن المشتق متحد مع المبدء وهو حال قائم
 بالمحل والمحل والنسبة خارجتان عن المبدء فلا يدخل في المشتق أيضاً بل معناه
 هو القدر الناعت بحد وهو قيام المبدء مع الموصوف كما يعبر عنه في الفاظ
 بقاء وسفيد وهذا هو الحق كما هو مذهب السيد ويؤيده أي قول بعض
 الأفاضل ما قال الشيخ من أن وجود الإعراض في انفسها هو وجودها لها لثبات
 لا وجود لها دون المحل بحيث يمتاز عن الغير بل لها وجود واحد في الخارج فالأ
 اتحاد

في الوجود يدل على الاتحاد الذاتي كما ان التباين في الوجود يدل على الغيرية فاما
 الكلمات الخمس الاول في المرتبة الجنس لانه الذاتي الاعم فيكون اشرف من الخارج
 والاخص وهو كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو وفوائد
 القيود ظاهرة لاسترة فيها بعد الفراغ عن تعريفه شرع في تقسيمه وقال فان كان الجنس
 جوابا عن الماهية وجميع المشاركات فقرب كالحیوان بالنسبة الى الانسان
 والا اي وان لم يكن الجنس جوابا عن الماهية وجميع المشاركات بل يقع
 البعض جوابا عن فرع بعيد بالنسبة الى الماهية كالنامى بالنسبة الى الانسان وهما ^{لكن} ^{لكن}
 اي تحقيقات متعلقة بهذا المقام الاول ان ما هو سؤال عن تمام الماهية المختصة
 ان اقصر في اي في السؤال على امر واحد سواء كانت الماهية شخصية او نوعية او
 جنسية فالامر الواحد ان كان خاليا كما تقول زيد ما هو فيجاب بالتنوع بان يقال انه
 انسان لما في وجه الحصر انه عين حقيقة افراده واما الشخص فهو عاين
 خارج كما هو المذكور في موضعه ويقع في الجواب الحد التام ان كان ذلك الامر
 كلياً نوعاً كان او جنساً كما تقول الانسان ما هو فيجاب بانه حيوان ناطق واذا
 قلت الحيوان ما هو فيجاب بانه جسم تام وما هو سؤال عن تمام الماهية المشتركة
 ان جمع السائل في السؤال بين امور فيجاب بالتنوع ان كانت تلك الامور متفقة الحقيقة
 كما تقول زيد وبكر وعمر ما هم فيجاب بانه انسان لانه نوع لهم ويجاب بالجنس ان كانت
 تلك الامور مختلفاً كما تقول الانسان والعرس والبقر ما هم فيجاب بالحيوان الذي
 هو الجنس بالنسبة اليها ومن ههنا اي من وقوع الجنس في جواب ما هو يتفرع
 ويظهر عدم امكان جنين في مرتبة واحد لماهية واحدة والا فيلزم الترجيع بلا

مبرح ان اجيب بجنس واحد يلزم ان لا يكون احد الجنسين جنساً للماهية لانها اذا
 بانضمام احد الجنسين فيكون الاخر لغوا ولا يكون لها جنس هذا خلف والبحث الثاني ^{جود}
 الجنس هو وجود النوع وهذا خارجا يعني وجود الفصل للجنس هو وجود النوع عجب
 المصداق واما وجوده بحسب المفهوم فلا لان الجنس بحسب المفهوم عبارة عن
 الماهية لا بشرط شئ والنوع عبارة عن الماهية بشرط شئ فكيف ذاك من هذا
 فهو اى الجنس محمول على النوع فيهما اى فى الوجودين ومنشأ ذلك اى كون ^{وجود}
 الجنس وجود النوع خارجا وهذا هو ان الجنس ليس يحصل قبل وجود النوع
 فيها لان النوع مادة تتحقق الجنس فلا يكون الجنس متحصلا قبله وان كانت قبلية
 لا بالزمان وهي عبارة عن قبلية داتية لان الذاتى يتقدم على الذات بهذا القبلية
 جواب سوال وهو ان الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل فعلم ان الجنس
 موجود قبل وجود النوع مع انك قلت ان الجنس ليس له تحصل قبل النوع
 واستدل على الدعوى بقوله فان اللون اذا اخطرتاه اى تصورناه بالبال فلا يقع
 بتحصل شئ متقرر الوجود بالفعل من البياض والحزرة متى ^{يعتقد}
 اللون بشئ من الفصول فثبت ان الجنس ليس له تحصل قبل النوع فلهذا قالوا ان ^{وجود}
 الجنس هو وجود النوع تاملا واما طبعية النوع فليس يطلب فيها تحصيل معنا تاملا بل
 فيها تحصيل الاشارة ^{جواب} عن النقض وهوان
 النوع ايضا كذلك اذ لا وجود له قبل وجود الافراد فينبغي ان يكون وجود النوع
 هو وجود الافراد وليس كذلك وتقرير الجواب ان النوع ليس مثل الجنس في ^{الام}
 بل هو محصل في نفسه لكنه محتاج الى الاشارة فلا نقض البحث الثالث ^{والفرق}

بين الجنس والمادة فانه يقال للجسم مثلاً انه جنس للانسان فهو محمول عليه كما
 تقول الانسان جسم ويقال انه مادة له فهو الجسم مستحيل الحمل عليه لانها
 من الاجزاء الخارجية والحمل من خواص الاجزاء الذهنية والجسم في الحالتين شيء
 واحد فما وجه حمل في حالة دون الاخرى بين المع الفارق بين الحالتين بقوله
 الجسم الماخوذ بشرط عدم الزيادة كالنمو وغيره مادة الانسان والجسم الماخوذ
 بشرط الزيادة نوع كالجسم النامي فانه نوع عن مطلق الجسم والجسم الماخوذ بشرط
 شيء من الزيادة وعدمها بل كيف كان الجسم من حيث هو ولو مع الف معنى
 مقوم كالهولي والصورة جنس فهو محمول على الانسان بعد لا يدعى انه
 على صورة من النامي غير محمول اي الجسم على كل مجتمع متركب من مادة وصورة وان
 كانت والفا وهذا التغاير الاعتباري علم فيما ذاته مركب من الهولي والصورة
 وما ذاته بسيط فيقال الماهية لذا اخذت بقيد زائد عليها تسمى مخلوطة وبشرط
 واذا اخذت بشرط عدم قيد زائد سميت مجردة وبشرط لا شيء واذا اخذت الماهية
 من حيث هي هي سميت مطلقة وبلا شرط شيء لكن في المركب تحصيل معنى الجنس غير متحقق
 وفي البسيط تنقسم المادة متعشرو مشكل جواب عن المنع وهو لا نسلم ان الاعتبار
 المذكورة جارية في كل ماهية واستدل عليه بقوله فان ابهام المعين وتعيين الابهام
 امر عظيم كف نشر مرتبة لان المادة في المركبات امر متعين والجنس لا يكون الا بمها
 فابهام المعين امر مشكل واما الدعوى الثانية التي تعين الابهام فلان الجنس باعتبار
 فرض العقل موجود في البسيط والمادة انما تكون بمجعله معينا بحيث يؤخذ بشرط
 لا شيء وهو متعين بالنسبة الى لا بشرط شيء الذي هو مرتبة الجنس واما كون هذا

داخل في جنس الجسم فانه

الفرق امر عظيم فلان المادة في المركبات امر ياتي عن ان يصدق على شئ ويخبر عنه
وما يفرضه العقل في البسائط امر لا يلبي عن الصدق وهذا بعينه هو الفرق بين
الفصل والصورة لان الفصل محمول والصورة غير محمول لانها من الاجزاء الخارجة
والحمل من خواص الاجزاء الذهنية ومن ههنا اي لاجل اتحاد الذاتي والتغاثر الاعتباري
لتمهم يقولون ان الجنس مأخوذ من المادة والفصل مأخوذ من الصورة فعلم من هذا
ان الاجزاء الذهنية لا تكون الا للمركبات الخارجية البحث الرابع قالوا ان الكل
للمنعة فهو اي الكلي اعم واخص من الجنس معا اما كونه اعم فله صدق الكلي عليه و
على غيره من الكليات واما كونه اخص فلاضافة الى جنس الخمسة وجنس المنعة
اخص من مطلق الجنس حاصل الاعتراض ان الكليان لا يكون بينهما الانسبة
واحدة كما هو الظاهر من وجه المحذور ههنا يتحقق النسبتان المتنافيتان بين
الشئيين ليعنيهما وهو محال وحله اي حل البحث الرابع ان كلية الجنس باعتبار
الذات لان الكلي مأخوذ في مفهومه وجنسية الكلي باعتبار العرض يعني باعتبار
اضافته الى المنعة واعتبار الذات غير اعتبار العرض فالعموم والخصوص هنا
لجنسيتين مختلفتين وهو غير محال ومن ههنا اي من هذا الجوابين جواب
ما قبل ان الكلي قد انقسم لكونه كلياً متكوئياً بالتوحي على نفسه وعلى غيره كما
الكلي والحيواني كلى والفرد يكون مغايراً لما له الفرد فهو غيره فينبغي ان يلبس عن نفسه
لان الغير جليز السلب عن الشئ وسلب الشئ عن نفسه محال لان ثبوت الشئ لنفسه
ضروري فلا يكون مسلوباً عنه وتقرير الجواب كلية الجنس باعتبار ذاته وجنسية
الكلي باعتبار العرض وحله على نفسه على قسمين حل اول وهو يقتضي الثبوت لنفسه

وتفاوت اعتبارات تفاوت الحكماء

متعارف هو حصة من الكل عارضة لمفهوم الكل فيصدق ان الكل ليس بكل يكون
الحقبة مغايرة للكل فلا محال في هذا السلب تعامل نعم قطع الاعتراض بهذا الجواب لكن
يلزم عليه الاعتراض الاخر وهو كون حقيقة الشيء عيناه وخارجا عنه لان مفهوم
الشيء عينه وفردية غيره لانه هو المفهوم مع قيد زائد فيكون مغاير له لكن لما كان
هذا اللزوم باعتبارين احدهما انه فرد والفرد يكون مغايرا بصح السلب عنه فلا محذور
لتغايرية الاجتماع ومن شدة اى لاجل تغاير الاعتباري قيل لولا الاعتبار لطلبت
الحكمة البحث عما مشي لان الجنس موجودا فهو مشخص وكل مشخص جزئي
لان الشخص اب عن الاشتراك فالنتيجة منه ان الجنس جزئي فكيف مقولته على كثير
والا اى وان لم يكن موجودا فكيف يكون مقوما للجزئيات الموجودة لان الشيء
ما لم يكن موجودا في نفسه لم يكن مقوما لغيره وهو ظاهر وعلة باختيار الشق الاول
ومنع حصر الموجود في الشخص بحيث يكون الشخص فيه داخلا يعني ان لو ادا القائل ان
قوله ان الموجود مشخص ان كل موجود معرض الشخص مسلم وذلك دليل التقييم
اى تقسيم الموجود الى افراد لانه باعتبار العوارض المختلفة يصير مورد التقسيم و
الاشتراك في افرادة وان اراد منه ان الشخص داخل فيه والمحال ان دخول الشخص
في كل موجود ممنوع لجواز عرضة لبعض الموجودات والثاني من الكليات النوع و
هو المقول على الافراد المتفقة الحقائق في جواب ما هو كالانسان فانه يحمل على زيد
وعمر و بكر وغيرهم وهم متفقة في الحقيقة الكلية واما الشخص فهو خارج عن
حقيقتهم كل حقيقة بالنسبة الى حصصها نوع حقيقي جواب سوال يرد على حصر
الكل في الخمسة وهو ان الكل المحمول على الافراد المتفقة الحقيقة لا يكون الا بالحقبة

وثانيهما كونه نفسا فاستحال سلبه عنه ٢

مغايرة للنوع فالكل المحمول على المحصر غير النوع وغير مذكور في المحصر فالمحصر في الجنس على كل وجه
 الجواب ان المحصر حاصر واما الكل المحمول على المحصر فهو نوع لان الحقيقة ليست الا
 الحقيقة المضافة والمضاف اليه خارج عنها واذا كان الامر كذلك فالمحصر حاصر ايضا
 متفقة الحقيقة والمحمول عليها نوع تام وقد يقال على الثاني المقول عليها وعلى غيرها الجنس
 في جواب ما هو قول اوليا خرج بهذا القيد الاخير الصنف لان الجنس يحمل عليه بواسطة
 حمل النوع كالرومي والهندي فان الحيوان لا يحمل عليهما الا بواسطة حمل الانسان
 عليهما ومقصود المص عن هذا البيا ان امتياز الصنف عن النوع والاشعار
 على هذا الاصطلاح والاول يسمى بالنوع الحقيقي والثاني بالاضافي لان نوعيته لا
 الى افراده ونوعيته الثاني بالنسبة الى ما فوقه ولزيادة التوضيح والفرق بين المعنيين
 النسبة بينهما وقال بينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما في الانسان وحقق
 الاضافي دون الحقيقي في الحيوان وتحقق الحقيقي دون الاضافي في النقطة وقل
 ان النسبة بينهما عموم وخصوص مطلقا يعني كل نوع حقيقي نوع اضافي ولا عكس
 ووجه الضعف ان النوع المفرد نوع حقيقي والاضافي هنا مقصود تاما ولما كان
 في مراتب النوع نوع خفاء بالنسبة الى مراتب الجنس قال وهو اي النوع كالجنس اما مفرد
 ان لم يكن في طرفيه نوع كالنقطة او مرتب اي واقع في سلسلة الترتيب فان كان
 المرتب اخص الكل يسمى الساغل لانه تحت الكل والسفل هو التحت وان كان اعم الكل يسمى
 العالي لانه فوق الكل والاحض بالنسبة الى ما فوقه الاعم بالنسبة الى ما تحته يسمى المتوسط
 لانه في الوسط واستدل على ان الجنس العالي يسمى بجنس الاجناس والنوع لسما
 بنوع الانواع ولم يعكس الامر في التسمية بقوله ولان الجنسية باعتبار

العموم بالنسبة الى ما تحتها والنوعية باعتبار الخصوص بالنسبة الى ما
 فوقه فيسمى النوع السافل نوع الانواع لانه اخص الكل ويسمى الجنس العالي جنس
 الاجناس لانه اعم الكل الثالث من الكليات الفصل اى المميز للماهية من
 بين مشاركات تسمية المشتق باسم المبدء وهو المقول في جواب ^{اشي} _{اشي}
 هو في ذاته وجوهه وما اى الشئ الذي لا جنس له كالوجود لا فصل له
 مميز عن مشاركاتة في الجنس فكما لا جنس له لا فصل له بعد الفراغ عن
 التعريف شرع في تقسيمه وقال فان ميز الشئ اى الماهية عن مشاركات
 الجنس فمقرب فمقرب كالتألق بالنسبة الى الانسان او ميمزه عن مشاركا
 الجنس البعيد فبعيد كما ينأى للانسان وله نسبة الى النوع بالتقويم اى
 مقوما ومحصلا له اشعار على ان اطلاق التقويم عليه بهذا المناسبة فيسمى الفصل
 مقوما للنوع وكل مقوم للعالي مقوم للسافل لان العالي مقوم للسافل ومقوم
 المقوم مقوم ولا عكس لان السافل خارج عن العالي فكذا مقومه وله نسبة
 الى الجنس بالتقسيم باعتبار انضمامه الى الجنس عدم انضمامه اليه كما تقول الحيوان ^{ناطق} _{ناطق} وغير
 فيسمى الفصل لهذا النسبة مقوما صريح به ايضا لاطهار وجه تسميته بالمقسم
 وكل مقسم للسافل مقسم للعالي لان السافل قسم من العالي وقسم القسم قسم
 ولا عكس لان تقسيم العالي لا يستلزم تقسيم السافل وهو في تقسيم الجسم
 الى النامي وغيره ظاهر لان هذا التقسيم لا يستلزم تقسيم الحيوان الى الناطق و
 غيره قال الحكماء الجنس امهيم في نفسه لا يحصل نوعا الا بالفصل ومراد المصنف
 نقل قول الحكماء هنا ذكر التعريفات الالائية فهو اى الفصل علة له اى علة لتحصل

الجنس فلا يكون فصل الجنس جنسا للفصل والا لكان معلولا له ولا يكون لشيء واحد
 فصلان قريبان في مرتبة واحدة والا فيلزم ان يكون العلول واحد علتان مستقلتان
 ولا يقوم الفصل باعتبار وجوده الانواعا واحدا وانما قيدنا بالوجود لانه لو لم يقيد
 به بل يترك على اطلاقه فهو حينئذ مقوم للتوعين كما تقول الحيوان اما ناطق
 او غير ناطق وفيه نظر لان غير الناطق وان ميز عن الناطق لكن لا يصير بهذا القدر
 نوعا محصلا متى لم يضم اليه فصل بحسب الوجود من الصاهل وغيره تاملا
 ولا يقارن الاجنسا واحدا لانه اذا قارب بحسب فيلزم ان يكون مقوما للثو^{عين}
 وهو باطل كما مر انفا وفصل الجوهر جوهر والا يلزم تقوم الجوهر بالعرض وانه
 محال خلافا للاشراقية لانهم يجوزون ان يكون فصل الجوهر عرضا واستدلاله
 المذكور في موضعه وهما اني في مقام الفصل شك من وجهين الاول ما اورد
 في الشفاء وهو ان كل فصل معنى من المعاني فاما ان يكون اعم المحمولات بحمل
 على كلها او تحته اى تحت اعم المحمولات والاول باطل لانه من خواص المقولات
 وهو ليس منها واذا كان هو تحت اعم المحمولات فهو منفصل عن المشاركا
 بفصل وهو ايضا تحت اعم المحمولات فهو ايضا منفصل وهو مرجح فاذا ثبت لكل
 فصل فصل فيتسلسل وحاصله ان وجود الفصل يستلزم المحال فهو غير موجود
 فكيف يتفرغ هذه التقرينات المذكورة على الامر المحال وحله لا نسلم انفصال
 كل مفهوم بالفصل حتى يتسلسل وانما يجب انفصال كل مفهوم بالفصل لو كان
 ذلك العام الذي يندرج تحته الفصل مقوما له وهو ممنوع لجواز امتياز

بعض المفهومات عن البعض بالعرضيات فلا تسلسل فيثبت والثاني أي الوجه
الثاني من الشك ما سمع لي وهو ان الكلي كما يصدق على واحد من افراده بان
يقال النوع كلى يصدق على كثيرين من افراده بان يقال ان الجنس والعرض العام والخاص والنوع
كل يصدق واحد بلافرق بين الصدقين فمجموع الانسان والفرس حيوان كما
ان الانسان والفرس وحده انسان فله أي لمجموع الانسان والفرس حال كونهما
حيوان واحد فصلان قريبان وهما الناطق الصاقل ومع انكم قلتم ولا يكون
لشي واحد فصلان قريبان لا يقال في جواب هذا النقض لو كان كذلك يلزم
صدق العلة الواحدة على المعلول المركب لانه مجموع المادية والصورية وهما
عتان للجسم فلو صدق العلة على المجموع ايضا يلزم ان يكون المعلول علة وهو
محال لا يستلزمه تقدم الشيء على نفسه واستدل على لا يقال بقوله لان الا
المستلزمة من صدق العلة على المعلول المركب ممنوعة فانه معلول واحد
الهيئة الواحدانية وعلل كثيرة فلو صدق العلة لكان من جهة الكثرة وهي
جهة العلة لا من جهة المعلولية حتى يلزم المحال و
كثرة جهات المعلولية لا يتلزم كثرة المعلولية حقيقة جواب سوال وهو انه
اذا كان لمجموع المادة والصورة علل فينبغي ان يكون معلولا متعدد ا فكيف قلت
انه معلول واحد وتقرير الجواب ان المعلول المركب له جهات المعلولية وكثر
لا يستلزم كثرة المعلول كالسرير له جهات المعلولية وهو واحد بوحدة المادة
تاملا ولا يقال في جوابه ايضا لو كان صدق الكلي على الواحد والكثير واحدا
لمجموع شرطي الباري شريك الباري فبعض شريك الباري

وهو مجموع شريك الباري مركب وكل مركب ممكن
لانه محتاج الى الاجزاء وكل محتاج الى الغير فهو
ممكن مع ان كل شريك الباري ممتنع واستدل على بطلانه بقوله لان امكان كل
مركب ممنوع لجواز ان يكون بعض المركب مركبا من الاجزاء الممتنع الوجود فامتناع
الاجزاء يستلزم امتناع الكل لان الكل عبارة عن ذلك الاجزاء فلا يكون ممكنا
فان اقتدار الاجتماع على تقدير الوجود الفرضي لا يضر الامتناع في نفس الامر
لعدم منافاتهما الا ترى انه يعني كون بعض شريك الباري ممكنا او كون صدق
الكل على الواحد والكثير واحدا يستلزم المحال بالذات وهو كون الممتنع ممكنا
والستلزم للمحال محال فلا يكون ممكنا لان الممكن لا يستلزم منه المحال فبانه
اشارة الى منع بانه لا نسب له انه ممتنع في نفس الامر بل هو ممتنع باعتبار نظره
وهما شريك الباري والممتنع وكلاهما محال وحله اى حل الشك بالوجه الثاني
ان وجود الاثنين يستلزم وجود الثالث وهو المجموع وذلك واحد تقرير
الحل كما ان الناطق والصاهل فصل لكل واحد من الانسان والفرس فكذا
مجموعهما فصل للمجموع الحيوان المركب من الانسان والفرس وهو واحد
فلا يلزم ان يكون له فصلان قويلان لا يقال في رد هذا الحل على هذا اى على
تقدير ان وجود الاثنين يستلزم وجود ثالث وهو المجموع يلزم من تحقق الاثنين تحقق
غير متناهية لانه بضم الثالث وهو الهيئة الاجتماعية يتحقق الرابع وهكذا
فيتسلسل وانه محال لا تانقول ان هذا التسلسل غير محال وانه غير واقع
بان الرابع اعتباري محض فانه حصل باعتبار شئ واحد وهو الهيئة الاجتماعية

او الثالث مرتين والتسلسل في الاعتبارات منقطع بانقطاع الاعتبار
 فافهم اشارة الى منع كون الرابع اعتباريا محضادون الثالث اذ لا فرق بين الثالث
 والرابع باعتبار وجود الاجزاء بل الرابع من الكليات الخاصة هو اى الرابع هو الكلي
 الخارج عن حقيقة الافراد المقول على ما تحت حقيقة واحدة نوعية او جسمية
 كالصاحك والماشى بالنسبة الى الانسان والحيوان فالاول يسمى خاصة
 النوع والثاني يسمى خاصة الجنس بعد الفراغ عن تعريفها شرعا في تقسيمها وقال
 شامل ان عمت الافراد القى هي خاصة لها كالكتابة بالقوة للانسان والافضل
 شاملة كالكتابة بالفعل له الخامس من الكليات العرض العام وهو الكلي الخ
 عن حقيقة الافراد المقول على حقائق مختلفة وكل منهما اى من الخاصة و
 والعرض العام جمعها في التقسيم لا اشتراك وجبه التقسيم وقال ان امتنع انفكاك
 اى الكلي الخارج عن المعروف فلازم كالكتابة بالقوة للانسان والماشى للحيوان
 والافقارق وهو لا يخلو اما ان يتحول بسرعة فهو سريع الزوال او بطيئة فبطي
 الزوال او لا يزول كحركة الفلك ثم اللازم اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية
 مطلقا من غير اعتبار الوجود وغيره كزوجية الاربعة مثلا فانها لازمة
 للاربعة حيث كانت في الخارج او في الذهن لعلية كحركة الاصابع عند الكتا
 بان العلة هنا لا امتناع الانفكاك هي الحالة العارضة للاصابع او ضرورة
 العلة كعدم عدم الواجب لازم لوجود البارى نعم ويسمى هذا القسم الذي
 امتنع انفكاكه عن الماهية مطلقا لازم الماهية او يمتنع انفكاكه بالنظر الى
 احد الوجودين الخارجى كالاحراق للنار فيسمى لازم الوجود الخارجى والذخبي

كالكلية للانسان مثلاً وليسى لازم الوجود الذهني وليتمى الثاني
 اى لللازم للوجود الذهني معقولاً ثانياً ايضاً لمحصله في الذهن ثلاً
 وعرفوه اى المعقول الثاني بما يعرض الشئ في الذهن ولا يكون بخداً
 امر في الخارج اعم من ان يكون الوجود الذهني شرطاً للعروض كالكلية
 اولا يكون شرطاً بل يكون ذات المعروض كافياً في العروض كالذاتية فانها
 لا تحتاج في العروض الى الوجود والا يلزم ان يكون الذات مجعولة وهو
 محال عندهم والدوام لا ينخلوع عن لزوم سببي سوال على ما سبق وهو ان
 دوام ثبوت شئ بشئ لا ينخلوع عن لزوم سببي كحركة الفلك فينبغي ان تكون
 من العرض اللازم لا من المقارن وتقرير الجواب كونه الدوام سبب لا يستلزم
 اللزوم مجازاً ان يكون السبب ممكن الا نفكاك فيكون العارض ايضاً ممكن
 الا نفكاك وما معنى المقارن الا هذا لما ذكر المصنف اللازم للوجود الخارج
 والذهني وترك ذكر الوجود المطلق فلم يعلم حال لازم الماهية باعتبار
 وجودها في نفسها مع قطع النظر عن الخارج والذهن ومع هذا كان لبعض
 المتأخرين فيه خلاف قال المصنف هل لطلق الوجود اى لوجود المعرض
 دخل ضروري في لوازم الماهية ام لا فنذهب البعض الى ان له دخل
 والا لكان العارض مستنداً الى ما ليس له وجود اولا ان ثبوت الشئ
 بشئ يستلزم ثبوت المثبت له وبعضهم ذهبوا الى ان العارض مستند
 الى نفس الماهية مع قطع النظر عن الوجود لكن قوله هذا يحكم لان
 الماهية لا تكون ماهية الا بالوجود لانه هو المدار لترتب الاثار عليها

والحق عند لا اي لا دخل لمطلق الوجود في ثبوت اللازم فان الضرر لا يقلل
 لان لازم الماهية ضروري الثبوت فلو كان للوجود دخلا كان الوجود ظلة
 لثبوته والضروري لا يقلل حتى يجب وجود العلة او لا كوجود الواجب لازم لماهية
 الواجب من حيث هي على مذهب المتكلمين وهو ان وجوده تعالى حين ذاته
 غير معللة بعلة وايضا اشارة الى ان التقسيم لا يفي بمطلوب
 اللازم اما بين وهو الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم
 كلزوم البصر للمعنى فانه عبارة عن عدم مضاف الى البصر
 ولا شك ان المضاف اليه يكون لازما للمضاف وقد يقال البين على الذي
 يلزم من تصورها الجزم بالزوم كالزوجية للاربعة فان الجزم بطروهما لا
 يحصل الا بعد تصور معنى الزوج والاربعة وهو اي المعنى الثاني اعم من
 الاول لانه متى تحقق الاول تحقق الثاني ولا عكس والا لم يكن اعم اعم او
 غير بين وهو الذي يكون بخلافه بخلاف البين بالمعنى الاول هو الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم
 بالمعنى الاول والغير البين بالمعنى الثاني هو الذي لا يلزم من تصورها الجزم بالزوم كالمحدوث
 للعالم لان الجزم به لا يحصل الا بعد قيام البرهان فكما ان للبين معنيين كذلك
 لغير البين فالنسبة بين معنى الغير البين بالعكس اي بعكس النسبة التي هي بين
 معنى البين لان غير البين يخرج للبين في الامراض ورفع الاخص اعم كالمزوم وكل منهما
 موجود بالضرورة وهما شك اي في وجود الزوم وهو المنع ودعوى البين
 مكابرة وهو ان الزوم لازم بطرفيه وهما اللازم والملزوم والا يعنى لعم
 يكن الزوم لازما فيهما اصل الملازمة ولزوم الزوم ايضا لازم هكذا

فتسلسل الزومات واللازم باطل فاللزم مثله وحله بإثبات المقدمة
للمنوعة ان اللزوم من المعاني الاعتبارية الانتزاعية التي ليس لها تحقق
الافى الذي بعد اعتباره يقطع بانقطاع الاعتبار فلا يكون هذا التسلسل
محالاً اقول فيه نظراً لان اللزوم عبارة عن اتصال الطرفين بحيث يمتنع انفكاكها
وهو متحقق في نفس الامر قطع النظر عن الاعتبار فلا يكون اللزوم اعتبارياً
فاللازم محال البتة اجاب للمص عنه بقوله نعم منشاءه اى اللزوم متحقق
في نفس الامر وذلك يعنى وجود المنشأ هو الحافظ لنفس الامرية الانتزاعية
متناهية او غير متناهية مرتبة او غير مرتبة لا وجود لها في نفس الامر
الا باعتبارها والاعتبار منقطع بانقطاع المعترف فهي لا يكون الامتتائية
والتسلسل عبارة عن ترتيب امور غير متناهية واذ لم يكن هنا الترتيب متناهية
فلم يحقق التسلسل هنا قطعاً فامعنى لقول التسلسل فيها ليس بمحال الا عدم وجود
التسلسل هنا كما قال المص فقوله التسلسل فيها ليس بمحال صادق لانه سلب
والسالبه يصدق لعدم الموضوع ايضاً لان السلب لا يقتضى وجود الموضوع
فقد برأشارة الى المعارضة وهى ان التسلسل مطلقاً محال سواء كان في
الاعتبارات او غيرها لانه عبارة عن ترتيب امور غير متناهية وهو
محال مطلقاً لما فرغ عن بحث الكليات شرع في خاتمها وان لم يتعلق بها غير
جلى لكن جرى عادة بذكرها فاتبع المصنف لم وقال خاتمة مفهوم
الكلي الذي مر ذكره يسمى كليا منطقياً لان المنطق لا يراد منه الا هذا المفهوم
ومعروض ذلك المفهوم يسمى كليا طباعياً لانه طبعية من الطبايع كالحيوان

مثلاً والمجموع من العارض والمعرض يسمى كلياً عقلياً نحو الحيوان كلى إذا وجد
 له الكافي العقل لأن الذهن طرف المخلط والتعريف بخلاف الخارج فانه طرف
 المخلط فقط فان شئت الاطلاع على تفصيل هذا البحث فعليك مطالعة فصل
 الوجود من الواقف والتجريد وكذا الكليات الخمس منها منطقي وطبي وعقلي
 مثلاً مفهوم الجنس جنس منطقي ومعروف هو الحيوان جنس طبيعي والعارض والمعرض
 كلاهما نحو الحيوان جنس عقلي ثم الطبيعي له اعتبارات ثلاثة الأولى بشرط لا شئ
 أى الماخوذ بشرط عدم العوارض يسمى هذه التسمية ووجه التسمية ظاهر
 ويسمى مجردة أيضاً لتجريد الماهية عن العوارض والثاني بشرط شئ أى الماخوذ
 مع العوارض يسمى مخلوطة لمخلطها مع العوارض والثالث لا بشرط شئ أى من
 حيث هو مع قطع النظر عن العوارض وعدمها ويسمى مطلقة أيضاً لاطلاقها
 عن اعتبار العوارض وعدمها بعد الفراغ عن بيان الاعتبارات شرع في بيان
 ان الماهية بالاعتبار الثالث ليست بموجودة ولا معدومة وقال وهى اى
 الماهية من حيث هى ليست موجودة لعدم اعتبار الوجود فيها ولا معدومة
 لعدم اعتبار عدمها قبل ان يرتفع النقيضين وهو محال فلدفع هذا
 الاعتراض قال المص ولا شئ من العوارض موجودة في مرتبة الماهية من حيث
 فى هذا المرتبة ارتفع النقيضان يعنى لا وجود للنقيضين فيها حتى يلزم ارتفاعها
 بل المرتبة المذكورة مرتفعة عنهما قيل تقسيم الماهية المرات الى المطلقة تقسيم
 الى نفسه والى غيره وانه غير جائز فاجاب المص عنه والطبي من حيث هو
 اعم باعتبار من الماهية المطلقة لان الطبي خال عن جميع الاعتبارات بخلاف

الطلقة التي اعتبر فيها الاطلاق عن العوارض اعلم ان المراد من هذا البيان
اظهار الاتفاق على ان الكلي المنطقي والعقلي غير موجود والاختلاف في وجود
الطبعي ولذا قال ان المنطقي من المعقولات الثانية التي تفرض للمفهوم في الذهن
ولا يحاذيها امر في الخارج ومن ثم اى لا اجل انه لا يعرض المفهوم الا في الذهن
لم يذهب احد من المتقدمين والمتأخرين الى وجوده في الخارج واذا لم يكن
للمنطقي الذي هو جزء العقلي موجود المكن العقلي موجودا في الخارج لانتفاء
الكل بانتفاء الجزء بقي الطبيعي من الاقسام الثلاثة اختلف فيه اى في وجوده فذهب
المحققون منهم الرئيس ذهب الى انه موجود في الخارج بعين وجود الافراد اي بمصادق
واحد فالوجودي احد بالذات والوجود اثنان بتغاثر الاعتبار والوجود عارض لها
من جهة الوحدة فلا يلزم ما قيل انه يلزم حينئذ قيام العرض الواحد بمجلدين مختلفين
وانه محال وما قيل لا نسلم ان الطبيعي موجود بعين وجود الافراد لان الافراد محسوس
وهو غير محسوس فجوابه ومن ذهب منهم الى عدمية التعيين وقال انه امر
اعتباري قال بحسوسيته اى الطبيعي ايضا في الجملة اى في ضمن الافراد وهو الحق
عند المصومين لم يقل بحسوسيته فهو يقول انه امر اعتباري غير محسوس كما
الاعتباريات وذهب شزمة قليلة من المتفلسفين الى ان الموجود هو الهوي
البيسط اى الشخص والكليات مستزعات عقلية عن الاشخاص المتصفة
بصفات متضادة ولا يلزم ان يكون الشيء الواحد متصفا بصفات متضادة
وانه محال وما قيل كما ان الموجودات الخارجية كلها جزئيات فكذا الموجودات الذهنية
جزئيات لعروض الشخص الذهني لها ليس بشئ لان الذهن عندهم طرف التعريف

والخلط بخلات الخارج فانه طرف الخلط فقط ولما كان مذهب الشريعة بطل
 عند المص قال وليت شعري افا كان زيد مثلاً بسيطاً من كل وجه ولا يكون
 فيه كثرة فوجه من الوجه ولوحظ اليه من حيث هو من غير نظر الى
 مشاركات ومباينات حق عن الوجود والعدم هذا على مذهب من هو
 قائل بزيادة الوجود على الماهية واما على مذهب من هو قائل بجزئية او
 عينيه فلا يصح هذا القول كيف يتصور منه انتزاع صور متغايرة لان
 البسيط لا ينتزع عنه الكثير وما قيل ان الواجب بسيط حقيقى مع انه منتزع
 عنه صور متغايرة كالعلم والقدرة وغيرها ليس بشئ لان صفاته
 عينيه فلا يكون متغايرة تامل فلا يد لهم اى للتفلسفين القائلين بوجود الماهية
 البسيطة من القول بان البسيط الحقيقى في مرتبة تقومه وتخصله صورتين
 متغايرتين من الاجمال والتفصيل وهو اى القول المذكور قول بالمتنافيين
 لان هذا القول مناف للبساطة وهذا اى الاختلاف المذكور فى الماهية
 المخلوطة بالعوارض والماهية المطلقة عن العوارض واما الماهية المجردة فلم يذ
 احد الى وجوده فى الخارج لانه طرف الخلط فقط لا افلاطون فانه قائل بوجود
 الماهية المجردة فى الخارج بان لكل نوع فرداً موجوداً مجرداً عن العوارض ويقال له
 رب النوع والمثال يعنى مثال النوع المادى فى عالم العقل وهى المثل الافلاقي
 المشهورة كما هو المذكور فى المواقف وهذا اى هذا القول لا افلاطون مما
 يملكه لكن لا تشيع عليه لانه اذا د بالمثال ارباب الاجسام المادية للدبرة لا يمس
 وهى العقول وايضاً لم يوجد على بطلان قوله دليل واما حال وجود الماهية

طائفتين له

البجدة في الذهن فيظهر من قوله هل توجد في الذهن قيل لا توجد لانها لو وجدت في الذهن
 معروضة للوجود الذهني فلا يكون مجردة هف وقيل نعم توجد في الذهن
 لانه نظرف التعرية ايضا وهو الحق من المذاهب فانه لا حجر في التصورات يعني
 يمكن ان يتصور الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن العوارض الذهنية
 حتى عن الوجود فمثل فصل لما فرغ عن بحث المبادئ للمعرف شرع في المعرفة
 وقال معرف الشيء ما يحل عليه في جواب ما هو ما قيل ان تعريف المعرفة غير
 جائز لانه يستلزم التسلسل وهو محال ليس بشئ لان معرف المعرفة
 عينه او يقال ان هذا التسلسل غير محال لان معرف المعرفة امر اعتباري
 تصويري تحصيلي لا اشارة الى تقسيم المعرفة يعني جملة لا يخلوا اما ان يكون لتعريف
 صورة ذلك الشيء الذي يحل عليه المعرفة او يكون جملة عليه تفسيراً
 والثاني الذي يقصد منه تفسير المعرفة يسمى اللفظي بحيث عنه في اللفظ
 والاقل اي ما يكون جملة عليه لتعريف صورة يسمى الحقيقي فنية لتعريف
 صورة غير حاصلة بعد الفراغ عن مطلق المعرفة شرع في تقسيم الحقيقي
 وقال فان علم وجو ذلك فهو اي التعريف الحقيقي يسمى بحسب
 الحقيقة كتعريف الانسان بالحيوان الناطق حين علم وجوده والآي وان
 لم يعلم وجوده في الخارج فبحسب الاسم كتعريف سعدانة بنت لما فرغ عن
 تعريف المعرفة واقسامه شرع في بيان شرائط صحته وقال ولا بد ان يكون
 للمعرفة اجلي من المعرفة ولو لم يكن كذلك فلا يخلوا اما ان يكون من
 له في المعرفة او اخفى عنها فيها فلم يكن معلوما قبل المعرفة فلم يكن موصفا

فلا يصح التعريف بالمساوي معرفةً وبالاختلاف لما مر ولا بد أن يكون المعروف مساوياً
 للمعرف بحسب المصداق فيجب الاطراد والانعكاس تفريع وجود على هذا الشرط كما
 تقول الانسان ناطق والناطق انسان فلا يصح التعريف بالاعم والاخص تفريع
 على الشرط المذكور وما قيل ان التعريف قد يكون بالمثل وهو انما يكون اخص
 كما تقول الاسم كزيد والفعل كضرب مع انك قد قلت لا يصح بالاخص فجاوبه بان
 المص والتعريف بالمثل تعريف بالمشابهة المختصة بين الممثل والمثال لا بالمثل
 حتى يرد عليه والحق جوازه بالاعم عند من يقول ان المقصود منه هو الامتياز
 في الجملة واما عند من يقول ان الغرض امتياز المعرفة عن جميع ما عداه فلا
 يجوز به الآن شرع في تقسيمه بحسب المصداق وقال وهو ان المعرفة ^{ان كان} حد
 المميز ذاتياً كالحوان الناطق او الناطق فقط ^{بمعناه} لا اى وان لم يكن المميز ذاتياً بل ^{ضمناً} بغيره
 فهو رسم وكل واحد منهما تام لان اشتغال على الجنس القريب مع المميز كالحوان الناطق
 للانسان والا فاقص كالجسم الناطق للانسان فالحد التام ما اشتغل على الجنس
 والفصل القريبين وهو الموصل الى الكنه لانه مشتمل على الجملة الذاتية التي هي
 كنه الشيء الآن شرع في بيان ترتيب اجزاء المعرفة وقال يستحسن تقديم الجنس
 لانه اعرف والتقديم بالاعرف اولى بعد بيان ترتيب الاجزاء شرع في هيئة المعرفة
 وقال ويجب تقييد احدهما بالآخر يعني تقييد الجنس بالفصل والخاصة لان
 الجنس في نفسه امر مبهم فلا بد تقييده باحدهما حتى يصير محصله هو ^{التام} ^{الخاصة}
 لا يقبل الزيادة والنقصان لانه عبادة عن جميع الذاتيات ففي صورة الزيادة
 يلزم ان يكون المذكور جملة الذاتيات ههنا وفي صورة النقصان ان لا يكون حدًا

تاما ايضا ولما بين حال الماهية المركبة شرح في بيان البسيط وقال البسيط لا
 يحد وهو ظاهر لان الحد لا يكون الا بالاجزاء والبسيط لا يجزأ له وقد يحد به الماهية
 الاخرى لجواز دخول البسيط فيها كتعريف الانسان بالجوهر وفيه نظرو وقد لا يحد
 به كالنوع السافل فانه وان كان مركبا في نفسه لكن الماهية الاخرى لا تتركب عنه
 والتحديد الحقيقي للاشياء عسيران الجنس مشتبه بالعرض العام في العموم
 والفصل بالخاصة في الخصوص واما التحديد اللغوي والاصطلاحي فليس بعسير
 والفرق بين الجنس والعرض العام والفصل والخاصة من الغوامض لا يجب
 الاصطلاح ولا مناقشة فيه قوله والتحديد الحقيقي للاشياء عسيران
 على تقسيم المعرفة الى الحد والرسم وهو ان التحديد عسيران الحد والجواب
 لما مر انفا ثم ههنا اي في باب المعرفة مباحثاى تحقيقات الاول في بيان
 طريق الحد وقاديته الى المحدود رد ا على الامام في امتناع التحديد وهو
 ان الجنس وان كان مبهما في نفسه غير محصل لكن الذهن قد يخلق له من حيث
 العقل وجودا منفردا عن العوارض الذهنية واصناف العقل اليه زيادة
 لا على انه معنى خارج لا حق به والا لم يكن له وجود منفرد بل قيده العقل
 لاجل تحصيله وتعيينه في نفسه فيصدق على النوع بل يصير النوع بعد القيد
 منضماتيه اى حال كون ذلك المعنى منضماتيا في الجنس قبل اضافة المعنى اليه
 وداخلا فيه بحيث لا يكون الجنس باضافة المعنى اليه شيئا اخر بل يصير بالاضافة
 امرا محصلا فاذا اصاب الجنس اليهم محصلا بهذا المعنى لم يكن ذلك اليهم شيئا
 اخر فان التحصيل ليس بغيره بل بحقيقته ويجعله مطابقا لامر محصل وهو

النوع فاذا نظرت الى الحد وجدته مؤلفا من عدة معان كل منها كالذر والنشوء
 غير الاخر نخب من الاعتبار وهو اعتبار المفهوم واما اعتبار المصداق فلا تغاير
 ثم فهناك اى في الحد كثرة بحسب المفهوم بالفعل في الذهن فلا يحمل احدها على
 الآخر لا اعتبار التباين وعدم تحقق الاتحاد في المصداق اقول مدار الحمل امران تغاير
 في الذهن واتحاد في الخارج والتغاير في المفهوم تغاير اعتباري تام ولا على
 المجموع ايضا لانه مغاير للاجزاء وليس معنى الحد بهذا الاعتبار اى اعتبار الكثرة
 بالفعل التي هي آية عن الحمل معنى المحدود والعقول فلا يتأدى اليه الحد بهذا
 الاعتبار واما جهة التآدي الى المحدود فتبينها بقوله لكن اذا لوحظ في الحد الى
 ابهام احدهما وهو الجنس فقيد هو بالآخر وهو الفصل حال كونه منتزعا في
 في الجنس ووصف الجنس توصيفا لاجل التحصيل والتقويم كان الحد حينئذ ^{شيئا}
 موديا الى الصورة الوحدانية التي للمحدود في مرتبة الاجمال الذي يحمله ^{العقل}
 الى الجنس والفصل وكان الحد كما سبيلها اى للصور الوحدانية كما تقول
 مثلا الحيوان الناطق في تحديد الانسان يفهم منه شئ واحد في الوجود ^{هو}
 بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان بعينه الناطق ^{في}
 الوجود ويؤدي الحيوان الناطق بهذا الاعتبار الى الصورة الوحدانية للاشياء
 لما ان العقد المحلى في مثل زيد كاتب يفيد الصورة الوحدانية التي للوضع
 المحمول في الخارج وهي الاتحاد في المصداق الا هناك اى في العقد المحلى تركيب
 خبري ففيه حكم وهنا اى في الحد تركيب تقيدي يبين الفرق بين الحد و
 العقد المحلى لدفع توهم ناش من قوله ان الحد يفيد الصورة الوحدانية كالعقد ^{الحمل}

وهو ان العلم المتعلق بهما حينئذ ينبغي ان يكون من قسم التصور وليس كذلك
لان العلم المتعلق بالخيال يقيد بقيد وبالحمد تصور وقال ان الحمد يقيد تصور
الاتحاد فقط بدون الحكم فجميع التصورات المتعلقة بالاجزاء تفصيلا هو
الحمد الموصل الى التصور الواحد المتعلق بجميع الاجزاء اجمالا وهو المحدود واذ حصل
التغاير بين المحدود والمحدود بهذا الاعتبار فاندفع شك الرازي وهو ان تعريف الماهية
غير ممكن لانه لا يخلو اما ان يكون بنفسها اى بنفس الماهية او بجميع اجزائها وهو
اى الجميع نفسها فالتعريف على كلا التقديرين لا يكون الا تحصيلا للحاصل
لان المعرفة يجب ان يكون معلوما قبل المعرفة وتحصيل الحاصل محال فاذا
كان بين جميع اجزائها ونفسها تغاير فلا محذور ثم الشئ الاول من الشك و
وشرع في بيان الشك الثاني منه فقال ويكون التعريف بالعوارض كما في الرسوم و
لا علم بالحقيقة اى بحقيقة المعرفة الا العلم بالكنه والعوارض لا تعطيه
اى العلم بالكنه لانه لا يحصل الا بالذاتيات فالاقسام للتعريف باسرها باطل
من المحدود والرسم ومن ههنا اى من بطلان جميع اقسام التعريف ذهب الامام
الى بدهية التصورات كلها وقال ان تصور كل احد لنفسه بديهي وهو تصور خاص
وبدهية الخاص يستلزم بدهية الهام وفيه نظر لا يخفى على من له ادنى لب
وهو ان تصور كل احد لنفسه ليس تصورا بل هو علم حضوري تامل الثاني
من المباحث التعريف اللفظي مر ذكره من المطالب القصورية فانه يقع في خوا
ما هو وكل ما يقع في جواب ما هو فهو تصور كما هو مذهب المحقق لان ما لا
مقدم على جميع المطالب فعلم منه ان التعريف اللفظي يقيد فهم الغنى من اللفظ

وايداه بقوله الا ترى اذا قلنا الغضنفر موجود فقال المخاطب ما الغضنفر ^{فهي}
 بالاسد فليس هناك اى فى التعريف اللفظى حكم فلم تكن من المطالب ^{يقية} ^{التقنية}
 والبعض ذهب الى انه من المطالب القصد يقية لانه يقع فى جواب هل
 كل ما هو وقع فى جواب هل فهو مقصديق فلذاعة قال نعم بيان موضوعية
 اللفظ فى جواب هل هذا اللفظ موضوع لمعنى بحث لفظى يقصد اثباته
 بالدليل فى علم اللغة فمن قال انه اى التعريف اللفظى من المطالب القصد يقية
 لم يفرق بينه وبين البحث ^{اللفظ} اللغوى والحال ان الفرق بينهما ظاهر لان المقصود من
 التعريف المذكور تفسير مدلول اللفظ والمقصود من البحث اللفظى اثبات وضع اللفظ
 للمعنى فاین هذا من ذلك الثالث اى البحث الثالث مثل المعرفة كمثل نقاش نقاش
 شيئا فى اللوح فالتعريف تصوير بحث لا حكم فيه صراحة فلا يتوجه عليه الشئ
 من المنوع المذكورة فى المناظرة لكنه قد ينقض بانه غير مانع او انه غير جامع
 فلا يصح قوله لا يتوجه عليه الشئ من المنوع على الاطلاق وقال فى جوابه نعم هنا
 احكام ضمنية مثل دعوى الحدية والفهمومية والاطراد والانعكاس الى
 غير ذلك فيجوز منع تلك الاحكام لا التعريف لكن العلماء اجمعوا على ان منع
 التعريف لا يجوز فكانه اى اجماعهم على منع التعريفات شرعية نسخت قبل العمل بها
 يعنى ان العلماء لما وجدوا دعاوى هنا جواز المنع ولما نظروا الى ان ^{الشرعية} ^{يعني} ^{ليس}
 الانصوير المحضات من اشتمالها على الدعاوى اجمعوا على عدم جواز المنع لكنهم
 لم يعملوا بالاجماع الثانى فكان اجماعهم شرعية نسخت قبل العمل بها ولذا قال نعم
 ينتقض بابطال الطرد والعكس مثلاً الجريان اصطلاحهم على هذا والمعارضة

الخلاف العارضة المشبهة لا يمتنع في الاحكام انما يتصور في الحدود الحقيقية اذ حقيقة
 الشيء لا يكون الا واحدا بخلاف الرسوم يجوز تعدد الرسوم كما لا يخفى الرابع
 البحث الرابع اللفظ المفرد اذا وقع معرفا فهو لا يدل بحسب الوضع على التفصيل
 والاى وان دل المفرد على التفصيل يجوز تحقق قضية احادية عند اطلاق اللفظ
 ولم يقل به احدا قول لا نسلم امكان تحقق قضية احادية على تقدير دلالة المفرد
 على التفصيل لان القضية قسم من المركب فلا بد لتحقيقها ان يكون اللفظ مركبا
 وهنا ليس كذلك وايضا كلامنا في المعرف فلا يلاحظ هنا اجزاء القضية
 على تقدير الدلالة على التفصيل قائل ومن ههنا اى من اجل ان المفرد لا يدل
 على التفصيل قالوا المفرد اذا عرفت بمركب تعريفيا لفظيا لم يكن التفصيل المستفاد
 من ذلك المركب مقصودا لان التفصيل يصير حينئذ مرادة لمعنى واحد
 كما يكون في التعريف الحقيقي فلا يكون لفظيا هف ولما كان الشيخ ثقة في
 الفن نقل قوله لتأييد قوله وقال قال الشيخ الاسماء والكلم في الالفاظ نظير
 المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب ولا صدق ولا كذب بل لا يفيد
 المعنى الاى وان دل المفرد على المعنى لزم الدور لان فهم المعنى من المفرد
 موقوف على الوضع وهو موقوف على تصور المعنى فلو دل على المعنى لادبر
 فيه نظرا لان هذا الدليل بعينه مجاز في الحجّة بالنسبة الى اجزائها وانما
 منه اى من المفرد الاحضار اى احضار المعنى في الذهن فقط والاعادة غير
 الافادة فلا يصح التعريف به اى بالمفرد اللفظيا لان المراد من اللفظ
 الاحضار فقط لما فرغ عن المعرف شرعا في بحث مبادئ الحجّة وقال

التصديقات الحكم هو التصديق كما صرح به في اول
الكتاب منه اجمالى وهو انكشاف الاتحاد في المصدق بين الامرين اى طرفي
القضية دفعة واحدة بلحاظ واحد في ومنه تفصيل وهو التصديق بالنطق
الذي يستدعى صوراً متعددة منفصلة ملحوظة بلحاظات متعددة و
النسبة انما تدخل في متعلق الحكم اى التصديق بالتصديق بالاتبعية اى
اتبعية الطرفين جواب سوال مقدر وهو ان متعلق الحكم لا بد ان يكون
مستقلاً واذا خلت النسبة في متعلقه لم يكن مستقلاً لانها من المعاني
الحرفية التى لا تلاحظ بالاستقلال قول ان النسبة هى المتعلق للحكم بالذات
لان الحكم اى التصديق عبارة عن ادعاء النسبة وهو انكشاف الاتحاد وانما
هى مرأة بملاحظة حال الطرفين بل انما يتعلق الحكم حقيقة بمقادير الهيئ
التركيبية وهو الاتحاد مثلاً الذى يفصله العقل الى الموضوع والمحمول والنسبة
فتدبر اشارة الى رد قوله ان النسبة انما تدخل لان النسبة حال كونها
رابط بين الطرفين مأخوذة في مفهوم القضية التى هى متعلق التصديق
فلا بد لدخولها بالذات وكونها من المعاني الحرفية لا يقتضى دخولها في المتعلق
بالتابع ولا نسلم انها لا تلاحظ بالاستقلال كما ايد به بقوله ثم القضية التى
متعلق التصديق انما تتم بامور ثلاثة ثالثها نسبة اخبارية حاكية عن الواقع
فان كانت الحكاية مطابقة له فالقضية صادقة والا فلا ومن ههنا يستبين
يعنى من اتمام القضية بامور ثلاثة ان الظن ادعاء بسيط اى يجاب الراجح
والا اى وان لم يكن ادعاء بسيط الصار اجزاء القضية هناك اى في الظن

اربعة لان النسبة الواحدة لا يكون راجحة ومرجوحة فلا بد هناك من النسبتين
 لتكون احدهما راجحة والاخرى مرجوحة وهو اى الظن ايضا من التصديق فلو
 لم يكن الظن ادعانا بسيطا يلزم ان يكون اجزاء القضية اربعة ولم يقل به احد المتأخرين
 زعموا اشارة الى فساد قولهم كما سيجي ان الشك متعلق بالنسبة التقييدها
 بتقيد بها الموضوع بالمحمول وهي مورد الحكم ويسمونها النسبة بين بين اى بين
 الوقوع واللاوقوع فاذا صار تصديقا ينبغي ان يكون هناك اجزاء اربعة فعلم
 ان القضية لا تتم بالثلاثة ولما كان مراد المص من نقل مذهب المتأخرين رد هذا
 شرع في رده وقال اعجبني قولهم بتغاثر متعلق الشك والتصديق اما فهموا ان
 التردد المتعلق بالنسبة في صورة الشك لا يتقوم حقيقة ما لم يتعلق بالوقوع
 واللاوقوع لان التردد في صورة الشك ليس في نفس النسبة بل التردد في وقوعها
 وعدم وقوعها فالمدعى في الصورتين اى صورة الشك والتصديق واحد هو
 الوقوع واللاوقوع وانما التفاوت في الادراك بانه ادعاني كما في التصديق او تردد
 كما في الشك فنقول القدماء وهوان القضية انما تتم بامور ثلاثة هو الحق و
 ههنا اى في قول القدماء شك على سبيل المعارضة وهوان المعلومات
 الثلاثة التي هي جميع اجزاء القضية متحققة في صورة الشك مع انها اى
 القضية غير متحققة هنا على ما هو المشهور من ان متعلق الشك غير متعلق
 التصديق قيل في حله اى محل الشك ان القضية بالنسبة الى تلك المعلومات
 كل بالعرض واما الكل بالذات فهو مجموع تلك المعلومات كالكاتب بالنسبة الى
 الحيوان الناطق كل بالعرض والادسان كل بالذات فتحقق الحيوان الناطق

يستلزم تحقق الانشأن لا الكاتب بل لا بد لتحقيقه من قيام المبدء بالكل
 بالذات اقول في حله على ما تفردت به من ان القضية عبارة عن متعلق
 التصديق والتصديق غير مقصود في صورة الشك فلا يكون هناك قضية
 ولذا قال فيجيب ان يعتبر لتحقيق القضية امر اخر بعد الوقوع وليس هو الا
 ادراك اى الازعان بالوقوع وذلك الازعان خارج عن القضية لانها
 عبارة عن متعلق التصديق وهو جزء من التصديق اجماعا فلا يعتبر لتحقيق القضية بلزوم
 من الداخل والخارج وذا غير جائز الا ان يقال لم لا يجوز ان يكون ادراك
 شرط لتحقيقها فلا يلزم المحذور ثم اخذ الوقوع بشرط الايقاع يصح المجعولية الذي
 وهو محال جواب سوال وهو انه يجوز ان يكون الوقوع بشروط الايقاع فلا
 يلزم زيادة اجزاء القضية على الاربعة والجواب انه لو اخذ الوقوع بشرط
 الايقاع يلزم ان يكون وقوع الذي هو ذات القضية مجعولا بالايقاع وهو محال
 وايضا لو كان الايقاع شرط لتحقيق القضية فينبغي ان يتحقق مفاد القضية
 قبل الايقاع وليس كذلك كما قال الله والافادة اى افادة القضية وهي احتمال
 الصدق والكذب متقدم على الايقاع فلا دخل للايقاع في تحقق القضية والقضية
 اى الحال ان القضية ليست منتطرة التحصيل بعد ها اى بعد الافادة فاعبأ
 تعلق الايقاع بالوقوع لتحقيق القضية مما لا دخل له في تحصيل هذه الحقيقة فالحق
 عنده ان قولنا زيد هو قائم قضية على كل تقدير من الازعان والشك والظن
 فانه يفيد معنى محتملا للصدق والكذب اقول لا نسلم افادة معنى المذكور
 في صورة الشك لان مدار تحقق المعنى المذكور هو الحكاثة وهي منتف في صورة

الشك وما قال المصنف في صورة الشك انما التردد في مطابقة الحكاية لا في اصل
 الحكاية واحتمالها ليس على ما ينبغي فامل نعم القضايا المعتمدة في العلوم هي التي
 تعلق بها الادعاءات جوابا لمسألة مقدار وهو ان القضية اذا كانت متحققة في
 صورة الشك فما وجه عدم ذكرها في بحث القضايا بتقرير الجواب نعم ان القضية
 متحققة في صورة الشك لكنها غير معتبرة في العلوم لان المقصود من العلوم
 تكميل النفس ولا تكميل بتحصيل الشك كما قال اذ لا كمال في تحصيل الشك للنفس
 هذا اي كون زيد هو قائم قضية على تقدير الشك كما لم يفرع سمعت لكنه
 التحقيق اقول ليس هذا بتحقيق لما مر انقاله افرغ عن بيان اجزاء القضية شرع في
 بحث الرابط تمهيدا للتقسيم الاتي وقال ثم اذا كانت الاجزاء ثلاثة فتحقق ان تدل
 عليها اي على القضية بثلاث عبارات كما في قولنا زيد هو قائم واذا كانا
 كذلك فالدال على النسبة يسمى رابطا كما ان الدال على الطرفين يسمى بالموضوع
 والمحمول وفي لغة العرب وبما حذف الرابط اكتفاء بعلامات اعرابية دالة
 عليها اجواب سؤال وهو انه اذا كان حقها ان يدل عليها بثلاث عبارات
 فينبغي ان لا يكون زيد قائم قضية تامة لعدم ذكر الجزء الثالث بتقرير الجواب
 ان الجزء الثالث وهو عبارة عن الرابط محذوف في القول المذكور اكتفاء
 دلالة التزامية لان الرفع على زيد قائم في القول المذكور اعراب مبتدأ و
 والخبر والربط خارج عنه فالدلالة عليه التزامية فتسمى القضية حينئذ ثنائيا
 لاشتغالها على ذكر الجزئين وربما ذكرت الرابطة في القضية فتسمى ثلثية ثم
 احل ان الرابط لا بد ان يكون اداة لدلالة على النسبة لغير المستقلة

لكنهما قد تكون اسما وقد تكون كلمة فلان وقع هذا قال والمذكور في القضية وانما
اداة لكنه وبما كان في قلب الاسم فهو في قولنا نيد هو عالم اقول لو كان هذا جزءا
لا دفع الاما عن الا لفاظ لان هو اسم والاسم موضوع لعنق مستقل فينبغي
ان لا يكون مدلوله غير مستقل وحاصل الجواب ان الرابط ما دام تكون اداة
لكنه قد استعير لها الاسم فيكون في قلبه كما في المثال المذكور وقد استعير لها
الكلمة فتكون قالها كما يسمى يسمى الاسم المستقار بطة غير زمانية لعدم فهم الزمان منها فان

في اليونانية وهست الفارسية منها اى من غير الزمانية وبما كان المذكور في قلب الكلمة
كما في قولنا نيد كان قائما ويسمى رابطته زمانية لفهم الزمان منها لما فرغ عن تقسيم
القضية باعتبار الرابط مشرع في تقسيمها باعتبار الحكم وقال والقضية من حكم
فيها بثبوت شئ لشي لو تفهيه عنه فحلية لاشتغالها على الحمل والا انى لم يكن
فيها بثبوت شئ آه بل يكون الحكم فيها بتعليق احدا بجزئين بالآخر في الوجود او
نفيه فشرطية وبين اسمى اجزاء القضية فيها بحسب حالها وقال ويسمى الحكم
عليه موضوعا في المحلية ومقدما في الشرطية ويسمى المحكوم به محمولا في المحلية
وقالها في الشرطية ووجه تسميتها ظاهرا وبين اسمى الاجزاء لاطهارا امتياز
المحلية والشرطية بحسب اسمى الاجزاء ايضا واعلم ان الاختلاف الاثنى لا دخل
له في الايصال الى الجهول لا كمن ذكر المع لاظهار بما هو الحق عنده وان هذا غرر
قال اعلم ان مذهب المنطقيين ان الحكم في الشرطية بين المقدم والتالي بالاعتقاد
او الانفصال ومذهب اهل العربية انه اى الحكم في الجزاء والشرطية لا يستند
اى في الجزاء بمنزلة الحال والظن فمعنى قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار

موجود على مذهبهم ان النهار موجود حال كون الشمس طالعة او وقت طلوعها
 ذكره السكاكي في المفتاح قال السيد قدس سره نقل قول السيد تانيه لهذا المنطقيين
 لانه ثقتي هذا الفن وقول الثقة بسند الاول هو القطع بصدق الشرطية مع
 كذب التالي في الواقع كقولنا انك زيدا ما كان ناهقا فلو كان الخبر هو التالي لم يتصور
 صدقها مع كذبها اي كذب التاكيد ضرورة استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد يعني اذا
 انتفى كون زيد ناهقا مطلقا في نفس الامر انتفى كون زيد ناهقا على تقدير كونه حارا
 ايضا لما كان قول العلامة في هذا المقام مخالفا لقول السيد نقل قول العلامة
 رد على السيد وقال قال العلامة الدواني كذب التالي في جميع الاوقات الواقعية
 لا يلزم منه ان من هذا الكذب كذبها اي كذب التاكيد في الاوقات التقديرية فالتاكيد
 في جميع اوقات قد ريفها حارية زيد ثابتة له وان كانت بحسب الاوقات
 مسلوكة عنه الا ترى تلينا لقول العلامة زيد قائم في ظني لم يكذب بانتفاء ايقان
 في الواقع قيل كذب القائل لازم لان انتفاء المطلق يستلزم انتفاء المقيد لان المقيد
 المطلق مع قيد زائد فاجاب عنه بانه وما ذكر من الاستلزام اي من استلزام انتفاء المطلق
 للمقيد فسلم لكن لا نسلم ان المطلق هنا منتف و هو قيام زيد سواء كان في نفس الامر
 او في ظن القائل فانه لما خوف على مجراهم مما في نفس الامر وفي ظن القائل بل المطلق هنا متحقق
 في الفرق الثاني كما هو الظاهر من منطقي القول المذكور غاية ما يقال في هذا المقام ان العبارة
 غير واضحة لتارة ذلك المعنى مطابقة ولا خيرة فيه لان التضمين لا يلزم ايضا مستعمل
 العلم في مثل ذلك فيحل شبهة معدى التظير وهي ان زيدا معدوم الظير صادق مع ان
 الاستلزام المذكور يقتضي ان يكون قول المذكور كاذبا ووجه الحل للنوع يعني لا نسلم ان المطلق
 هنا منتف لان المطلق اعم من ان يكون معدوما في نفسه او معدوما باعتبار تظيره

خالستفى هو الفرد الاول ومن انتفاء فرد لا يلزم انتفاء المطلق يجوز تحققه في فرد
 اخر وهو غير منتفأ قول انهم ومنهم الحق والى هذا تمهيد لبيان حقيقة من
 المنطقيين وهو ان الحكم في الشرطية بين المقدم والتالى جواز الاستلزام شئ
 لنقيضه كاجتماع النقيضين يستلزم لرفع النقيضين وللنقيضين كفاي
 قولنا ان لم يكن شئ من الاشياء موجود كان زيد قائما وليس بقائم بناء على
 استلزام محال محال لا تشبثوا بذلك الجواز في مواضع عديدة منها في جواب المغالطة
 العامة الورد والمشهورة من ان المدعى ثابت والناقض ثابت لان انتفاع
 النقيضين محال وكما كان نقيضه ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا لان نقيض ذلك
 ايضا شئ ينتج منه فكلما لم يكن ذلك ثابتا كان شئ من الاشياء ثابتا ونعكس النتيجة بعكس النقيض
 الى قولنا كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا كان المدعى ثابتا لان المدعى ايضا شئ
 وانتفاء جميع الاشياء يستلزم انتفاء المدعى وعلى هذا التقدير يلزم ثبوت هدف
 وفي هذه المغالطة المقدم وهو كلما لم يكن شئ من الاشياء ثابتا محال لانه يستلزم
 انتفاء الواجب ايضا وانتفاء محال وبعد تمهيد ذلك فنقول لو كان الشط قيد
 للسند في الجراء كما هو مذ هيا اهل العربية تلزم اجتماع النقيضين في نفس الامر فيما
 اذا كان المقدم ملزوما لها الى النقيضين كفاي قولنا اذا لم يكن شئ من الاشياء
 ثابتا كان زيد قائما وليس بقائم كالمقدم في هذا القول ملزوم للنقيضين وهو
 قيام زيد وعدمه ولا يلزم ذلك عند المنطقيين لان احدهما ليس رفعا للآخر
 عندهم بل بين تاليهما متافا فيثبت يلزم استلزام المقدم المحال للتنافيين ولا قبا
 فيه فان قولنا زيد قائم وقت عدم ثبوت شئ من الاشياء يناقض قولنا زيد ليس

بقائه في ذلك الوقت يعني على تقدير تجويزهم استلزام الحال محال لا يصح ان يقال كلما
 لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان زيدا قائما وكلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا
 كان زيدا ليس بقائم يعني على تقدير تجويزهم يصح ان يقال كلما لم يكن شيء من الاشياء
 ثابتا كان زيدا قائما وكلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان زيدا ليس بقائم وعلى مذهب اهل
 العربية يكون المقدم لم يكن شيء من الاشياء قيدا للسند في الجراء وهو قائم وليس بقائم
 فيصير معناه زيدا قائم في وقت عدم ثبوت شيء من الاشياء وليس بقائم في ذلك
 الوقت فعلى تقدير الاستلزام يكون كلاهما متحققان في نفس الامر وهو محال و
 المستلزم للمحال محال فعلم ان مذهب اهل العربية باطل وذلك بديهي اي لزوم
 اجتماع النقيضين على تقدير كون الشرط قيدا للسند في الجراء بديهي لاسترة
 فيه واما اذا كان الحكم في الشرطية بالانصال بين النسبتين فلا يلزم ذلك اي
 اجتماع النقيضين فان نقيض الاتصال حيث لا وجود اتصال اخراي
 اتصال كان لان الحكم على مذهبه في قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء ثابتا كان
 زيدا قائما بين المقدم والتالي فتقيضه على هذا التقدير ليس البتة كلما لم يكن
 شيء من الاشياء ثابتا كان زيدا قائما واما قولنا كلما لم يكن شيء من الاشياء
 لم يكن زيدا قائما فقيضه حكم فيها بوجود اتصال آخر وهو ليس بنقيض لاتصال
 الاول واذا كان الامر كذلك فذهب المنطقيين هو الحق فصل لما فرغ من
تقسيم القضية بالنسبة الى الاقسام الاولية شرع في تقسيم المحلية باعتبار الموضوع
 وقال الموضوع لا يخلو ان كان خبريا كما في قولنا زيدا قائما فالقضية شخصية لتخصص الموضوع
 ومخصوصة لمخصوصية وان كان كليا كما في قولنا الانسان كاتب فان حكمه عليه اي

على الكلى من حيث هو وبلا نياوة شرط عليه حتى عن قيد الاطلاق فمهمة
 عند القدماء ما يجري عليها احكام العموم والخصوص كما تقول الانسان نوع
 والانسان كاتب وتخلوها عن الشئ يسمى بهذا التسمية وان حكم عليه على
 الموضوع الكلى بشرط الوحدة الذهنية قطعية لكون الموضوع فيها طبيعة من
 الطبايع اى المحوطة من حيث الاطلاق من غير ان يؤخذ الاطلاق قيداً فيجري
 فيه احكام الخصوص فقط لكون الوحدة الذهنية مأخوذة فيه وان حكم فيها
 اى فى القضية على افراد اى على افراد الموضوع الكلى فلا يخلوا فان يتبين فيها كية
 الافراد فمحصورة لمحصرا لافرادها بالحكم كلاً او بعضاً وسورة لاشتمالها على السور
 وما به البيان اى اللفظ الدال على كية الافراد يتنى سور الان السور فى اللغة
 يقال لما ينحصر به وقد يذكر السور فى جانب المحمول فتسمى القضية منحرفة لا يخل
 السور عن موضعها وهذه القضية وان كانت غير معتبرة لكنه ذكرها
 طرداً للباب وان لم يبين كية الافراد فيها فمهمة عند المتأخرين والفرق بين
 المهمتين ظاهرة لان الحكم فى الاولى على الطبيعية وفى الثانية على الافراد ومن
 اى من عدم بيان كية الافراد فيها واحتمال تعبيرها بالكلىة والجزئية قالوا انها
 تلازم الجزئية لان الجزئية تصدق على تعبيرها بالكلىة ايضا وان كان ضمنا ولما
 كان مذهب اهل التحقيق فى هذا الباب مخالفا للتعارفين بينه ولا ورعه ثانياً
 وقالوا ان مذهب اهل التحقيق ان الحكم فى المحصورات على نفس الطبيعة كما
 فى الطبيعية والمهمة القدمائية لانها الحاصل فى الذهن حقيقة لان الكلى لا يكون
 موجود الا فى الذهن لانه ظرفه فهو معلوم بالذات والجزئيات معلومة بالعرض

لان للوجبات الخارجية لا يكون حصولها في الذهن الا كذا لك فليست محكوماً
 عليها الا كذا لك اى بالعرض الآن شرع في بطلان هذا المذهب وقال وربما
 يتراعى نظن انه لو كان كذا لك اى لو كان المحكوم على نفس الحقيقة لاقتضى الايجاب
 وجود الحقيقة حقيقة اى بالذات فان المثبت للهو المحكوم عليه حقيقة مع انها
 قد تكون في القضية الموجبة عدمية كما في قولنا الاشي جاد بل قد يكون سلبية
 كما نقول ما ليس بي فهو جاد والموجبة في كلا الصورتين صادقة وصدق التقي
 بدون وجود الموضوع خلاف ما قالوا من ان ثبوت شئ لا يقتضى ثبوت
 مثبت له فعلم من هذا ان المحكوم على الافراد ولذا قال فالحق اى الامر الثابت
 ان الافراد وان كانت معلومة بالوجه لكنها محكوم عليها بحقيقة وايد القول
 المذكور بقوله الا ترى الى الوضع العام الذي يكون لمحاظ المفهوم الكلي والموضوع
 له الخاص وهو الجزئى كما في المضمات فان المعلوم بالوجه وهو الجزئى المعلوم
 بواسطة الكلي هو الموضوع له حقيقة فعلم ان المعلوم حقيقة لا يقتضى ان يكون
 محكوما عليه كذا لك كما زعم اهل التحقيق والجواب اى جواب اهل التحقيق ان
 مفاد الايجاب مطلقا اعم من ان يكون تحصيليا او عدوليا او سلبيا كما في المصلحة
 والمعدولة والسالبة الموضوع هو الثبوت مطلقا سواء كان بالذات او بالعرض
 للطبيعة او للافراد وكل حكم ثابت للافراد ثابت للطبيعة في الجملة اى في ضمن
 الافراد اما انما اذا اولا وبالذات للطبيعة او للافراد مفهوم رائد على الحقيقة
 اى على حقيقة الايجاب فمثل اشارة الى الفرق بين المحكوم عليه والمثبت له لا
 الحكم تنفع على العلم دون الثبوت فلا يلزم ان يكون المحكوم عليه بالذات هو

المثبت له بالذات تامل لما فرغ عن بطلان مذهب اهل التحقيق شرع في بيان
 المحصورات وقال المحصورات اربع احدها الموجبة الكلية وهي التي حكم فيها
 على كل الافراد بالايجاب وسورها كل الافراد ولا م الاستغراق نحو الانسان النقي
 وثانيها الموجبة الجزئية التي حكم فيها بالايجاب على بعض افراد الموضوع نحو بعض
 الانسان كاتب وسورها لفظ بعض ولفظ واحد كقولنا واحد من الحيوان انسا
 وثالثها السالبة الكلية وهي التي حكم فيها على كل افراد الموضوع بالسلب كقولنا
 لا شئ من الانسان يحوي سورها لا شئ ولا واحد غرلا واحد من الانسان
 بفرس ووقوع النكحة تحت النقي ايضا من سورها نحو لا رجل في الدار ولا جمل
 السالبة الجزئية التي حكم فيها على بعض الافراد بالسلب وسورها ليس كل حيوان
 كل حيوان بانسان وليس بعض حيوان بعض الانسان بفرس وبعض ليس بعض
 الانسان ليس بفرس والفرق بينهما ان سور الاول يدل على رفع الايجاب الكلية
 بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام والثاني والثالث بالعكس وفي كل لغة سور
 يختصها اى ذلك اللغة لما فرغ عن بيان المحصورات الاربع شرع في بيان ما يتعلق
 بها وقال تبصرة اى مبصر الطالب قد جرى عادة بانهم يعتبرون عنوان الموضوع
 يحج عن المحمول بسب الاختصار وعدم التخصيص بادة من المواد والاشهر عند
 التلفظ بهما اسما مركبا مثل الجيم والباء كالمقطعات القرآنية
 ويدل القرينة على ذلك انهم يعيدون بالجيم والجممية والباء والباءية ويقولون
 كل جيم باء وكل باء جيم ويريدون منه ما اصطلموا عليه من الموضوع والمحول
 وبالحيلة انهم اذا اودوا التعبير عن الموجبة الكلية مثلا لاجزاء الاحكام مجردا

عن المواد دفعا لتوهم الاختصاص بمادة دون مادة وقالوا كل ج ب
 اى كل موضوع محمول فلهنا اربعة امور السور والموضوع والمحمول والمحمل فليتحقق
 احكامها اى احكام الامور الاربعة فى اربعة مباحث البحث الاول فى بيان مواد
 استعمال الكل والمعتبر منها ولذا قال ان الكل قد يطلق بمعنى الكلى نحو كل انسان
 وقد يطلق بمعنى الكل المجموعى نحو كل انسان لا يسعه هذا الدار وقد يطلق الكل بمعنى
 الكل الافرادى نحو كل انسان كاتب والفرق بين المفهومات الثلاثة ظاهر والمعتبر
 اى المستعمل فى القياسات مثلا فى كلية كبرى الشكل الاول والعلوم الحكيمية
 كقولنا كل جسم فله حيز طهيم هو المعنى الثالث والمشمول عليه اى المعنى الثالث
 هى المحصورة واقفا الاقل اى القضية التى فيها الكل بمعنى الكلى فطبيعية لان
 المحكوم عليه فيها طبيعية من حيث هى بدون تحققها فى ضمن الافراد والثالث
 التى فيها الكل المجموعى شخصية ان كان المضاف اليه للكل خبرا نحو كل زيد حسن او
 مهلة ان كان كليا والحكمة على الافراد التى اى الحقيقة التى اشتملت على البعض
 المجموعى مهلة لعدم تعيينه البحث الثانى ان ج لا يعنى به ما هو حقيقة ج ولا ما هو
 موصوف به بل يعنى به ما هو الاعم منها وهو ما يصدق عليه ج من الافراد
 لان كل ج ب مثلا ميزان الموجبة الكلية فيراد به معنى ينطبق على جميع موازنه
 فالمراد منه ان كل فرد يصدق عليه مفهوم الموضوع فهو المحكوم عليه بالمحمول
 سواء كان هذا المفهوم ذاتيا للافراد عرضيا لها وهكذا سائر المحصورات وتلك
 الافراد قد تكون حقيقة اذا كانت الموضوع نوعا او فصلا او خاصية كالافراد
 الشخصية نحو كل انسان حيوان وكل باطى حيوان وكل كاتب حيوان او النوعية

اذا كان الموضوع جنسا نحو كل حيوان جسم وقد تكون الافراد اعتبارية كالحيوان
 الجنس غيره فانه اخص من مطلق الحيوان بحسب الاعتبار لا بحسب نفس الامر
 الآن شح المص في بيان ان المعتبر والمستعمل من الافراد ما هو وقال الان المتنا
 في الاعتبار والاستعمال القسم الاول من الافراد لان النطق بالعلم حكيمة التي يبحث فيها من الوجود ^{الخارجية}
 وهي التي يصدر عليها عنوان الموضوع بالفعل فلذا اعتبر الشيخ صدق عنوانه عليها
 بالفعل وهو الحق عند المص ايضا ولما كان مذهب الفارابي مخالفا للعرف واللغة
 نقله لبيان وجه ضعفه وقال ثمة الفارابي الملقب بالعلم الثاني اعتبر صدق ^{عنوان}
 الموضوع ان ما يعبر به عنه علم ذاته اي على افرادها بالامكان حتى يدخل في كل
 اسود الركن ايضا لا مكا صدق الاسود عليه لان بياضه بالفعل لا يتا في مكان
 السواد والشيخ لما وجد اى مذهب الفارابي مخالفا للعرف واللغة لان ^{الحيوان}
 لا يطلق على الانطقية في العرف واللغة بل على الجسم النامي اعتبر صدقه ^{عنوان}
 الموضع عليها بالفعل الوجود الخارجي وفي القرض الذهني بمعنى ان العقل يعتبر اتصافها
 اى الافراد بان وجودها بالفعل اى في وقت من الاوقات في نفس الامر يكون
 كذا سواء وجد او لم يوجد في وقت من الاوقات وقوله بمعنى ان العقل
 يعتبر آه جواب سوال مقدر وهو ان المحل يقتضى الاتحاد في الخارج وهو غير
 ملحوظ فكيف يحل عليه فالذات الخالية عن السواد دائما لا تدخل في كل اسود لانه
 لم يتصف بالسواد في وقت من الاوقات على راي الشيخ لعدم صدق عنوان الموضوع ^{عليه}
 بالفعل ومن قال باخوالها اى الذات الخالية عن السواد على رايه في
 كل اسود فقد قلط من قلة تدبره في بعض عباراته جواب سوال مقدر هو

ان شارح المطالع ذهب الى ان الذات الخالصة عن السواد دائما داخل في كل اسود
 على مذهب الشيخ وتقرير الجواب ان الشيخ لم يقل به واما شارح المطالع فقد
 غلط في بعض عباراته عن قلة تدبيره في لفظ الغرض الذهني الواقع في عجب الشيخ
 وفهم منه هذا القائل تعميم الموضوع وقال اعم من ان يكون اتصافه بحسب نفس الامر
 او بحسب العقل وان لم يتصف في الواقع حتى يدخل الرومي وليس كذلك بل مر
 الشيخ بعميم وجود الموضوع يعني ان الافراد التي تصف بعنوان الموضوع في نفس
 الامر بالفعل بعد فرض وجودها سواء كانت موجودة في نفس الامر ولا فالافراد
 التي لم يتصف بالسواد في وقت من الاوقات وان امكن اتصافها ليست بدخلة
 في كل اسود وان فرضها العقل اتصافها به تامل نعم الذات المدعوة التي هي
 اسود بالفعل بعد الوجود داخله فيه جواب سوال مقدّر وهو ان موضوع
 الحقيقية يخرج عن هذه الكلية لان موضوعها غير موجود بالفعل ومما صلا
 الجواب ان موضوع الحقيقة داخله فيها لان موضوعها بعد الوجود متصف
 بالسواد بالفعل تامل البحث الثالث المحل اتحاد المتغابرين في نحو من التعقل
 اى في المفهوم والاتحاد بحسب نحو اخر من الوجود اى بحسب المصادق اتحادا
 بالذات كما في حليات الذاتيات نحو قولنا الانسان حيوان او ناطق او بالعرض
 كما في حل العرضيات نحو الانسان كائنه والمحل لها باعتبار قيام المبدأ بالموضوع
 لما فرغ عن تعريف المحل شرع في تقسيمه وقال وهو اما ان يعنى به ان الموضوع
 بعينه المحمول يعنى ان عنوان الموضوع بعينه عنوان المحمول فيسمى المحل الاول
 لان ثبوت الشئ لنفسه ضروري كما تقول زيد زيد وقد يكون المحل الاول

نظراً إليها إذا كان بين الموضوع والمحمول تغاير بحسب الظاهر نحو الوجود ماهية دنع
 لما توهم من أن الأولى ربما يكون ضرورياً أي يقتصر التطرف فيه أي في الحمل على مجرد الوجود
 في الوجود أي في المصادق نحو الإنسان كاتب فيسمى الحمل الشائع المتعارف لشيوع
 استعماله وتعارفه وهو الذي يكون الموضوع فرداً للمحمول نحو الإنسان نوع أو
 هو فرد للموضوع فرداً للمحمول نحو الإنسان حيوان وهو المقتدر في العلوم لأنه
 المقيد الآن شرع في تقسيمه باعتبار المحمول وقال وينقسم المتعارف بحسب
 كون المحمول ذاتياً أو عرضياً إلى الحمل بالذات يعني إن كان المحمول ذاتياً للموضوع يسمى
 الحمل بالذات كما في قولنا الإنسان حيوان وبالعرض إن كان المحمول عرضياً للموضوع
 كما في قولنا الإنسان كاتب وأما حمل الذات على الفرد كما في قولنا زيد إنسان فحمل
 بالذات وهو ظاهر بعد الفراغ عن التقسيم المذكور شرع في تقسيم آخر له باعتبار حمل
 المحمول بواسطة حرف أو دونه وقال وقد ينقسم الحمل المتعارف بأن نسبة المحمول إلى
 الموضوع إما بواسطة حرف أو دونه نحو زيد في الدار وزيد في مال وزيد له الفرس فهو
 الحمل المسمى بالاشتقاق في اصطلاحهم ولا مناقشة في الاصطلاح أو بلا واسطة
 أي يكون نسبة المحمول إلى الموضوع بلا واسطة الحروف المذكور وهو المذكور وهو
 المقول بعلى نحو الحيوان محمول على الإنسان فهو الحمل المسمى عندهم بالمواطاة يكون
 الموضوع والمحمول موافقاً في الصدق والاشتباه بالحق إن اطلاق الحمل عليهما بالاشتراك
 اللفظي وأما معنيهما فتختلف ولما كان الحمل الأولي غير مختص بمفهوم محدد مفهوم قابل
 العلم أن كل مفهوم يحمل على نفسه بالحمل الأولي نحو الإنسان إنسان والحيوان
 حيوان والجسم جسم والجوهر جوهر والعرض عرض وغير ذلك ومن هناك

ى من حل كل مفهوم على نفسه تتمتع ان سلب الشئ عن نفسه محال لان ثبوته
 نفسه ضرورى والا لم يكن الشئ شيئا بل قد يكون غيرا لنفسه هف بقى
 كلام فى الحمل الشائع وبين حاله بقوله ثم طائفة من المفهومات وهى التى تعرض
 لما حصة من مباديها تحمل على نفسها احلا شائعا كالمفهوم والممكن العام ونحوها
 يقال المفهوم مفهوم لان عروض المبدأ يستلزم صدق المشتق وطائفة لا تحمل
 على نفسها بذلك الحمل وهى التى لا تعرض لها حصة منها بل تحمل عليها نقائصها لئلا
 يلزم ارتفاع النقيض كالجزمي واللامفهوم يقال الجزمي كلى واللامفهوم مفهوم
 بوجه حلها ظاهر ثم اعلم ان المفهوم لا يحمل امانا ان يكون مبدأ الاشتقاق
 فيه متكرر والنوع فهو من الطائفة الاولى والا فمن الثانى والكل المتكرر بالنوع
 عبارة عن الكلى الذي يتحقق في ضمن الافراد مرتين مرة بانه عين حقيقة فيكون
 محمولا بالمواطاة ومرة بانه عارض له فيكون محمولا عليه بالاشتقاق كالعشرة
 فيقال العشرة عشرة وذو عشرات ومن ههنا اى من اختلاف حمل المفهوم على
 نفسها اعتبر في التناقض اتحاد نحو الحمل فوق الوحدات الثمانية الذائعات اى
 المشهورات ثم لو اكتفى بالوحدات الثمانية في التناقض لزم اجتماع النقيضين
 في مثل قولنا الجزمي جزمي والجزمي لا جزمي لتعاير نحو الحمل لما فرغ عن بيان اقسام ^{الحمل}
 ومواد تحققها شرع في بيان ما يرد عليه وجوابه وقال وههنا اى في مقام الحمل
 وهوان الحمل محال فلا يكون له اقسام ولا يكون هو شرطا من شرائط التناقض
 لان ما لا يكون له وجود في نفسه لا يتحقق في ضمن الافراد ولا يكون شرطا لغيره
 لان مفهوم ج في قولنا كل ج ب امانا ان يكون عين مفهوم ب او يكون غيره و

المحال ان العينية تنافي المغايضة المعتبرة في مفهوم الحمل والمغايضة تنافي الاتحاد
 الذي هو احد المدارين لتحقيق الحمل فلا يكون الحمل متحققا لانتهاء الكل بانتفاء
 الجزء وبين الجواب باختصار الشق الثالث وقال وحله ان التغيرات من وجدي
 بحسب المفهوم لا ينافي الاتحاد من وجه آخر اي بحسب المصادات كما في قولنا
 الانسان حيوان فلا شك في تحقق الحمل تامل نعم يجب ان يؤخذ المحمول لا بشرط
 من الاتحاد والتغيرات في المتعارف حتى تصور فيه امران جواب سوال مقدّم هو
 ان الحمل الاول ينبغي حينئذ ان لا يتحقق في مثل قولنا الانسان انسان لانتهاء
 احد المدارين وهو التغيرات فاجاب عنه بانه يجب ان يؤخذ المحمول لا بشرط
 حتى تصور فيه امران الاتحاد والتغيرات تامل وكما علم ان الحمل المتعارف ما يكون
 الموضوع فيه فردا للمحمول وفردا للموضوع فردا للمحمول لكن لم يعلم ان المعتبرية
 ما اذا قال والمعتبر في صدق الحمل المتعارف صدق مفهوم المحمول على الموضوع بان
 يكون المحمول قائما للموضوع كما في قولنا الانسان حيوان او يكون المحمول وصفا
 قائما بالموضوع بان يكون مبدأ المحمول منتزعا بالموضوع كما في قولنا الانسان كذا
 او المحمول منتزعا عن الموضوع بلا اضافة امر اخر يعني يكون منشاء انتزاعه بغير
 ذات الموضوع كما في قولنا الاربعة نوع او منتزعا باضافة كما في قولنا السماء
 فوقنا فالفوقية فيه منتزعة عن السماء بالاضافة الى ساكنين الارض فثبت الزوج
 الخمسة لا يستلزم صدق قولنا الخمسة نفع جواب سوال وهو انه اذا فتر
 زوجية الخمسة بانها وصف قائم بالخمسة وتحمل عليها ويقال الخمسة زوج
 فينبغي ان يكون القول المذكور صادقا لان الحمل يقتضي الاتحاد واذا كان

المحمول متقدما مع الموضوع في المصدق فيكون القول المذكور صادقا والحال انه كاذب
 وتقرير الجواب ان ثبوت الزوجية الخمسة على تقدير الفرض لا يستلزم صدق
 القول لان الموضوع هنا في نفس الامر غير متصنف به فلا يكون صادقا الا الصديق
 عبارة عن المطابقة مع الواقع وهي منتفية هنا البحث الرابع من المباحث المتعلقة
 بالمحمول وفيه ثبات الاول ثبوت شئ شئ في ظروف سواء كان خارجا او
 ذهنا فرع فعلية اى وجود ما ثبت له الشئ في ظروف ومستلزم لثبوته اى
 لوجوده في ذلك الظروف كانه تمهيد لتقسيم القضية الى الذهنية والخارجية
 ولذا قال فمناه اى من الشئ ما ثبت لاهر ذهني محقق في الذهن بلا اعتبار
 معتبر كما في قولنا الانسان كلي وهي الذهنية لوجود موضوعها في الذهن وهو
 كلي بلا اعتبار معتبرا ولا مر ذهني مقدرا عم من ان يكون محققا او قد وجوده و
 هي الحقيقة الذهنية او ثبت لامر خارجي محقق كقولنا الانسان كاتب وهي الخا^{رجية}
 لان ثبوت الكتابة التي هي عبارة عن حركة الاصابع ثابت للموضوع في الخارج
 او ثبت لامر مقدرة في الخارج اى فرض وجوده فيه نحو كل غنقاء طائر وهي
 الحقيقة الخارجية او ثبت المحمول للموضوع مطلقا من غير اعتبار الخارج والذ^{هن}
 والمحقق والمقدرة هي الحقيقة على الاطلاق كالقضايا الهندسية نحو زوايا
 المثلث مساوية للقائمتين والزوايا المتقابلة الحادثة من تقاطع الخطين متساوية
 والحسابية نحو الاربعة زوج والخمسة فرد لما فرغ عن بيان ثبوت المحمول للموضوع
 في بيان سلبه عنه وقال واما السلب اى سلب المحمول عن الموضوع فلا
 يستدعي وجود الموضوع بل قد يصدق السلب بانتفائه ايضا اعلم ان السلب

على قسمين سلب الشيء في نفسه وسلب الشيء من الشيء أما الأول فيصدق بعبارة
 وأما الثاني فلا يصدق بدون وجود للموضوع كالأيجاب لأن المعدوم لا يند
 إليه من الأيجاب والسلب كما هو ظاهر من سياق الكلام وقولهم شريكاً ^{بى}
 ليس بوجود سالب صادق لعدم وجود الموضوع ليس على ما ينبغي لأن
 سلب الوجود ههنا عن عنوان شريك الباري وأما ذاته فهو المعدوم محض
 لأنه محال لا يسند إليه شيء من الأيجاب والسلب تأمل نعم تحقق مفهوم ^{بى} السالبة
 في الذهن لا يكون ^أ كون إلا بوجوده فيه أي في الذهن حال الحكم
 فقط جواب سؤال مقدريه هو ان التلب لا يصدق بانتفاء الموضوع لعدم
 صحة الحكم بالسلب على المعدوم كما مر أنفاً وتقريراً بالجواب ان المراد من قوله
 بل قد يصدق بانتفائه صدق السلب في الذهن بانتفاء الموضوع في
 الخارج كما في قولنا شريك الباري ليس بوجوده لكن صدقه في الذهن لا يكون
 إلا بوجود الموضوع فيه حال الحكم أقول هذا أيضاً غلط لأن الوجود في الذهن
 عبارة عن تصور الشيء فينبغي ان يكون موجوداً قيل الحكم والا يلزم الحكم على
 المجهول أو المعدوم وكلاهما باطل النكتة الثانية المحال من حيث هو محال ليس
 له صورة في العقل لا بعنوان المحال فهو معدوم ذهناً وخارجاً بحسب ^{بى} التصديق
 أقول ان المحال يحل على نفسه بالتحمل الأولي ويقال للمحال محال والتبوت ^{بى} مطلقاً
 يقتضي وجود الموضوع وإن كان في الذهن فكيف يصح قوله وهو معدوم
 فهنا اللهم إلا ان يقال ان المحال من حيث هو محال مع قطع النظر عن
 كونه متصوراً بعنوان المحال ليس له صورة وحل المحال على نفسه باعتبار

تصوره بعنوانه ومن ههنا اى من ان الحال من حيث هو ليس له صورة في
العقل تبين ان كل موجود في الذهن حقيقة موجود في نفس الامر لان الذهن
موجود في نفس الامر فالوجود في الذهن موجود فيه ولما الحال فليس له وجود
في الذهن فلا يحكم عليه اى على الحال ايجابا بالامتناع بان يقال الحال
متنع الوجود او سلبا بالوجود مثلا يقال الحال ليس بموجود لان الحكم
يقضي وجود المحكوم عليه وهو ههنا منتف الا على امر كل اى يحكم على
امر كل في صورة الحال جواب سوال مقدّم هو ان قولكم شريك الباري متنع
حكم بالامتناع على شريك الباري وهو محال فكيف يصح قولكم لا يحكم عليه
ايجابا بالامتناع وتقريرا الجواب ان الحال من حيث هو محال بحسب المصادق
لا يحكم عليه واما مفهومه الكلى فيصح عليه الحكم اذا كان من الممكنات
حتى لا يلزم الحكم على المجهول فعلم منه ان الحال محال بحسب المصادق لا
المفهوم وكل محكوم عليه بالتحقيق هي الطبيعية المتصورة هذا صغرى الدليل
على قوله اذا كان من الممكنات متصوره والواجب فيه بمعنى اذ وكل متصورا
في نفس الامر كبرى الدليل اقول كل محال متصور بعنوانه فينبغي ان يكون
الحال ثابتا في نفس الامر وليس كذلك والنتيجة منه قوله فلا يصح عليه
اى على الكلى للتصور الحكم من حيث هو هو بالامتناع بدون تحققة
في الافراد بالامتناع وما يحدن وحدوه اى حذوا والامتناع من العدم
وغيره فانه نظر لان افراد المحال متنع الوجود ومفهومه من حيث هو
لا يصح عليه الحكم بالامتناع فما وجب صحة قولهم شريك الباري متنع

لجواب المصنف عنه بانه نعم هذا الوجه باعتبار جميع موارده حقيقة وهي الافراد
او بعضها يعم عليه اي على الكل المحكم بالامتناع مثلاً فالامتناع حينئذ
ثابت للطبيعة لانها المحكوم عليها بالتصديق كما مر وذلك اي شرب الماء
للطبيعة صادق بانقضاء اللول لانها غير ممكن الوجود والا فلا يكون متصفاً
وحينئذ اي اذا كانت الطبيعة محكوماً عليها بالامتناع باعتبار الحاطة
تتحققها وحكم عليها بالامتناع لا اشكال بالقضايا التي محمولاتها منافية
للوجود نحو شرب الباري متمنع واجتماع النقيضين محال والجهل المطلق
يتمتع عليه الحكم والعدم المطلق يقابل الوجود المطلق لان المحال له
اعتباران اعتبار من حيث تصور مفهومه واء بار من حيث انتقل
مصادقه فالحكم عليه بالامتناع باعتبار الثاني لا باعتبار الاول لان
موجود في الذهن بذلك الاعتبار لكن هذا الجواب ينطبق على مذهب
المتقدمين واما على مذهب للتأخرين فلا ينطبق وبينه بقوله واما
الذين اي للتأخرين قالوا ان الحكم في القضايا المعنوية على الاثر وحقيقته
لان القياس تركيب من المحصورات والحكم فيها على الاثر لكن القضايا
التي محمولاتها منافية للوجود ليس الحكم فيها على الافراد لعدم وجودها
فمنهم من قال لدفع هذا الاعتراض انها اي القضايا المذكورة سؤالات
يعني يعبر عنها بالسؤالات كما تقول في قولنا شرب الباري متمنع انه ليس
بموجود فقال المصنف في رد هذا القول ولا ريب انما هي القول بانها سؤالات
محكم لا برهان على انها سؤالات لان السالبة ملحق بها بالسلب النسبة

وهم هنا ليس كذلك ومنهم من قال في دفع ذلك الاعتراض انها اي تلك
 القضايا وان كانت موجبات لكنها لا يقتضي الا تصور الموضوع حال
 المحكم لا في البقاء كما في السؤال لان سلب الشيء عن الشيء يقتضي تصور
 حين المحكم والا لم يمكن السلب من غير فرق لان ثبوت ستي لشيء لا يكون
 الا بعد تصور الثبت له فكذا سلب شيء عن شيء لا يكون الا بعد تصور
 الشيء الاول ولما كان هذا القول ايضا غير مرضي له قال في رده ولا يخفى
 انه بهذا القول يصادم البداية اي يخالفها اقول بل هو يوافقها لان ^{الثبوت}
 كما يقتضي وجود الموضوع في البقاء فكذا السلب يقتضيه لان سلب الشيء
 عن الشيء في البقاء ايضا يستلزم تصوره كما مر فلا فرق بين الايجاب والسلب
 في اقتضاء وجود الموضوع بما مل فان هذا المقام من مزال لا قدام ومنهم
 من قال في جواب الاعتراض المذكور ان المحكم في القضايا المذكورة على
 الافراد الغرضية المقدرة الوجود وان لم يكن لموضوعاتها افراد حقيقة
 كانه اي القائل المذكور قال كل ملي تصور بعنوان شريك الباري في نفس
 صدقه عليه ممتنع في نفس الامر وهذا القول لا يستلزم الا الوجود
 الفرضي وفرض الممتنع غير ممتنع فردا للمع هذا القول ايضا وقال ولا يخفى
 عليك انه اي هذا القول يلزم ان يكون ثبوت الصفة زيد من ثبوت ^{شئ}
 على هذا التقدير لان الامتناع الذي هو صفة لشريك الباري كتحقق
 في نفس الامر بخلاف الافراد وافراده فرضية على هذا التقدير قد برأشادة الممتنع قوله
 وهو يلزم ان ثبوت الصفة اه لان الامتناع عبارة عن عدم ضروري

للموضوع في نفس الامر وهو لا يستلزم الثبوت مطلقا فضلا عن ازدياد النكته
 الثالثة الانقسام الانقسامي وهو الذي يكون الصفة والموصوف فيه موجودين
 بوجودين مغايرين كما في الثوب والابيض لكن الثوب موجود بالذات والابيض
 موجود بالعرض يستدعي تحقق الحاشيتين في طرف الانقسام لان انقسام الشيء
 الى الشئ لا يكون الا بعد وجودهما وان كان وجود احدهما تابعا لوجود الاخر كما ذكرنا
 بخلاف الانقسام الانتزاعي فانه لا يستدعي تحقق الحاشيتين بل يستدعي ثبوت
 الموصوف في طرف الانقسام فقط دون الصفة كما في قولنا السماء فوقنا فالموجود
 فيه هو السماء واما الفوقية فنستزعي عنه واذا كان احد الانصافين لا يستدعي
 ثبوت الصفة فمطلق الانقسام الذي يحقق في كليهما لا يستدعي ثبوت الصفة
 في طرفه اى في طرف الانقسام واما مطلق الثبوت اى ثبوت الصفة فضروري
 والا لم يكن ثابتا لغيره جواب سوال مقدرو هو ان الصفة في الانقسام لا يمكن
 اذا لم يكن ثابتا في نفسه فكيف ثبت الموضوعية الجزاء ان ثبوت الصفة لا يقتضي ثبوت
 بالذات بل يقتضي مطلق الثبوت سواء كان لنفسها او باعتبار منشأ انتزاعها
 وهذا القدر من الثبوت للصفة في انقسام الانتزاعي كاف واستدل عليه
 بقوله فان ما لا يكون موجودا في نفسه يستحيل ان يكون موجودا لشيء اخر
 اقول ان التقريب غير تام لانه استدلال على أن مطلق الثبوت في ثبوت الصفة
 ضروري والثابت منه ان الثبوت في نفسها ضروري لثبوت الموصوف
 تماثل والانقسام ليس متحققا في الخارج لانه امر اعتباري بين الصفة والموصوف
 حتى يلزم تحقق الصفة فيه اى في الخارج جواب سوال مقدرو هو ان مطلق

انصاف كما ينقسم الى الانضمامي والانتزاعي فكذلك ينقسم الى الخارجى و
 اذ هي ينبغي ان يستدعى الصفة في طرف الانصاف وتقرير الجواب ان
 الانصاف لا وجود له في الخارج لانه اى الانصاف نسبة وكل نسبة تحقق
 منتسبين اقول الموجود الخارجى ما يترتب عليه الاثباتى الخارجى وترتب الآثار
 الخارجى كما يكون على المنتسبين فكذلك يكون على الانصاف نقوله بل هو
 يتحقق في الذهن تحكم لا برهان له عليه فتحقق الحاشيتين في اى في الذهن
 ان كان في الانصاف الانضمامي الخارجى الموصوف متحدا مع الصفة
 في الاعيان كالجسم والابيض فانهما متحدان في الوجود الخارجى ومصادقهما واحد
 وفي الانتزاعي الخارجى الموصوف متحدا مع الصفة بحسب الاعيان كالسماء
 والفوقية فان الموصوف بهما موجود في الخارج والفوقية ينتزع عنه وقد
 يعبر عن الانصاف الانضمامي بالانصاف في الاعيان وعن الانتزاعي بالانصاف
 بحسب الاعيان كما يشعر به عبارة المصنف النكاح الرابع عشر ان المتأخرين من المنطقين
 اخترعوا قضية سموها سالبية المحول حتى لا يرد النقص على قاعدة تم وهي ان
 الموجب الكلية في العكس النقيض تعكس كنفسها ونقيض للتساويين متساويا
 في الصدق وفروا بينها وبين السالبة بالشيء البتة صوابا ويحكم بالسلب سلب
 المحول عن الموضوع فعنى قولنا زيد ليس بقاتم على هذا التقدير زيد ليست قاتم
 وفي السالبة المحول يرجع السلب الى الموضوع ويجل ذلك السلب على الموضوع
 فعنى قولنا زيد هو ليس بقاتم زيد ليس بقاتم است وحكموى المتأخرين لدفع
 النقص المذكور بان صدق لا يجتأ فيها اى في سالبية المحول لا يستدعى

الوجود للموضوع كالتسليم لا يستلزم غير بل السلب فيها يستدعيه كالأيجاب.
 فهو صادقة لوجود موضوعها لما كان هذا القول غير مرغوبيا المعادة. وقال
 قريحتك حاكمته بان الرباط الايجابي مطلقا يقتضي الوجود اعم من ان يكون
 المحمول سلبيا او وجوديا ويؤيد قولهم ان ثبوت شئ شئ فرع ثبوت اثبت
 له لانه شامل لسالبة المحمول ايضا ومن ثم اي من ان الرباط الايجابي مطلقا
 يقتضي وجود الموضوع قيل الحق انها اي السالبة المحمول قضية ذهنية
 لان الذهن طرف انصاف الاشياء بالسلبيات وفيه نظر واستدل على كونها
 ذهنية بقوله وجميع المفاهيم التصورية موجودة في نفس الامر والمواظنا
 بمعنى اذا التعيلية تحقيقا او تقدير الاول بالشئ والممكن والثاني نقاينها
 وعلم منه ان الذهنية هنا عبارة عما يحكم فيها على الموجودات النفس الامرية
 والامر يتم التقريب بالاستدلال المذكور واذا كان الامر كذلك فبينها
 بين السالبة تلازم بحسب الصدق لوجود الموضوع فيهما اي في السالبة البلية
 والسالبة المحمول في الذهن واما بحسب المفهوم فلا لزوم بينهما وهو ظاهر
 فيه ما فيه وهوان السالبة قد يصدق بدون وجود الموضوع كقولنا
 الا شئ ليس بممكن ولا يصدق هنا الموجبة السالبة المحمول فهو الا شئ هو
 ليس بممكن لعدم وجود الموضوع في نفس الامر تامل واذا حققت الايجاب
 الكلي اي الموجبة الكلية من المحصورات نفس عاياه اي على تحقيق الايجاب
 الكلي والموجبة الكلية ساير المحصورات لما فرغ من بيان تحقيق المحصورات
 شرع في تقسيم القضية الى المحصلة والمعدولة وقال قد يجعل حرف السلب

فمن طرف القضية فتثبت معدولة لعدم حوت السلب فيها عن الموضوع الاصل
بهي القضية التي يجعل حرف السلب جزءا منها لا يخلو اما ان يكون معدولة الموضوع ان كانت
السلب فيها جزءا من الموضوع كقولنا اللاجي ثما او معدولة المحمول ان كانت حرف السلب جزءا من المحمول كقولنا
الحمل لاجي او معدولة الطرفين ان كان حرف السلب جزءا من الطرفين كقولنا اللاجي لاجون والا
اي ان لم يكن حرف السلب جزءا من القضية فتحصل نتيجة لتوصل طرفيها ونزيد على
قضية معدولة معقولة ومحصلة ملفوظة جواب سوال مقدم وهو ان حرف
السلب ليس بجزء من هذه القضية مع انها معدولة عند هم وتقرير الجواب
انها معدولة معقولة بحسب التعبير وهو زيد ليس له بصير ومحصلة لفظا
فلا اعتراض ولما كان بين السالبة والموجبة المعدولة المحمول التباسا فلزمه
قال وقد يختص اسم الموجبة بالمحصلة سواء كان حرف السلب جزءا منها او لا
ويختص السالبة بالبيضة لانها بسيطة بالنسبة الى السالبة المعدولة و
ايضا بين الفرق بينهما بحسب المصدق وقال وهي اي السالبة اعم بحسب المصدق
من الموجبة المعدولة والمحمول المصدق السالبة عند عدم الموضوع ايضا بخلاف
الموجبة وبين فرق اخر بينهما بحسب اللفظ وقال ويتاخر فيها اي في السالبة الرابط
عن لفظ السلب لفظا اذا كان الرابط مذكورة في القضية كقولنا زيد ليس هو
بقائم او تقدير اذا لم يكن الرابط مذكورة فيها كقولنا زيد ليس بقائم يعني ليس
هو قائما وبينهما فرق اخر بحسب تخصيص لفظ غير وليس لاحدهما دون الآخر
وبين الفرق بينهما وبين الموجبة السالبة للمحمل وقال وفي الموجبة السالبة
المحمل رابطتان سلب النسبة وثبوت السلب والسلب متوسط بينهما

اما النسبة السلبية فهي جزء المحمول واما النسبة الايجابية فهي الرابطة كما في
قولنا زيد هو ليس بقائم لان الموجبة السالبة المحمول يسلبها الايجاب ولا
فينبغي ان يقدم الرابط على السلب ثم يرجع ذلك السلب الى الموضوع ويحل
عليه فالانسبح ان يكون الرابط هو جزء اعنه ايضا بخلاف السالبة البسيطة
والموجبة المعدولة المحمول فان فيها رابطته واحدة تامل لما فرغ عن بيان
المعدولة والمحصلة شرع في بيان الوجهة وقال كل نسبة سواء
كانت ايجابية او سلبية فهي في نفس الامور اما واجبة او ممتنعة او ممكنة وذلك لان
المحمول لا يخلو اما ان يكون شئوه للموضوع ضروريا كما في قولنا كل انسان حيوان فان
واجبة واما ان يكون سلبه عنه ضروريا كما في قولنا الانسان ليس بحمار فالنسبة
هنا ممتنعة او لا يكون منها ضروريا كما في قولنا الانسان كاتب وليس بكاتب
فالنسبة ممكنة وتلك الكيفيات يسمى للواد للنسبة واللفظ الدال عليها
على الكيفيات النفس الامرية المذكورة يسمى الجمته وما اشتملت عليها اي
على الجمته يسمى موجبة اي قضية موجبة لا شتملها على الجمته وبيعته لكونها
ذات اربعة اجزاء لان شرع في قسمها وقال بسيطة ان كانت حقيقة بالانها
فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او سلبا فقط كقولنا لا شئ من الحيوان
بحر ومركبة ان كانت ملتبسة منهما اي من الايجاب والسلب كقولنا كل انسان
كاتب بالامكان الخامس والعبرة في التسمية بالموجبة والسالبة في المركبة
للجزء الاول اي ان كان الجزء الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان
سالبا كانت القضية سالبا تجواب سوال مقدر وهو ان المركبة اذا كانت مركبة

أو السالبة فظن عليها ترجيح بالمرجح في الجواب إطلاق الوجبة والسالبة عليها

من الموجبة والسالبة فإطلاق الموجبة عليها باعتبار الجزء الأول فإمكان حيوان
 يسمى موجبة وإمكان سالباً تسمى سالبة وأما الترجيح للجزء الأول فباعتبار تقدّم
 والآحاد لم يشتمل القضية على الجهة فطلقة لإطلاق القضية عنها ومهملة من
 حيث الجهة يعني تسمى القضية التي لم يشتمل على الجهة بالطلقة والمهملة من حيث
 الجهة لا من جهة أخرى وهي أي الجهة المذكورة في القضية إن وافقت المادة
 الكيفية النفس الامرية صدقت القضية كما في قولنا كل إنسان حيوان بالضرورة
 والآحاد إن لم تكن الجهة موافقة للمادة كذبت القضية ولما كان للبعض إطلاق
 في أن المواد الحكمية التي هي عبارة عن الوجوب والامتناع والامكان بعينها
 الجهات المنطقية فلاظهاره قال والتحقيق أن المواد الحكمية هي الجهات المنطقية
 لا اتحاد معانيها وقيل إنها غيرها لأن المواد الحكمية تستعمل في القضايا التي
 مجموعياتها الوجود أو العدم أو الامكان بخلاف الجهات المنطقية فإمكانات
 في القضايا بدون الخصوصيات المذكورة والآحاد إن لم يكن غيرها كانت
 لوازم الماهية واجبة لذاتها وليس الأمر كذلك لأن الواجب للشيء ما يكون وجوده ضرورياً وأما الوازم للماهية
 فهي ضروري الثبوت لها على تقدير وجود الماهية فإين هذا من ذلك
 ورد المصمذ هب قول المخالف للتحقيق بعين ما ذكر في الشرح وقال والجواب
 أنه فرق بين وجوب الوجود في نفسه وبين وجوب الثبوت لغيره والآحاد
 محال وهو فهمنا غير لازم والثاني ههنا لازم غير محال بل واقع نحو الأربعة
 زوج هذا الحضر في الكيفيات الثلاثة على رأي القدماء وأما على مذهب
 المحدثين أي المتأخرين فالمادة عبارة عن كل كيفية كانت للنسبة كاللحم

والتوقيت الى غير ذلك ومن ثمة اى من تعميم المادة عند المتأخرين كانت
 الموجبات غير متناهية بعد الفراغ من تعريف الموجبة وبيان اقسامها
 الاولى والجملة شرع في تقسيمها اى للاقسام الثانوية وقال في اى الموجبة
 ان حكمها باستحالة انفكاك النسبة مطلقا بدون شرط ووصف فضرورية
 مطلقة بعدم تقييد الضرورة فيها بقيد كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
 او حكم فيها باستحالة انفكاك النسبة مادام الوصف موجودا في الموضوع
 فشرطه عامة نحو قولنا كل كاتب متحرك الا بالضرورة مادام كاتب لان تحرك الكتابة
 ضروري للكاتب بشرط اتصافه بالمبدء اما كونها مشروطة بكون الضرورة
 فيها مشروطة بالوصف واما كونها عامة فلهي معها عن المشروطات الخاصة كما يحيط
 او حكم فيها باستحالة انفكاك النسبة في وقت معين قوقية مطلقة كقولنا
 كل قمر مخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس اما كونها
 وقتية فظاهر واما كونها مطلقة فلعدم تقييد ها بالادوام واللا ضرورة
 او حكم فيها باستحالة انفكاك النسبة في وقت غير معين فمنتشرة مطلقة نحو كل
 حيوان متنفس بالضرورة اما كونها منتشرة فلعدم تعيين الوقت فيها الشيء
 المحمول للموضوع واما مطلقة فلعدم تقييد ها بالادوام او حكم فيها بعدم
 انفكاكها مطلقا من غير تقييد ها بشرط ووصف يعنى حكم ههنا يدوام ثبوت
 المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع موجودة نحو قولنا كل انسان حيوان دائما
 فدائمة مطلقة لا شتم لها على الدوام وعدم تقييد ها لشيء او حكم فيها بعدم
 انفكاكها مادام الوصف ثابتا للموضوع فعرفية عامة وهر مثالها في المشروطة

العامة اما كونها عرفية فلان العرف العام يفهم منها هذا المعنى واما كونها
 عامة فلعومها من العرفية الخاصة وحكم فيها بفعليتها فمطلقة عامة كقولنا
 بالاطلاق العام كل انسان متنفس اما كونها مطلقة فلعدم تقييدها بجهة
 من الجهات المذكورة واما كونها عامة فلعومها من الوجودية الاضروية
 والادائية وعلم من وجه كونها مطلقة ان عدها من الموجبات ليس الا
 مجازا نامل او حكم فيها بعدم استحالتها فممكنة عامة كقولنا كل نار حارة
 بالامكان العام اما كونها ممكنة فلا مكانا تفكالك النسبة فيها واما كونها
 عامة فلعومها من الممكنة الخاصة او حكم فيها بعدم استحالة الطرفين من
 الايجاب والسلب فممكنة خاصة كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص
 اما كونها ممكنة فلا شتما لها على الامكان واما كونها خاصة فلخصوصها
 عن الممكنة العامة ولا فرق بين الايجاب والسلب فيها اي في الممكنة الخاصة
 الا في اللفظ لان الايجاب في الموجبة صريح والسلب ضمني وفي التسالبة
 بالعكس واما في المعنى فكلتاها عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين واعلم
 ان العموم والمخصوص ههنا عبارة عن صدق القضاء في نفسها لا عن صدقها
 على الاخر كما مر في النسب الاربع لما فرغ من ذكر البسائط شرع في المركبات ^{يقال}
 وقد اعتبر تقييد العامين اي المشروطة العامة والعرفية العامة ^{تتمين} والوقتية
 المطلقتين اي الوقتية والمنشئة بالادوام الذاتي فتسمى المشروطة الخاصة
 والعرفية الخاصة والوقتية والمنشئة اما كون الاولين خاصتان فلهي
 من العامتين لما الاخران فلحذف لفظ الاطلاق عن تسميتهما وتقييد

المطلقة العامة باللاضروية التي هي عبارة عن ممكنة عامتري معتبرة
 بها واللاذوام الذي هو عبارة عن المطلقة العامة التي هي عبارة عن فعلية
 النسبة وجودها في وقت من اوقات الذاقيتين اي اللاضروية واللاذواميتين
 تسمى الوجودية اللاضروية والوجودية اللاحقة كقولنا كل انسان ضاحك
 بالفعل لا بالضرورة وقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما وهي المطلقة
 الاسكندرية اي الوجبة اللاحقة لا الارسطوية اكثر امثلة المطلقة العامة
 في مادة الوجودية اللاحقة ففهم الاسكندر من المطلقة الوجودية اللاحقة
 دائمة تكملة لبحث الموجبات فيها مباحث الاول اشهر تعريف الضرورية
 المطلقة بانها التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحول للوضع او سلبه عنه مادام
 الموضوع موجودا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان ثبوت الحيوان
 للانسان ضروري مادام ذات الانسان موجودة وفيه اي في التعريف المشهور
 شك مشهور من وجهين الاول انه اذا كان المحول هو الموجود لزم عدم منافاة
 الضرورية الامكان الخاص في قولنا كل حيوان موجود بالضرورة لان الشيء بشرط
 انتصافه بالوجود يكون موجودا بالضرورة ويصدق الا مكان الخاص ههنا
 ايضا كما نقول كل حيوان موجود بالامكان الخاص فينبغي ان لا يكون بينهما
 منافاة مع انها متناقضتان لان الامكان الخاص يغاير عدم ضرورة الثبوت
 وللاشك في ثبوت المشتق عند قيام التبدل ضروري فالمتناقضات بينهما
 حينئذ طاهر ولما كان هذا الجواب ضعيفا اراد ان يبين وجهه ضعفه
 وقال واورد على هذا الجواب انه اذا اعتبر الضرورية بشرط الوجود يلزم

واجيب بالعربي بين بين الضرورية في زمان الوجود وبينها في غيره

حصرها أي الضرورة المطلقة في الضرورة الانزالية التي يحكم فيها بضرورة
 النسبة أزلا وأبدا فلا يكون الضرورة المطلقة حينئذ أعم من الضرورة^{نسبة} الأزلية
 لأنه لما لم يجب وجود الموضوع لم يجب له شئ في وقت وجوده أي المثلث له
 لما كان وجوده ضروريا في وقت وجوده كان ثبوت الشئ له أيضا ضروريا
 ونوقض بثبوت الذاتيات فانه ضروري للذات دائما لا بشرط الوجود^{الأ}
 أي وان كان ثبوت الذاتيات للذات ضروريا بشرط الوجود لكانت حيوانية
 الإنسان مجعولة بوجوده وليس كذلك فافهم إشارة إلى رذ النقض بالمنع بأنه
 لا نسلم مجعولة الذاتيات على ثبوتها للذات بشرط الوجود وإنما يلزم
 ذلك لو كان ثبوتها بعد الوجود وهو ممنوع لأن الذات عبارة عن الذاتيات
 في مرتبة فاته فلا يكون مجعولة لها الوجه الثاني للشك السلب أي سلب
 المحمول عن الموضوع مادام الوجود أي وجود الموضوع لا يصدق بدون أي
 بدون الوجود كما أن الثبوت لا يصدق بدون الوجود فلا يكون السالبة
 حينئذ أعم من الموجبة وأيضا يلزم على هذا التعريف المشهور للضرورة
 المطلقة أن لا يصدق السالبة الضرورية مثل قولنا لا شئ من العقابا^ننا
 بالضرورة لعدم وجود الموضوع وفي التعريف المذكور أخذ وجود الموضوع
 فينبغي أن لا يصدق هذه القضية المذكورة واجب بأن مادام المذكور
 في التعريف طرف للثبوت الذي يتضمنه السلب يعني ثبوت المحمول للموضوع
 مادام ذات الموضوع موجودة مسلوب عنه وان كان الضرورة قيداً للسلب
 فالضرورة في القضية المذكورة سلب المقيد تأمل وحينئذ أي حين يكون

مادام ظروفا للثبوت يجوز صدقها اى صدق القضية المذكورة بانتقال الموضوع
 كما قد بانتقال الموضوع موجوبا اما في جميع الاوقات اى يكون انتفاء
 المحول عن الموضوع في جميع اوقات وجود الموضوع نحو لا شئ من الائنات
 يحجر بالضرورة او يكون انتفاء المحول عن الموضوع في بعضها اى في بعض اوقات
 وجود الموضوع نحو لا شئ من القمر يخسف بالضرورة وفيه اى في هذا الجواب
 فظروها انه يلزم على هذا التقدير اى كون مادام ظروفا للثبوت ان لا يتنا
 الضرورة الامكان فان كل قمر يخسف بالفعل صادق وهي مطلقة عامة اخذت
 من الممكنة وصدق الاخص يستلزم صدق الاعم لان الاخص فرد منه فالممكنة
 حينئذ ايضا صادقة ههنا فيصدق كل قمر بالامكان اى الممكنة مع السالبة
 الضرورية مع ان بينهما منافاة ويقتل كون مادام ظروفا للثبوت ما قاله الائن
 السالبة الضرورية الازلية التي يحكم فيها بضرورة السلب اذ لا والسالبة الضرورية
 المطلقة متساويتان فان سلب الاعم اخص من سلب الاخص كما هو المشتهر
 عندهم ان الضرورة المطلقة الموجبة اعم من الموجبة الضرورية الازلية والسالبة
 سالبتهما متساويتان لان صدق السلب مادام ذات الموضوع موجودا
 يستلزم صدق السلب اذ لا فاذا صدق لا شئ من القمر يخسف بالضرورة ولم
 يصدق السالبة الازلية بعدم كون السلب اذليا يعلم منه انه لا مساواة بينهما
 تامل وبالجمل على تقدير كون مادام ظروفا للثبوت في التعريف المشهور للضرورة
 المطلقة يلزم مفاسد غير عديدة لا يخفى على المتدرب بعد التامل في باب
 العكس والمقتضيات كما نقول يلزم على هذا التقدير ان لا تنعكس السالبة الضرورية

كنفسها والثامنة ايضا وغير ذلك وفقا لما يجاب به من الوجه الثاني ^{لثالث}
 ان الوجود المأخوذ في تعريف الضرورية اعم من الوجود المحقق في نفس الامر
 الوجود المقدم وان لم يكن في نفس الامر واذا كان الامر كذلك فيصدق قولنا لا
 شئ من العنقا ^{بغير ما} بانسان لان اللامتان حينئذ مسلوب عن العنقا في زمان ^{قلا}
 وجود العنقا فعم السالبة عن الوجبة باق على حاله وايضا الوجود في التعريف
 اعم من الخابجي والذهني فلا يرد النقص بقولنا لا شئ من المتع بموجود لان
 الموضوع وان لم يكن هنا موجودا في الخارج لكنه موجود في الذهن تامل ^{الثاني}
 من مباحث التكملة ان المشهور في تعريف الدائمة المطلقة ما حكم فيها بدو
 النسبة مادام ذات الموضوع موجودة وههنا اي في التعريف المشهور شك
 مشهور وهو انه يلزم ان لا يفارق الدوام الذاتي الاطلاق العام في قضيه
 عمومها الوجود ولو ازم الوجود فان قولنا زيد موجود دائما مادام موجودا
 صادق لان قيام المبدء بالموضوع دائما يستلزم حمل الشئ عليه كذلك
 والحال ان قولنا زيد ليس بموجود بالاطلاق ايضا صادق فلا يكون بينهما
 اي بين الدائمة والمطلقة تناقض مع انها عدا في باب التناقض من
 المتناقضين فيلزم اجتماع النقيضين وانه محال قيل في حله المتبادر من
 التعريف ان يكون المحول فيها مفعولا للوجود كانه من قسم التعريف والتعريف
 للدائمة حينئذ ما حكم فيها بثبوت المحول للموضوع مادام ذات الموضوع
 موجودة ويكون المحول فيها غير الوجود وجب التبادر انه لو لم يكن كذلك
 للزم الاستدراك في قولنا زيد موجود دائما مادام موجودا فليس هناك

اى في القضية التي محولها الوجود دوام ذاتي لان الدوام الذي معتبر في غيرها لا فيها
 فلا يلزم اجتماع النقيضين في الصورة المذكورة بل الدوام هنا بحث الوجود تامل
 ولما كان وجه ضعف الحل المذكور غير ظاهرا راد المصان يذكره وقال اقول العقل
 الفعال ليس بوجوب الفعل كاذب لعدم طريقا لعدم عليه فيلزم من كذب صدق نقيضه
 وهو دائمة مطلقة محولها الوجود نحو قولنا العقل الفعال موجود دائما والمحول في
 في هذه القضية هو الوجود والتخصيص في المحول غير الوجود بقرينة التبادر لغويا تمل
 وتدير الثالث من اليأس المشروطة القاتارة تؤخذ بمعنى ضرورة النسبة بشرط الوصف العنوان
 كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كان متحرك الاصابع ضرورة لذات الكاتب
 وقارة اخرى بمعنى ضرورة انها في جميع اوقات الوصف في جميع اوقات قيام المبدأ بالموضوع وللتال اما تعالا
 تحرك الاصابع للتأخر في جميع اوقات اتصاف الموضوع بالكتابة والفرق بينهما اى من
 المعنيين انه في الاولى اى في القضية الاولى يجب ان يكون للوصف مدخل
 في الضرورة اى ضرورة نسبة المحول الى الموضوع من حيث انه متصف ^{الثاني} ^{بضرورة}
 بينهما اى بين الضروريتين عموم من وجه لصددهما في مادة الضرورة الذاتية اذا
 كان عنوان الموضوع نفس الذات او الذاتي نحو كل انسان او ناطق حيوان بالضرورة
 وصدق الاولى دون الثانية في مادة يكون المحول ضروريا للذات بشرط وصف
 مفارق كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة فان تحرك الاصابع ضروري
 لذات الكاتب بشرط اتصافه بالكتابة لا في جميع اوقات الكتابة وصدق
 الثانية دون الاولى في مادة الضرورة الذاتية اذا كان العنوان وصفا
 مفارقا كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة الرابع من المباحث ذهب ^{قعم}

الى ان الممكنة العامة ليست قضية بالفعل لعدم اشتغالها على الحكم واذا
 لم يكن قضية فليست الممكنة العامة موجودة لانها من القضايا او ذلك اى
 القوم الى ان الممكنة العامة خطأ لان الممكنة العامة هي التي تحكم فيها باتفاق
 الضرورة للطلقة عن الجانب المخالف فعلى هذا التقدير معنى قولنا كل نار
 حارة بالامكان العام ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري فالحكم فيها
 موجود قطعاً والانكار عنه سفسطة الا ترى تأييد لقوله وذلك خطأ وان
 الامكان كيفية للنسبة وهي سلب الضرورة عن الجانب المخالف نعم ذلك
 اى الكيفية المذكورة اضعف المدارج منها المدارج النسبة ومن ثمة قالوا
 الوجوب والامتناع دالة على وثاقة الرابطة والامكان
 دالة على ضعفها فالثبوت بطريق الامكان نحو من الثبوت مطلقاً
 كان بالفعل والامكان فحينئذ خطأ قولهم ظاهر لا ستره فيه غاية الامر اى
 غاية ما يجذب في هذا المقام ان المتبادر منه اى من الثبوت عند الاطلاق
 اى حين كونه مطلقاً عن القيود المستعملة في باب الموجهات هو الواقع
 على نفع الفعلية واجاب المصنف بقوله وذلك المتبادر عند الاطلاق
 لا يفترق هو من عموم الثبوت الا ترى ان المتبادر من الوجود هو الخارجى عند
 الاطلاق مع انه مستعمل في الذهن ايضا فعلم ان المتبادر لا يفترق هو
 كما هو المستعمل على وجه العموم في الامور العامة تامل واذا كانت الممكنة
 موجودة مع اشتغالها على اضعف المدارج من كيفية النسبة فالطلقة
 العامة التي هي شتملة على فعلية النسبة يكون بالطريق الاولى

واصل النسبة الثبوتية

كما قالوا في الوجود

من الموجبة كأنه جواب سؤال مقيد وهو ان الوجهة ما اشتملت على الوجهة
 والوجهة عبارة عن اللفظ الدال على كيفية النسبة من الوجوب والامتناع و
 الامكان والمطلقة ما لا يكون فيها واحد منها فينبغي ان لا يكون من الموجبة
 مع انها عدت منها حاصل الجواب انها موجبة لاشتمالها على فعلية النسبة
 وهي ايضا جهة من جهات النسبة ولما الكيفيات المذكورة فليس ذكرها
 على سبيل المحصر بل ذكرها على سبيل الشهرة تامل الخامس من المباحث ^{دولم} الاشارة
 الى مطلقة عامة واللاضروية الى بمكنة عامة مخالفتي الكيفية و
 موافقتي الكمية لما قد بهما ايها كان اصل القضية موجبة كان اللادوام
 اللاضروية عبارة عن المطلقة العامة السالبة والممكنة العامة ^{لينة} السالبة
 وان كان اصل القضية كلية كانت ايضا كلية وان كان جزئية كانتا جزئيتين لا
 رافعان للنسبة التي هي في اصل القضية من غير تفاروق فالمركبة حينئذ
 ينبغي ان تكون قضية متعددة لان العبرة في وحدتها وتعددتها بالوحدة
 الحكم وتعددده وتعدد الحكم فيها اذا كان اللادوام واللاضروية عبارة
 عن المطلقة والممكنة ظاهرة لا سرة فيه وتعددده اي الحكم اما باختلافه
 كيفاً او موضوعاً بان يكون الموضوع في القضيتين او محمولاً فيها مختلفاً
 لا مراع لها اي لوجوه تعدد الحكم فوحدة القضية مع تعدد الحكم غير متصور
 وجوابه كما ان كونها موجبة وسالبة باعتبار الجزأ الاول فكذلك وحدتها
 باعتبار ما هو المذكور فيها صريحاً تامل السادس من المباحث النسب الاربع
 في المفردات بحسب الصدق على شئ كما هو المذكور في تعريفها وفي القضايا

لا يتصور ذلك لانها لا تقبل على غير ما مفرجا كان او قضية وانما هي فيها
بحسب صدقها اى تحققها في الواقع والفرق بينهما ان الاول يستعمل على
كما تقول الحيوان صادق على الانسان والثاني بقى كما تقول هذه القضية
متحققة في نفس الامر وايضا علم منه ان الصدق الاول بمعنى الحمل والثاني
بمعنى التحقق ثم المنظور اى المراد في النسبة اى في نسبة القضايا بتمهيد البيان
في القضايا الموجهة بطريق الجواب كما سيبي من قوله ومن ثمه قالوا اه ما حكم
به مفهوماتها اى مفهومات القضايا في بادي الراى من حيث العموم ^{والخاص}
بحسب التحقق وانما بناء الكلام في بيان النسبة في الموجهات على الاصول
الدقيقة التى برهنت عليها في الفلسفة فذلك اى ذلك البناء مرتبة بعد
تحصيل هذا الفن اذ هوالة واسطة لتحصيلها ومن ثمه اى من اجل ان
الحكم في القضايا في بادي الراى قالوا ان الضرورية المطلقة اخص مطلقا
من الدائمة المطلقة لان ما يفهم من مفهومها في بادي الراى ان معنى
الضرورية امتناع انقكاله النسبية ومعنى الدوام شمول الازمنة فتق
تحقق الاول تحقق الثاني من غير عكس كل تجاوزان يكون دائما ولا
يتمنع انقكالكما فان قيل ان دوام النسبة المجازة لا يكون الا بدوام العلة
فعند وجود العلة يكون وجود المعلول ضروريا واذا كان الامر كذلك
فالضرورية والدائمة متساويتان فاجيب عنه بان المراد بكون الدائمة
اعم من الضرورية ان علته الدوام غير ملحوظ حين الحكم بالعموم والخصوص
بل هذا الحكم بحسب نفس المفهوم تامثل وحينئذ اى اذا تدريت ان

المحكم بالنسب في القضايا على ما يقتضيه المفهومات بحسب الظاهر
 لا يستصعب عليك استخراج النسب بين الموجحات المذكورة فعليك
 استخراجها بمبدأ لغة المطولات وايضا لو استقرت مفهومات الموجحات
 المستعملة في الفن علمت من الاستقراء ان الممكنة العامة اعم القضايا
 المذكورة لان وجود النسبة بالضرورة وللدوام والاطلاق والتوقيت
 والانتشار سواء كان مقيدا بقيد اللادوام ولللاضرورة او لا يستلزم
 وجود النسبة بالامكان من غير عكس يجوز ان لا يخرج الامكان من القوة
 الى الفعل والممكنة الخاصة اعم المركبات مطلقا لانها عبارة عن
 المكينتين العامتين احدهما موجبة والممكنة اعم السوالب فيكون للجمع
 اعم وللطلقة العامة اعم الفعليات وهي الدائمتان والعامتان
 لانه متى تحقق دوام النسبة بحسب الذات او بحسب الوصف تحقق
 فعليتها من غير عكس والضرورة المطلقه اخص البسائط لان كلما
 تحقق الضرورة بحسب الذات تحقق الدوام والضرورة بحسب الوصف
 فعليتها وامكانها بدون العكس والمشرطة الخاصة اخص للمركبات
 على وجه اى باعتبار دوام الوصف لانها بهذا الاعتبار اخص من
 المشرطة العامة والبقاى اعم منها فاعلم اعم لما فرغ من بيان المحلية
 شرع في الشرطية وقال الفصل اى هذا فصل بين بحث المحلية والشرطية
 الشرطية ان حكم فيها بثبوت نسبة التي هي في التالي على تقدير ثبوت
 نسبة اخرى التي هي في اللقدم سواء كان ذلك الحكم فيها الرزما او اتفاقا

او اطلاقا فمتصله لزومية لا اتصال النسبتين في الثبوت والالزام أو
 اتفاقية لا اتصال النسبتين في الثبوت اتفاقا بلا علاقة او مطلقة
 لا إطلاقا اتصال النسبتين في قيد اللزوم والاتفاق وان حكم فيهما اتفاق
 النسبتين المذكورتين صدقا وكذا بأي تحقيقا ونفعا معا او صدقا
 فقط او كذا بافتقار سواه كان فلك الحكم بالمنافات عناداً متحققا بين
 النسبتين او اتفاقا بدون العناد او اطلاقا بدون محاذ الاتفاق و
 العناد فمتصلة حقيقة وما نعترا لجمع او مانعة لخلو لشرطي في
 التسمية سواه كانت الثلاثة عنادية او اتفاقية او مطلقة اما وجه
 تسمية الاولى فلو وجد حقيقة الاتصال فيها واما وجه تسمية الثانية
 والثالثة فيعلم من وجه تسمية الاولى تماثل وربما يعتبر في مانعة
 الجمع والخلو الثاني في الصدق والكذب مطلقا من غير اعتبار التنا
 في الطرفين الاخر سواه كان التنا في موجودا فيه اولا وبهذا المعنى يكونا
 اهم من هما بالمعنى الاول هذه اي هذه التعريفات المذكورة حقائق
 الموجبات من المتصلة والمفضلة اما حقائق سواها فرفع ايجابا
 اي ايجاب الموجبات السالبة اللزومية على هذا التقدير ما يحكم
 فيها بسلب اللزوم لا بلزوم السلب لان الاول رفع ايجابا لا الثاني
 وعلى هذا فقس في العنادية والاتفاقية فالسالبة العنادية
 ما يحكم فيها برفع العناد وهكذا الاتفاقية لما فرغ من تقسيم الاولى
 للشرط شرع في تقسيمها الى الانقسام الثانية ثم اصل ان الاو مناع في الشرط

بمتزلة الافراد في المحلية فلذا قسمها على طريقة المحلية وقال ثم الحكم فيها
ان كان على تقدير معين فمخصوصة لكون الحكم فيها على وضع معين
مشخص مخصوص والا فان بين كمية الحكم فيها بانه على جميع تقادير
المقدم او على بعضها فمصوره كلية محصورة لا وضاع بالحكم فيها كلاً او
جزئية لكون الحكم فيها على بعض التقادير والآي وان لم يبين فيها كمية
الحكم فمهمة لا همال الا وضاع والطبيعة هنا غير معقولة جواب سوال
مقدور وهولان تقسيم الشرطية لما كان على طريق تقسيم المحلية فلم يذكر
هنا الطبيعة كما ذكرها لما فرغ من بيان محصورات الشرطية شرع في بيان
سورها فقال وسور الموجبة الكلية في المتصلة متى ومهما وكما نحو متي
الشمس ومما كانت الشمس وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسور الموجبة
الكلية في المنفصلة لفظ واما نحو دايما اما ان يكون هذا العدد زوجا
واما ان يكون فردا وسور السالبة الكلية فيهما اي في المتصلة والمنفصلة
لفظ ليس البتة كما في قولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فليست موجودة
قولنا ليس البتة اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا
وسور الموجبة الجزئية فيها لفظ قد لا يكون نحو قد لا يكون اذا كانت الشمس
طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما
ان يكون النهار موجودا وسور السالبة الجزئية فيها قد يكون باو حال حرف
السلب على سور لا يجاب الكل نحو ليس كلما ليس مهما وليس متى في
المتصلة وفي المنفصلة ليس دايما لان رفع الايجاب الكل يستلزم السلب

فقد يكون وسور السالبة الجزئية فيها

يكون
فقد يكون وسور السالبة الجزئية فيها

لمجزيه وإطلاق لوان وإذا في المتصلة واد وإما في المتصلة لا هال
 نحو الكاتبت الشمس طالعته فالنهار موجود وإما ان يكون الشمس طالعته وإما
 يكون الليل موجودا وإما كان مقصودا للمصبيان الفرق بين حروف المذكورة
 لاد هال نقل قول الشيخ لأنه ثقته في هذا الفن وقال قال الشيخ إن شديد
 الدلالة على الترتوم ومتى يدل على ضعفه وأد كالمتوسط بينهما وفيه نظر
 إشارة إلى رد قول الشيخ بأنه لا نسلم أن هذا الفرق بينهما متحقق لأن الوضع
 خال عن هذا الفرق غائبة الاستعمال وهو غير مقيد له لما فرغ عن بيان سوء
 الشرطية شرع في بيان لن المقدم والتالي في الشرطية قضية أم لا فقال وأما
 الشرطية لا حكم فيها الآن أي حال كونها أطراف الشرطية لأن حرف الشرط
 والمجزاء مانع عن دخول المحكم فيها لأن المحكم فيها يقتضي أن يكون كلامها
 كلاما تاما فحيث لا يكون الربط بين المقدم والتالي فلم يكن الشرطية قضية
 واحدة كأنه دفع دخل مقدر وهو أن الشرطية عندهم يتركب من القضيتين
 والقضية في نفسها كلام تام فكيف يربط بغيرها ولا يلزم من أن يكون المحكم
 فيها قبله أي قبل دخول اد وافت الشرط والمجزاء ولا يلزم أي يكون المحكم
 فيها بعد التحليل بمجاز ملاحظة الأطراف بدون المحكم قبل دخول حرف
 الشرط والمجزاء والمجاز انتقار المحكم إلى اعتبار المحكمين شيئا لم يكن في أطراف
 الشرطية حكم كان مناط صدق الشرطية وكذا هو المحكم بها لا اتصال
 ولا انفصال بين المقدم والتالي كالأيجاب والتدب أي كإيجاب الشرطية
 ومبليها باعتبار المحكم فان كان المحكم صادقا كانت القضية صادقة

ان كانت ظاهراً كاذبة نعم يكون شبهة بحليتين او متصلتين او منفصلتين
 او مختلفتين جواب سؤال مقدرو هو انه اذا لم يكن اطراف الشرطية قضائياً كما
 هو من اى وجه يقولون ان الشرطية قد يتركب من حليتين وغير ذلك حاصل
 الجواب ان ذلك الاطراف قد يكون شبهة بالحليتين بحسب الظاهر بعد
 دخول ادوات الشرط والجزاء وقد تكون شبهة بالمتصلتين والمنفصلتين
 والمختلفتين بحسب التلفظ فلذا قالوا ان الشرطية قد يتركب اه وتلازم
 الشرطيات وتعاند هـ مع قلة جد وهما في باب القياس مبسوطه في
 المطولات ان شئت الاطلاع عليها فضليك مطالعة شرح المطالع من ذلك
 الباب كانه جواب سؤال مقدرو هو ان المصالح لم يدر كونه تلازم الشرطيات
 وتعاند هـ كما فعله صاحب المطالع تتم بحث الشرطيات وفيها بحث
 الاول قد اشهر بين القوم ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علة
 للآخر وكلاهما معلول فله واحدة كالمتضامتين فان احدهما هو الابل
 علة للآخر وهو الابن وكالوجود للنهار ومضيته الارض متلازمان معلول
 لعلة واحدة وهي طلوع الشمس وذلك اى المشهور بين القوم بما لا دليل
 عليه فهو تحكم بل يستدل على بطلانه اى على ما هو المشهور بين القوم بان
 عدم عدم الواجب متلازم لوجوده كالسلب لرفع الايجاب فعدم ذلك
 العدم غير مستند الى امر اخر بل هو امر ضروري لان احداً النقيضين
 اذا كان متمسكاً كان النقيض الاخر ضرورياً لانه لو لم يكن ضرورياً لكان متسماً
 او ممكناً فيلزم على الاول ارتفاع النقيضين وعلى الثاني امكانه وكان متمسكاً

واذا كان عدم الواجب متلازماً

فلا يكون ممكنا وذكر في الالهيات ان وجوده تدبر غير معلل بجهة غير الذات
والا لكان محتاجا اليها فيكون ممكنا لا واجبا هف واذا كان الامر كذلك
فبين ان وجود وعدم العدم تلازم بلا علة لكونها ضروريين فتدبر
اشارة الى جوابه بان العدم المضاف الى العدم ليس بشي فلا تلازم هنا الشا
من المباحث ^فاختلف في استلزام المقدم المحال للتالي في نفس الامر فمنهم
من انكره اى الاستلزام مطلقا سواء كان التالي صادقا او كاذبا لان المحال
عنده لا يستلزم شيئا ومنهم من انكره اى الاستلزام اذا كان التالي صادقا
لان المحال لا يستلزم الصادق عنده وايداه بقوله وعليه يدل كلام الراس
في الشفاء من ههنا اى من انكارهم استلزام المحال للتالي الصادق واستلزامه
للكاذب قال الشيخ ان ارتفاع التقيضين مستلزم لاجتماعهما وكلاهما
محالان فانكارهم مطلقا غير صحيح وقال انه لا لزوم في ان كان الخمسة
زوجا في عدد لان المقدم هنا كاذب والتالي صادق بحسب نفس الامر
لما روي عنهم من زعم ان الاستلزام بين المقدم المحال والتالي الصادق ثابت
لكن لا مطلقا بل اذا كان التالي حقا للمستلزم نحو اذا كان مجموع شريك الباري
محالا يكون شريك الباري محالا وذلك تحكم اى قول بلا دليل ومنهم من
زعم انه ثابت اذا كان بينهما اى بين المقدم المحال والتالي الصادق علاقة
نحو ان كان زيد حمارا كان ناهقا وهو اى هذا القول الاشهر بين الاقوال
المختلفة ومن ثم اى من ان العلاقة بين المقدم المحال والتالي الصادق
يوجب الاستلزام قال الشيخ ان المقدم يجب ان لا يكون منافيا للتالي

فان المناقات تصح بل يقع الانفكالك والملازمة تمنعه اى الانفكالك لان
الملازمة عن امتناع الانفكالك وفيه اى في قول الشيخ نظرو هو ان حاصل ذلك
يرجع الى لزوميتين سوجبتين تالي احد هما نقيض تالي الاخرى والخمسة لا سلم
المناقات بينهما اذ لم لا نسلم ان حاصل قول الشيخ يرجع الى ذلك بل حاصله
ان التالى يجب ان لا يكون منافيا للمقدم حتى يتصور بينهما علاقة للزوم منهم
من قال انه لا يجوز العقل باستلزام المحال محالا او ممكنا اصلا لانه غير موجود
في نفسه فلا يقنع العقل الغير سواء كان ممكنا او محالا نعم التجويز لا يجزئ فيه اى
تجويز العقل استلزام المحال محالا ولا يجزئ فيه لانه يتعلق بالمحال ايضا وهو
الحق اقول هذا ايضا اخلاف الواقع فكيف يكون حبالا للمحال غير واقع
في الواقع وكلما هو غير واقع في الواقع لم يجوز العقل استلزامه شئ اخر فان العقل
حاكم في عالم الواقع والمحال خارج عنه واذا كان الشئ خارجا عنه اى من عالم
الواقع لم يكن تحت حكمه اى حكم العقل ويجوز فرضه اى فرض العقل انه منه
اى من الواقع لا يجدي جريان الحكم جواب سوال مقدرو هو انه لا نسلم
انه ليس بداخل تحت حكمه ثم لا يجوز ان يكون مجرد فرضه انه منه كاف لتصرفه
وحاصل الجواب ان مجرد الفرض لا يكفي لجريان الاحكام في عالم الواقع لان
الحكم فيه يقضي وجوبا بحكم عليه فيه وهو مشتق فيما نحن فيه وبقاء
الاحكام في عالم التقدير مشكوك لان ابقاء فرع الجريان وهو ممنوع في علم
الواقع ولما الوجه على خلاف ما ذكرنا فهو ان فرض جريان الحكم امر آخر
لا امتناع فيه الثالث اى البحث الرئيس قيد التقاسير والامتناع في

تفسير الكلية بالتقييد يمكن اجتماعها مع المقدم وان كانت محالة في انفسها
اقول ان المحال من حيث هو محال في نفسه لا يكون ممكن الاجتماع مع غيره
لان المحال محال على جميع تقاديره وبين الشيخ سبب التقييد انه لو عمنها
الافاضة يلزم ان لا يصدق كلياته صلا سواه كانت متصلة او منفصلة
لان بعض الافاضة حينئذ تكون منافية للاتصال والافتصال فانه اذا
فرض المقدم مع عدم التالي في المتصلة او مع وجوده في المنفصلة لا يستلزم
المقدم التالي فلا يصدق الكلية المتصلة ولا ينافية فلا يصدق المنفصلة
واورد على الشيخ بان المحال جازان يستلزم التقييد وان يعاند هما
فلا نسلم عدم الصدق بل يصدق الكلية حينئذ البتة واجيب عن
جانب الشيخ بان المراد من قولنا لو عمنها لا يصدق الكلية لم يحصل الختم
بصدقها على تقدير تقييد الافاضة عن ممكنة الاجتماع لان لا يصدق في
نفس الامر وان كان فيه عدول عن الظاهر واستدل على المراد بقوله
فان الامكان اى امكانه الكلية على تقدير تقييد الافاضة لا يفيد الوجوب
اى وجوب صدق الكلية فيجب تقييد الافاضة بالممكنات في انفسها
حتى لا يرد ما مر فافهم اشارة الى المنع وهو اقالا نسلم ان صدق الكلية
على تقدير تقييد الافاضة لازم يجوز ان لا يكون الافاضة الممكنة
الاجتماع مجتمعة مع المقدم لعدم خروجها من القوة الى الفعل فلا يصدق
الكلية على تقدير التقييد ايضا الرابع اى البحث الرابع الاتفاقية قد
اغتر فيها صدق الطرفين اى تحققهما بلا علاقة وقد يكفي فيها بصدق

التالى فقط كما هو المذكور فى القطبي فيجوز اى يمكن على التقدير الثانى
 تركيبها عن مقدم محال وتال صادق واستدل بقوله فان الصادق
 المتحقق فى نفس الامر باق على تقدير فرض كل محال صرح به الرئيس فى اشفا
 والمحتمل التالى لو كان منافيا للمقدم لم يصدق الاتفاقية وفيه نظرا
 المعبره فى صدقها صدق الطرفين او صدق التالى فقط محامروا ما اعتبار عدم
 منافات التالى للمقدم فامرنا يد ولا اى تصيدق الاتفاقية مع منافات
 التالى للمقدم امكن اجتماع النفيضين والمحال انه غير ممكن ولسمى الاولى اتفاقية
 خاصة والثانية اتفاقية عامة لانها يتحقق مع الاولى وبدونها قيل
 ان الاتفاقيات انما مشتملة على العلاقة لان المعية ممكنة فلما علة
 اى المزج لوجودها والفرق بين اللزومية والاتفاقية على تقدير وجود
 العلاقة فى الاتفاقية انما اى العلاقة فى اللزوميات مشهور بها
 بخلاف الاتفاقيات وفيه نظر لم لا يجوز ان لا تكون المعية فيها بالعلاقة
 بجواز ان يكون المعية فيها اتفاقية ومطلق العافية لا يستوجب الارتباط
 جواب سوال مقدرو هو ان المعية اذا كانت بينهما العلة فكيف تكون
 اتفاقية بل بينهما ارتباط حينئذ ونقريه الجواب ان مطلق العلة سواء علة
 لها من جهتين او من جهة واحدة لا يستوجب الارتباط بينهما بل اني
 علة لها من جهة واحدة كما هو الظاهر من قوله اذا كانت بجهتين مختلفتين
 هذا اى خذ هذا الجواب الخامس من الابحاث ما قاله الا ^{الحقيقة} نفصال
 لا يمكن الا بين الجزئين لان الجزء على ما قال المولى حمد الله لا يخلو اما

ان يكون صادقا او كائنا فالتا الاول فيجتمع مع الصاق والتا الثاني فيجتمع مع الكاب فلا يكون
 بينهما انفصال بخلاف مانعة الجمع ومانعة الخلو فان الانفصال فيهما يتحقق
 في اكثر من جزئين كقولنا في مانعة الجمع العدد انا زائد او ناقص او مساو
 وذهب جماعة الى ان الانفصال مطلقا سواء كان حقيقيا او غيره لا يتحصل
 الا بين اثنين لا زيد ولا نقص ومثل كل مفهوم اما واجب او ممكن او متع
 مركب من حملية ومنفصلة جواب سوال مقدر وهو ان حصر الانفصال
 بين الجزئين بطولان كل مفهوم اما واجب او ممكن او متع منفصلة حقيقة
 والا انفصال هنا متحقق بين الثلاثة فكيف قلتم لا زيد ونقرير الجواب
 ان هذا الاعتراض غير وارد لان مذهب الجماعة ان الانفصال الحقيقي
 في قضية واحدة لا يحصل الا بين الجزئين واما مادة النقص فليست
 قضية واحدة بل هي مركبة من قضيتين احدهما حملية وثانيهما منفصلة
 اقول بل هي قضية واحدة حملية مرادة المحول ونعم بعضهم انه مطلقا
 وقد مرتقيمه يمكن تركيبه من اجزاء فوق الاثنين كما مر من الامثلة والحق
 من الاقوال الثلاثة هو الثاني لان الانفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة
 لا بتصور الا بين الاثنين واما القول بان العدد انا زائد او ناقص او
 مساو فعلى هذا التقدير قضيتان هكذا العدد انا زائد او غيره وغيره
 انا ناقص او مساو وما قيل ان فيه اى في الدليل المذكور مصادرة لانه
 اى المسند ان انا بالنسبة الواحدة ان كل نسبة واحدة اعم من ان
 تكون انفصالية او غيرها فهو محل التزاع والا وى ان لم يرد ذلك بل يرد

نسبة غير انفصالية فلا يتفجع ذلك المراد له قد فوج بما يدفع به لزومها
 اى لزوم المصادرة في كبرى الاول اى الشكل الاول وهو الفرق بين المتك
 والدليل بالاجمال والتفصيل فتأمل اشارة الى ان الفرق المذكور لا يدفع
 المصادرة لان الغيرية بالاجمال والتفصيل اعتباري غير مقيد لدفعها
 بل المفيد هو الغيرية بحسب المصادق وهو غير متحقق هنا فالحقيقة لا يتر^{كب}
 الا من قضية ومن نقيضها او مساوية نقيضها لان الاجتماع والافتراق
 كلاهما متفقان هنا وما نفع الجمع منها وما هو اخص من نقيضها لعدم
 امتناع الخلو فيها وما نفع الاختلاف فيها وما هو اعم من نقيضها لعدم امتناع
 الجمع فيها هذا اى خذ هذا التحقيق السادس من المباحث ان منهم من ادعى
 اللزوم الجزئي بين كل امرين حتى ينتصين فلا يصدق السالبة اللزومية
 لوجود اللزوم بين كل امرين بل لا يصدق الموجبة الحقيقية على هذا التقيد
 بل الاتفاقية الكلية ايضا لا تصدق اما عدم صدق الموجبة
 الحقيقية الكلية فلو جرد اللزوم الجزئي وعدم الانفصال الحقيقي على هذا التقيد
 ولما عدم صدق الاتفاقية الكلية لوجود اللزوم الجزئي وعدم تحقق
 الاتفاق المحض وبرهن ذلك البعض عليه اى على اللزوم الجزئي بين كل
 امرين بالشكل الثالث وهو كلما تحقق مجموع الامرين تحقق احدهما
 وكلما تحقق الجميع تحقق الاخر ينتج منه كلما تحقق احدهما تحقق الاخر
 بل برهن عليه بالاول اى بالشكل الاول بعكس الصغرى الشكل الثا^{لث}
 هكذا كلما تحقق احدهما تحقق مجموع الامرين وكلما تحقق مجموع الامرين

تحقق الاخرين من حيث كمالهما تحققا احدهما تحققا والاخر فراق التفصلي عنه
بعض المحققين بان المجموع انما يستلزم الجزء لو كان لكل من الاجزاء مثلا
في الاقتضاء لوجود المجموع ومن البين ان الجزء الاخر لا دخل له فيه بل
يجري مجرى الحشوفان الموجود وللا موجود لا يستلزم للوجود والا
موجود حاصل التفصلي منع صغرى البرهان التالي وقوله انما يستلزم
سند وفيه اشارة الى بطلان السندان اللزوم لا يقتضي الاقتضاء ولا
التأثير لانه ليس بضروري لان يكون اللزوم مقتضيا ومؤثرا في اللزوم ^{فقط}
عن ان يكون لاجزاء مقتضاء فيه فانه اي اللزوم عبارة عن امتناع الاشكال
فارتباط الامرين بهذا النمط اي بامتناع الاشكال كاف فيه اي في
اللزوم اقول لا نسلم ان اللزوم لا يقتضي بل هو اقتضاء كلا الامرين و
الا لا يمنع انفكاكهما كما تامل قال الشيخ تائيد الناظر اذا فرض المقدم
عدم التالي استلزم ذلك المجموع عدم التالي فقال باستلزام المجموع الجزء
وراما لتفصلي بعضهم بمنع الكبرى في البرهان الاول باننا لا نسلم تحقق
تلك الكلية لجواز استحالة المجموع فعلى تقدير ثبوته اي ثبوت ذلك
المجموع المحال ينفك الجزء لان وجود الكل بدون الجزء محال والمحال ان كان
مستلزما لمحال اخر فلا قبح فيه وهو الحق في التفصلي بقي شيء من التخصيص
في ذلك الدعوى وهو اننا ندعى ذلك اللزوم الجزئي بين كل امرين ^{تعيين}
ونبرهن عليه باخذ تلك الكلية باعتبار انتقادها الواقعية ونقول
كلما تحقق مجموع الامرين في الواقع تحقق احدهما في الواقع وكلما تحقق

مجموع الامرين في الواقع يتحقق الاخر في الواقع فالنتيجة اذا تحقق احدهما
 في الواقع يتحقق الاخر فيه وما هذا الا لزوم جزئي بين
 الامرين الواقعيين على بعض التقادير فيبطل الاتفاقية الكلية الخاصة
 بتماثل اشارة الى ان الاتفاق لا ينافي اللزوم بجواز ان يكون اللزوم فيها في
 الواقع لكنه غير ملحوظ تماثل لما فرغ عن بحث القضية شاع في بيان احكامها
 وقال **فصل** كل امرين احدهما رافع الاخر فهما نقيضان ومن ثمة ولا
 ان التناقض من النسب المتكررة والنسبة المتكررة هي التي يكون ملحوظة
 بالقياس الى نسبة اخرى التي هي متصورة بالنسبة اليها كالا بوجة والبنوة
 وان كل شيء نقيضا واحدا لان رفع الشيء لا يكون الا واحدة وما قيل ان التصورات
 لا نقائص لها فهو بمعنى اخر جواب عن النقص الوارد على قوله ان لكل شيء
 له تقرير الجواب ان النقيض الماخوذ في قوله بمعنى التدافع والمنع لا الرفع
 تامل وبعثنا مثل مشهور هو اننا اذا اخذنا جميع المفهومات بحيث لا يشذ
 عنه شيء فرفع نقيضه وذلك الرفع ايضا مفهوم داخل في الجميع فالجزم
 الذي هو الرفع نقيض لكل وهو الجمع وهو محال اقول لا نسلم ان ذلك
 داخل ولا لزوم اجتماع النقيضين بل الرفع ^{عنه} عن الجميع ويستثنى عنه باستثناء
 عقلي لان النقيض عبارة عن الخارج المقابل فلا يكون جزءا ومثله يورد على
 تغاير النسبة للمنتسبين وهوان النسبة لا بد ان يكون متغايرة
 للمنتسبين فاذا اخذنا جميع النسب بحيث لا يشذ عنه نسبة فيكون
 الجميع الكل وللكل نسبة الى جزءه وهو ايضا داخل في الجميع فيلزم حينئذ ان

يكون النسبة من أحد المنتسبين وهو محال وجوا بما مر من الاستثا
 وحله ان اعتبار المفهومات لا يقف عند حد وعدم الزيادة في الاعتبار
 يقتضي الوقوف الى حد فاخذنا بجميع كذلك اعتبار المتنافيين فاستلزا
 المحال غير محال كما هو المشهور عندهم فقد برأشادة الى ان اعتبار الاجمال
 والتفصيل لا يقتضي التناقض بل هو ان يكون الشيء باعتبار الاجمال متنا
 وباعتبار التفصيل غير متنا ^{لما فرغ} من تعريف مطلق النقيض وما يتلو
 به شرع في بيان تعريف تناقض القضايا وشرائط تحققه وبيان نقاينها
 فقال وتناقض القضيتين اختلافهما بحيث يقتضي لذاته صدق كل كذ
 الاخر وبالعكس وذلك لا بخلاف يكون بالايجاب والسلب اذا
 كان رفع اى رفع الايجاب بعينه واردا على ما يرد عليه ^{الايجاب}
 كما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الابل انسان بحيوان واذا كان
 الامر كذلك فلا بد من اتحاد النسبة المحكمية وحصره اى الاتحاد
 في الواحدات الثمانية المشهورة وبعضهم ادبرج بعضها في بعض يدبرج
 بعض للتأخرين وحدة الشرط والكل والمجمل في وحدة الموضوع والبيان
 في وحدة المحمول ان شئت الاطلاع على هذا التفصيل ضليك مطا
 القطبي في شرح المطالع اعلم ان القضيتين المختلفتين بالايجاب ^{السلب}
 لا يخلو اما ان يكونا مخصوصتان او محصورتان فان كان الاو ^{فقط} فان التنا
 لا يتحقق هذا لا بعد تحقق الواحدة الثانية وهي وحدة الموضوع
 والمحمل والشرط والكل والمجزء والزمان والمكان والامانة والقوة

والفعل فلو اختلفا فيها لم يتحقق التناقض فيها على مذهب المتقدمين
وان كانتا محصورتان فلتناقضهما شرط اخر كما سيبحر وههنا اي في قوله
لكل شيء نقيض واحد شك مشهور هو ان الايجاب نقيض السلب
من انكره بدليل ما مر من قوله ان نقيض كل شيء رفعه فحينئذ نقيض
السلب رفعه لا الايجاب فخرقا لاجتماع لان اجماع المنطقيين منعقد
على ان نقيض الموجبة السالبة كما هو المذكور في باب التناقض في
سلب السلب ايضا رفعه اي للسلب فلبثي واحد وهو السلب نقيضا
احدهما الايجاب والثاني سلب السلب مع انكم قلتم ان لكل شيء نقيض
واحد ومن تثبت في جواب هذا الشك بالعينية بين الايجاب و
سلب السلب فقد اخطأ جواب سوال مقدم هو ان الايجاب و
السلب شيء واحد فلا يكون لشي واحد نقيضان واستدل على خطأ
المجيب المذكور بقوله فان تغاير المفهوم بين الايجاب و سلب السلب
ضروري اي بديهي فلا يكون بينهما مع التغاير المفهوم عينية وهما اي تغاير
المفهوم بينهما حجي للاستدلال على خطايته قال شك باق على حاله نعم المحل
للسك ما قال البعض ان السلب لا يضاف حقيقة لا الى الوجود في نفسه
اذ لا معنى لسلب الشيء في ذاته من غير اعتبار ثبوت في نفسه او لغيره قال
على هذا التقدير اذا اضيف فهو في الحقيقة مضاف الى الثبوت تامل
فسلب السلب حين رفع وجود السلب لا رفع السلب حتى يكون لشي
واحد نقيضان وهما وجود السلب اما في قوة الموجبة السالبة

الموضوع اذا اخذنا الوجود في نفسه للموضوع او الموجبة السالبة للمحل
 اذا اخذنا الوجود لغيره فسلب السلب السالبة السالبة نفى الموجبة
 السالبة الموضوع او السالبة المحل لا السالبة المحصلة فحول ليس باليس
 بحيوان انسانا وليس بالانسان ما ليس بحيوان ففكرنا اشارة الى منع الضرر
 في اضافة السلب اللهم الا ان يقال ان المضاف يقتضي وجود ماضيف
 اليه ثم القضيان المتناقضتان اللتان هما محصورتان تختلفان كما
 لتحقيق التناقض بينهما اذ لو اتفقا في الكم لم يحقق التناقض بينهما الكذب
 الكليتين وصدق الجزئيتين في مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحل كقولنا
 كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان با انسان وبعض الحيوان انسان وبعض
 الحيوان ليس با انسان وجمعة اى تختلفا جمعة اذا كانتا موجبتين لا هما الواحدة
 جمعة لكذب الضروريتين في مادة الامكان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة
 ولا شئ من الانسان بكاتب بالضرورة وصدق الممكنتان في المادة المذكورة
 نحو كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان بكاتب بالامكان فان نفع
 كيفية كيفية اخرى علمة لقوله وجمعة كما ان الامكان نفع للضرورة والعكس
 ومن اثبتة اى التناقض بين المطلقين الوقيتين تخيلا بانها كالشخصية فقد
 غلط فان النبوت في وقت معين يجوز رفعه برفع الوقت الذي هو
 قيد الحكم فرفع النبوت المقيد بالطلاق الوقي اعم من الرفع المقيد بالوقت
 فان الرفع المقيد بالوقت لا يمكن صدقه الا بتحقيق الوقت فلا يتحقق التناقض
 بين المطلقين اللتين هما متفقتان في الجملة بل لا بد من اختلاف الجملة

ونشكره

كما ذكرنا انما لان يقال ان المطلقتين ليستا من الوجبات كما هو من باب
 البعض والكلام في تناقض الوجبات تأمل واذا شرط اختلاف الجملة
 لتحقيق التناقض في التوحيما فالتقيض للضرورة الممكنة العامة لان
 الممكنة عبارة عن سلب الضرورة وللدائمية المطلقة العامة لان
 السلب في كل الاوقات ينافيه الايجاب في البعض وبالعكس وقد يتوهم
 ان تقيض الدائمة المطلقة ^{المعنى} المنتشرة وليس كذلك فلدفع هذا التوهم قال
 وهي اى المطلقة اعم من المطلقة المنتشرة التي الحكم فيها بالفعلية في
 وقت ما اى الفعلية مقيدة فيها بكونها في وقت ما واما المطلقة العامة
 فيها غير مقيدة بوقت ما فيكون هي اعم من المنتشرة والمشرطة العامة الحينية
 الممكنة الحكم فيها بسلب الضرورة الوصفية من الجانب الخالف كقولنا
 كل من به ذات المحجب يكون ان سيعمل في بعض اوقات كونه محجوبا ولا عرفية
 العامة الحينية المطلقة التي الحكم فيها بالفعلية الوصفية اى حكم فيها
 بثبوت المحل للموضوع او سلبه عنه في بعض احيان وصف الموضوع فكما
 ان الدوام بحسب الذات يناقض الاطلاق بحسبها كذلك الدائم بحسب
 الوصف يناقض الاطلاق بحسبه وللوقعية المطلقة الممكنة الوقعية
 التي الحكم فيها بسلب الضرورة الوقعية لان الوقعية فيها ضرورة وقعية
 وفي الممكنة الوقعية سلب الضرورة المذكورة وللانتشرة المطلقة الممكنة
 الدائمة التي الحكم فيها بسلب الضرورة المنتشرة والاستدلال عليه ما
 ذكرنا انفا كذا قالوا في بيان لنا يفيها وهذا اى هذا البيان انما يتبادر

كان الطرف في سوابب هذا المرجحات طرفا المرفوع لا للرفع لان الشرطية
 للعامة السالبة كان معناها على تقدير الاول ضرورة سلب الثبوت
 المقيد وكان مناقضا لا مكان ذلك الثبوت واما على تقدير الثاني كما
 معناها ضرورة السلب المقيد بالوصف فلا يكون نقيضا للحيثية
 الممكنة الموجبة التي معناها امكان الايجاب المقيد بالوصف لامتناع
 ذلك الوصف فلا يكون الثبوت المقيد به ضروريا ولا السلب المقيد
 به ممكنا وعلى هذا قس البولي لما فرغ من بيان نقائض البسيط شرعا في
 بيان نقائض المركبات وقال والمركبة قضية متعددة باعتبار تغيير الجزئ
الثاني ورفع التعدد مقدور وهو اى رفع التعدد عبارة عن رفع احد
الجزئين لاعلى التعيين على سبيل منع الخلافان جزئية اذا تحققا تحقق
المجموع ورفع احد الجزئين هو احد نقيضات الجزئين فيكون لازما مساويا
لنقيض المركبة يقال ما هذا النقيض وذلك النقيض وبالحقيقة منفصل
ما فيه المخلو مركبة من الجزئين والكلية منها لا يتفاوت عند التحليل
والتركيب لان موضوع الموجبة الكلية بعينه موضوع السالبة الكلية
فنقيضها ما نفي المخلو مركب من نقيض الجزئين يعنى طريقا اخذ نقيض
المركبة ان تفتل الى بسيطة ويؤخذ لكل منهما نقيض وتركب ما نفي
المخلو من النقيضين فهي مساوية لنقيضها لانه متى صدق الاصل كذا
المنفصلة لانه متى صدق الاصل صدق جزاءه متى صدق الجزآن كذب
نقيضها فمكذب المنفصلة المذكورة لكذب جزئها وبالعكس ينع

مق كذب الاصل كذب احد جزئيه فصدق تقيضه فصدق للتفصل
لصدق احد جزئيهما وذلك اى اخذ تقيض المركبة ظاهرا ولا سترة فيه
بعدا لاساطة بمقتضى المركبات ونقائض البسائط تامل فقولنا ليس
لك تقيض صريح المركبة وقولنا اما كذا واما كذا المنفصلة مساوية
للتقيض واذا اريد من التقيض ههنا اهم من الصريح واللازم المساوى ^{الاستبعاد} فلا
في كونه اى التقيض شرطية للحملية او موجبة للوجبة دفع دخل مقدور ومنع
كون الشرطية تقيضا للحملية والموجبة تقيضا للوجبة لان التناقض عبارة
عن اختلاف القضيتين ايجابا وسلبا فلا يكون للوجبة تقيضا للوجبة وانما
النوعية شرط له ايضا فلا يكون المنفصلة تقيضا للمركبة التي هي الحملية
وقررنا الجواب ان هذه الشرائط للتقيض الصريح واما اذا اريد التقيض
اهم من الصريح واللازم المساوى فلا يرد هذا الاعتراض لان المنفصلة للماطرة
المخلو مساوية لتقيض المركبة واما الاختلاف في الكيف والاتحاد في النوعية
فمعتبر في التقيض الصريح وفيه نظر لان التقيض الصريح ايضا يكون اخص
لتقييده بالاختلاف في الكيف والاتحاد في النوعية بخلاف الجزئية
يعنى ما ذكر من المفهوم المرد بين تقيضى الجزئين لا يكفي لاختصاص تقيضى الجزئية
بجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المرد فانه يجوز ان يكون
المحمول ثابتا دائما لبعض افراد الموضوع ومسلوبا عن الباقي دائما كما
قال فان موضوع الايجاب والسلب فيها اى في الجزئية واحد
كقولنا بعض الجسم حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان

ان قيل كما ان المركبة الكلية عبارة عن مجموع القضيتين فكذلك الجزئية
 للمركبة فينبغي ان يكون طريقا خذ نقيضها واحدا قلت مفهوم المركبة
 الكلية بعينه مفهوم كليتين المختلفتين بالايجاب والسلب لان مجموع
 الايجاب في الكلية بعينه موضوع السلب وفي الجزئية ليس كذلك
 لان الموضوع مختلف فالجزئيان اعم من الجزئية المركبة لصدورها ^{بها}
 ونقيض اعم اخض من نقيض الاخص كما مر في بيان النسب واذا لم يكف ما
 هو المذكور في نقيض الكلية لنقيض الجزئية بين له طريقا وقال فالطريق
 لاخذ النقيض هناك اى في الجزئية فان يرد د بين نقيض الجزئين بالنسبة
 الى كل فرد من افراد الموضوع فهي قضية كلية مردود المحول مشاهدة للنفس
 فيقال كل واحد واحد من افراد الجسم اما حيوان دايم او غيره دايم او بعد
 اطلعك على خفايق المركبات ونقائض البسائط يمكن من استخراج ^مالنقائض
 النقائض لكل المركبات ولتحقق التناقض في الشرطيات بعد الاختلاف
 كيفما يجب الاتجاه في الجنس النوع كالزوم والعناد والاتفاق والجنس
 كالاتصال والاتصال فنقيض الكلية في الشرطية الجزئية المخالفة لها
 في الكيف والموافقة لها في النوع والجنس كنقيض الموجبة الكلية اللزومية
 الجزئية السالبة اللزومية فانهم اشارة الى منع وهو لا نسلم ان الاتحاد
 النوعي والجنسي شرط لتحقيق التناقض في القضايا التي هي النقائض
 تضاملا هو شرط لتحقيق التناقض في القضايا التي هي نقائضها ^مصرا
 لما مر عن بيان التناقض شرعا في العكس وقال فصل العكس المنع

المستوي تبدل طرفي القضية في الذكر مع بقاء الصدق والكيف بماله و
 ربما يطلق العكس على القضية المحاصلة منه أي من التبدل فعمل هذا
 التقدير عكس كل إثبات حيوان نفس بعض الحيوان إنسان لا التبدل
 الذي هو المعنى للصدق وهذا إذا كان العكس اخس لأن أي من العقود
 اللازمة بعد التبدل لكن لا يخفى عليك أن هذا الشرط مجرد اصطلاح
 ولا مناقشة في الاصطلاح والسالبة الكلية تنعكس كنفسها بالخلف وهو
 ههنا عبارة من ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج المحال فصدق النقيض
 مع الاصل مستنع فيجب صدق العكس معه لئلا يلزم ارتقاع النقيضين
 كافي عكس قولنا لا شيء من الانسان يخرج لا شيء من الجحر باثبات صادق والا
 لصدق نقيضه وهو بعض الجحر انسان ونضم مع الاصل هكذا بعض الجحر
 انسان ولا شيء من الانسان يخرج ينتج منه بعض الجحر ليس يخرج لان النتيجة
 تابعة للاختلاف وهو محال لان ثبوت الشيء لنفسه ضروري فيجوز
 صدق يجب العكس وهو المطلوب وقولنا لا شيء من الجسم بمصدق في الجاهل
 الى غير النهاية جواب نقيض وهو ان اللازم في السالبة الكلية للاستغراق
 فمعنى العبارة كل سالبة كلية تنعكس كنفسها مع ان هذه القضية سالبة
 وعكسها لا شيء من الممتد في الجهات الى غير النهاية سالبة كلية غير
 صادقة والدليل بجميع مقدمة جازها والمطلوب متخلف وحاصل المطلوب
 ان القضية المذكورة ان اخذت خارجية فعكس صادق بانتقاء الموضوع
 لبطلان لا يهاهي الا بعباد البرهان السلي وان اخذت حقيقة متنافا

صدقها إلى صدق القضية المذكورة لأن كل
 مستند في الجمل لا إلى النهاية جسم فلا يصدق السالبة المذكورة لما فرغ
 شيئا عكس السالبة الكلية شرع في يكون الجزئية وقال والجزئية السالبة
 لا تفك بجواز عموم الموضوع كما في قولنا بعض الحيوان ليس بإنسان فإنه صادق
 وعكسه كاذب وهو بعض الإنسان ليس بحيوان لأن الحيوان ذاتي للاشتراك
 بثبوته له ضروري أو المقدم أي مجوز عموم المقدم هو قولنا قد لا يكون إذا
 كان الشيء حيوانا كان إنسانا فإنه صادق وعكسه كاذب وهو قد لا يكون
 إذا كان إنسانا كانت حيوانا لما مر والوجه مطلقا كلية كانت أو جزئية
 تفكس مرجية جزئية لأن الإيجاب عبادة عن اجتماع للموضوع والمحمول في
 الأفراد والمصادق مع قطع النظر عن الكلية والجزئية الكلية مجوز عموم
 المحول فيصدق في عكس كل إنسان أو بعض حيوان بعض الحيوان إنسان
 ولا لصدق تقيضه وهو قولنا لا شيء من الحيوان بإنسان ونفسه
 مع الأصل هكذا لا شيء من الحيوان بإنسان كل إنسان أو بعض حيوان
 بالضرورة فينتج مثلا شيء من الحيوان بحيوان وما هذا الأسلوب الشيء
 عن نفسه وهو محال والثاني في الشرطية نحو كلما كان الشيء إنسانا كان
 حيوانا صادق وعكسه وهو قولنا كلما كان الشيء حيوانا كان
 إنسانا كاذب وقولنا كل شيء كان شابا بالحوال فيه النسبية فأكسه
 بعض من كان شابا بشيء صادق كالأصل فلا يرد ما قيل إن هذه القضية
 صادقة وعكسها بعض الشباب كان شيئا كاذب فلا يصدق قول

ان للوجبة مطلقا تنعكس جزئية وحاصل الجواب ان المحول في الموجبة الكلية المذكورة هو العنبرة اى نسبة الشاب الى الشيخ فحينئذ يكون عكسه بعض من كان شابا شيخ وهو صادق لا كما ذكره الناقض وقولنا بعض النوع انسان كاذب لصدق نقيضه وهو لا شئ من الاشياء يتوع جواب عن النقيض الالزامي للموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية والعكس ههنا كاذب مع صدق الاصل والجواب ان الاصل ههنا كاذب لما مر فعكسه كاذب لكذب الاصل وهو اى لا شئ من الاشياء يتوع ينعكس الى ما يناقضه اى يناقض قولنا بعض النوع انسان وهو قولنا لا شئ من النوع بانسان والاشقة اى في كذب الاصل هو ان المعتبر في الحمل المتعارف صدق مفهوم المحول على الموضوع كلا او بعضا لا نفس مفهوم اى يكون نفس مفهوم المحول موضوعا وليس كذلك في قولنا بعض النوع انسان لان مفهوم الانسان لا يصدق على النوع بل يعبر عن الاشياء ببعض افراد النوع فلم ان الاصل المذكور كاذب باعتبار انقضاء وهو معتبر في الحمل المتعارف فعكسه ايضا كاذب ولا عكس للمنفصلات ولا لتفانيات لعدم الجحد يعنى ليس المراد من نفي العكس لهما ان لا عكس لهما في الاصل بل المراد ان لهما عكس لكن غير مفيد في باب القياس فلنا نفى من اصله واقا العكس بحسب الجملة فمن السوالب الكلية تنعكس بالابتداء والعامتان كنفسها بالتخلف اما الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة فلا توافد صدق بالضرورة او دايما لا شئ من ج ب وجب ان يصدق دائما

لا شيء من ج ب ج والا لصدق نقيضه وهو بعض ج ب بالامكان العام وصدق
الامكان يتلزم صدق الاطلاق العام وينضم هو الجا الاصل ويقال بعض
ج ب بالاطلاق ولا شيء من ج ب بالضرورة او دائما ينتج بعض ب ليس
بالضرورة او دائما وانه محال وهذا المحال لا يلزم الا من صدق نقيض العكس
فيكون العكس حقا واما العامتان فلانه متى صدق بالضرورة او دائما
لا شيء من ج ب ما دام ج صدق دائما لا شيء من ج ب ما دام ب ولا ينفع
ج ب حين هو ب لانه نقيضه ونضمه مع الاصل بان نقول بعض ج ب
حين هو ب وبالضرورة او دائما لا شيء من ج ب ما دام ج فينتج بعض
ب ليس ب حين هو ب وانه محال يلزم من صدق نقيض العكس كما
المص والتقريب اي بيا الخلف في عكس السالبة الضرورية كنفيها انه لو لاها
لوم تصدق الضرورية السالبة في العكس لصدقت الممكنة التي هي نقيضها
وصدق الامكان متلزم كما صدق الاطلاق العام فيقال اذا صدق بالضرورة
او دائما لا شيء من ج ب ا كما ذكرنا انفا فيلزم المحال المذكور واستدل الصدق
الممكنة بقوله فانا عني بالضرورة ههنا في باب العكس المعنى الاعم من
الذاتي وغيره لان الامكان نقيض للضرورة المعبرة في هذا الفن بمعنى اعم
وهو امتناع الانفكاك سواء كان ناشيا عن الذات او عن غيرها فاذا صدق
الممكنة لزم ان يكون الضرورة مسلوبة عن الجانب المخالف بالمعنى الاعم
فيلزم امكان صدق الاطلاق في الجانب الموافق لكن صدق الاطلاق
محال لا يستلزم سلب الشيء عن نفسه كما ذكرنا فاما مكانه اي اطلاق العام

محال لان امكان المحال محال فصدق والامكان محال لانه متفرج على
 الامكان فكلاما استحال صدق والامكان لو لم يصدق الضرورة والالزم
 ارتفاع التقيضين وعلى هذا اي التقريب المذكور في عكس الضرورية
 فحقس البيان اي بيان المخلف في الشرطية العامة وقولهم يصدق الشرطية
 في عكس الشرطية لصدق الحينية الممكنة لان نسبة الحينية
 الممكنة الى الحينية المطلقة كنسبة ممكنة الى المطلقة فصدق الحينية
 الممكنة مستلزم لامكان صدق الحينية المطلقة لكن صدقها ضاير
 ممكن لان ضمها مع الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه مثلا نقول بعقوب
 ج بالفصل حين هو ب ولا شيء من ج ب بالضرورة مادام قينج بعقوب
 ليس ب بالضرورة حين هو ب وانه محال والمشهور ان الضرورية تنعكس
 دائمة والمشرطة العامة عرقية عامة رد على مذهب من قال ان السالبة
 الضرورية تنعكس كنفسها يجوز ان كان صفة لنوعين وثبت لاحد هادق
 الاخر فيكون النوع الاخر مسلوبي باعماله تلك الصفة ثابتة بالفعل بغير
 مع امكان ثبوت الصفة له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة كما ان مركوب
 يكون ممكنا للفرس والحصان ثابتا للفرس بالفعل دون الحمار فيصدق السالبة
 نحو لا شيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة ولا يصدق عكسها وهو لا شيء من الحمار
 بمركوب زيد بالضرورة لصدق تقيضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان
 كما صرح المص بقوله واستدل على انعكاس الضرورية دائمة باننا اذا
 قدرنا ان مركوب زيد مخصص في الفرس مع امكانه للحمار يصدق لا شيء من

مركوب زيد بجوار بالضرورة ولا يصدق العكس الضروري بعين ما ذكرناه
 انما يصدق الدائمة فهو لا شيء من الجوار بمركوب زيد انما تعلم ان عكس الشرط
 الدائمة بالضرورة ويرد عليه اي على هذا الاستدلال انه يلزم على تقدير
 صدق الدائمة في العكس بدو بالضرورة انعكاس الدوام عن الضرورة
 في الكليات مع ان ثبوت جعدم ثبوت المحل لجميع الافراد لا يخلو عن علة
 الدوام فالضرورة والدوام حين ملاحظة العلة متساويان فلا ينفك
 احدهما عن الاخر ومن هنا اتي من اختلاف انعكاس السالبة بالضرورة
 لنفسها اختلاف في انعكاس الممكنين الموجبين العامة والخاصة كنفسها ان
 يقول بان انعكاس الضرورية كنفسها يقول بان انعكاسها كذلك ويقول استدلال
 كلما صدق كل اثنان كاتب بالامكان صدق بعض الكاتبين بالامكان
 والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الكاتب باثنان بالضرورة ونعكس
 الى لا شيء من الاثنان كاتب بالضرورة وهما في الاصل ومن لا يقول
 بان انعكاس الضرورية كنفسها فلا يقول بان انعكاس الممكنين كنفسها ويقول
 في الاستدلال لا يجوز انعكاس السالبة بالضرورة كنفسها بعين ما ذكر
 بقوله ولا يستدل على انعكاسه ثم لا اختلاف في انعكاس الممكنين انما هو
 على راي الشيخ لانه قائل بانصاف ذات للمتنوع بالوصف العنواني بالفعل
 اقول بل هذا الاختلاف مبني على اختلاف واقع في معنى الضرورة فان
 اريد بالضرورة الضرورة المطلقة فيكون معنى الامكان سلب الضرورة
 المطلقة والوجبة الممكنة حينئذ يكون مستلزمة للوجبة المطلقة

العامة والأفلا تأمل وإما على مذهب الفارابي لقائل بإمكان اتصاف
 ذات الموضوع بالوصف العنوي في متفق على انعكاسهما إلى الموجبتين
 كنفسهما والأصل حينئذ في المثال المذكور بمركوب زيد غير صادق عند
 الفارابي لأن إمكان الاتصاف متحقق هناك فلا يصدق السالبة
 الكلية ثم وهما أي في انعكاس الضرورية السالبة كنفسها شاك للرافع
 في التخص وهو أن الكتابة ممكنة للإنسان غير ضرورية لفرد من الأفراد
 الإنسان والممكن ممكن دائماً ولا أي أن لم يكن الممكن ممكناً دائماً ^{بقلب} لزماً
 أي انقلاباً لا ممكناً إلى الوجوب والامتناع لأن طبقات المفهوم مخصصة فيها
 وهو محال وإذا كان الممكن ممكناً دائماً فالسلب الدائم ممكن فلو وقع هذا
 السلب الدائم مع الانعكاس لصدق لا شيء من الكاتب بإنسان وإنما هذا
 محال لأن قولهم كل كاتب إنسان بالضرورة أيضاً صادق فيلزم اجتماع ^{المتضمنين}
 والمستلزم للحال محال ولم يلزم هذا الحال من فرض الممكن ولا يعني أن لزماً
 الحال من فرض الممكن لم يكن الممكن ممكناً لأن الممكن ما لا يلزم من فرض وقوعه
 محال فهو أي لزماً الحال هنا من الانعكاس أي من انعكاس الذاتية كنفسها
 وحله يمنع اللزوم وهو أنه لا يلزم من دوام الامكان إمكان الدوام إلا
 تركه تأييداً لمنع اللزوم إلى الأمور الغير القارة فإن إمكانها دائم ولا
 فيلزم إلا انقلاب ودوامها غير ممكن ولا فلم يكن غير قارة هل تشك من
 تمتزج التأييد استغناء النكاري لا يجوز لأحد أن يشك في أن بقاء الحركة
 محال لذاتها بل هو امر متيقن لأنها من الأمور الغير القارة وهي التي لا

لا تكون بها بقا في زمان ثان ومن ههنا اني محذوم استلزام دوام الممكن المتكافئ
 الدوام يستبين ان ازلية الامكان لا زلية لا يتلا زمان لان الاول متحقق
 والثاني منتف ولا فيلزم ان يكون الامكان ازليا فلم يكن للحدث في العالم
 وجود هذا اي خذ هذا البيان لان هذا المقام من منزلة الاقدام والخامسة
 اي المسترططة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى عامتين اي المسترططة
 العامة والعرفية العامة مع اللادوام في البعض لان ادوام الاصل من جهة
 مطلقة وهي انما تنعكس جزئية ولو تدبرت في قولنا لاشئ من الكاتب
 ساكن ما دام كاتب لا دائما تيقنت انهما لا تنعكسان كنفسهما كما قال صاحب
 التسمية واما البشرططة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية عامة
 لا دائمة في البعض واما العرفية العامة فلكونها لازمة للعاشتين ولازم
 العام لازم للخاص واما اللادوام في البعض فلا نه لو كذب بعض بيج
 بلا إطلاق العام لصدق لاشئ من بيج وانما تنعكس الى لاشئ من ج ب
 دائما وقد كان كل ج ب بالفعل هف وانما لا تنعكسان الى العرفية المفيدة
 بالادوام في الكل لانه يصدق لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع ما دام كاتب
 لا دائما ويكذب لاشئ من الساكن فكانت ما دام ساكنا لا دائما لكن ب
 اللادوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق العام لصدق بعض الساكن ليس
 بكاتب دائما لان من الساكن ما هو ساكن دائما كالارض ولا عكس للبواقي
 فان اخضا اي من البواقي الوقتية وهي لا تنعكس الى الممكنة التي هي اعم
 القضايا وعدم لزوم العام يستلزم عدم لزوم الخاص فلم يكن العكس لازما

لها ولما لم تنعكس الوقتية التي هي لخاصة انكسرت في الآحاد انعكاسا في كل وقت
 انعكاس العام لصدق قولنا لا شيء من القمر يمتنع بالوقت اى في وقت
 التبرع لا دائما بل كذب بعض المنعكس ليس بقمر بالامكان لصدق نقيضها
 وهو قولنا كل منصف قمر بالضرورة لما فرغ من بيان عكس الكلية السالبة شرع
 في بيان عكس السالبة الجزئية من الموجبات وقال من السوالب الجزئية لا
 تنعكس الا الخاصتان فانها تنعكسان كنفسهما لان الوصفين اى وصف
 الموضوع والحول متناهيان في ذات واحدة بحكم الجزء الاول وهو السالبة
 الجزئية المشروطة العامة او العرفية العامة كما في قولنا بعض الثائم ليس
 مام ناما فالنوم واليقظة متناهيان لا يجتمعان في ذات واحدة في وقت
 واحد بحكم الجزء الاول لانه سالب وقد اجتمع فيها اى في الذات الواحدة
 بحكم الجزء الثاني من الاصل وهو المطلقة العامة التي هي عبارة عن اللام
 فلك الذات الواحدة التي تحقق فيها الوصفان كما لم يكن بمام ج اى
 لم يكن مستيقظا مام ناما لا يكون ج مام ب اى لم يكن ناما مام مستيقظا
 وهو المطلوب لانه لا يصدق في عكس الخاصتين المذكورتين لانفسها
 ولما فرغ من عكس السوالب شرع في عكس الموجبات وقال ومن الموجبات
 الموجبات تنعكس الوجوديتان والموقيتان والمطلقة العامة بمطلقة عامة
 بالخلف لانه اذا صدق كل ج ب باحد الجملات الخمس لصدق بعض ب
 ج بالاطلاق العام ولا فيصدق نقيضه وهو لا شيء من ج ب دائما وهو
 مع الاصل ينتج لا شيء من ج ج دائما وهو محال والاقتراض وهو ان

اجتمع

نفرض ذات الموضوع شيئا معيناً ونحمل عليه وصف الموضوع وصف المحول يعني إذا
وصف الموضوع والمحول في ذات واحدة فتلك الذات مرة عبرت بوصف الموضوع
وثارة بوصف المحول فيصدق حينئذ بعض بـج لان الوصفين يصدق
عليها فنقول ج الذي هو ب وقد ب و د ج فبعض بـج بالفعل من الشكل
الثالث والعكس محطف على الافتراض وهو ان يعكس نقيض العكس ليرتد
الى ماينا في الاصل فان الاصل اذا كان كلياً ونقيض عكس سلب كل العكس النقيض
كنفسه في الكم كلياً او لاخص من نقيض الاصل وان كان جزئياً فان كان مطلقة
عامة العكس نقيض عكسها الى ماينا فبعضه الا ان نقيض عكسها سالبية كلية
دائمة وهي تنعكس كنفسها القضيها وان كان احدى القضايا الباقية انعكس نقيض
الى ما هو اخص من نقايفها والتفصيل من كور في القطبي وشرح
المطالع والدايمتان والعامتان تنعكس حينية مطلقة بالوجه المذكور
اي بالخلف والافتراض والعكس ان شئت الاطلاع فعليك مطالعة
المطولات والخاصتان تنعكس حينية لا دائمة اما الحينية فلان لازم
منها وهو هنا العامتان والحينية لازمة لها لازم للخاص وهو هنا الخاص
فتكون الحينية لازمة لها ايضا واما اللازم اي لزوم اللازم في العكس
فلولا له لازم العتواء غير الموضوع فبداً المحول في الاصل وقد فرض لا دائماً
فيصدق حينئذ بعض بـج حين هو ب لا دائماً وهو المطلوب **فصل**
عكس النقيض وهو في اصطلاحهم عبارة عن تبديل نقيض الطرفين مع
بقاء الصدق والكيف عند المتقدمين كما يقال في عكس النقيض قولنا

كل انسان حيوان كلما ليس بحيوان ليس با انسان وهذا المتأخر من عبارة عن
جعل نقيض الثاني اولا وعين الاول ثانيا مع مخالفة الكيف ومحافظة الصدق
والمعتبر في العلوم هو الاول لانه المستعمل في باب القياس وحكم الموجبات
هنا اي في العكس النقيض حكم السوالب في المستقيم يعني ان الموجبة الكلية
هنا تنعكس كنفسها كالسالبية ثم وبالعكس اي حكم السوالب هنا الحكم الموجبة
ثم يعني السالبية تنعكس مطلقا سالبية جزئية ولا بيان اي الدليل هنا هو
البيان ثم وهما اي في لزوم عكس النقيض للاصل شك من وجوب الاول
ان قولنا كل اجتماع النقيضين لا شريك الباري اصل صادق مع ان عكسه
اي عكس النقيض وهو قولنا كل شريك الباري اجتماع النقيضين كاذب
فبلم من هذا ان تعريف عكس النقيض على مذهب المنقذين غير جامع
لان الصدق هنا في العكس غير باق ولك ان تجيب عن النقيض المذكور لك
ان تلتزم صدق اي صدق العكس المذكور وتجعله قضية حقيقية لا خاطئة
فحينئذ يجوز ان يكون العكس صادقا فان قلت ان المطابقة بين الاصل و
العكس في كونها حقيقتان شرط لصدق العكس وهما ليس كذلك قلت
هذا تحكم لا برهان عليه فافهم اشارة الى رد الجواب بان الصدق هنا
غير ممكن لان امكان الموضوع هنا في الاصل منتف فلم يتحقق حل المحل
عليه فابن الصدق ومن ههنا اي من التزام عكس المذكور حقيقة امكن
لك التزام تصادق المبتعات كلها يعني لو جاز ذلك الالتزام لجاز هذا
الالتزام ايضا وانما حال فكان الامتناع حين التصادق عدم واحد

يكون المتغيرات كلها متحدة فيه فتخل بعضها على البعض كما ان الوجوب وجود واحد فكما ان منشاء انتزاع وجوب الوجود نفس ماهية الواجب فكذا لا متناع منتزح عن نفس المنع والالام يكن متمنعاً بالحقيقة المتسقة واحدة وشريك الابداء واجتماع النقيضين والصندين والخلاء وغيره سماها كما للحقيقة الواجبة اسما متعدد وهي واحدة ويتأكد عطف على امكان في استلزام الحال محالا مطلقا وجبا لعلاقة بينهما اولا لان صدق الحقيقة في العكس من غير علاقة فيكدا استلزام الحال محالا فكما لا علاقة هنا فكذا ثمة تأمل والثاني أي الوجه الثاني للشك ولما كان ذكره موقوفا على تهيد مقدمة فلذا ذكرها اولا وقال ولنتهد مقدمة

في الجواب

وهي كلما لا يستلزم وجوده رفع عدم واقعي كان ذلك الشيء موجودا دائما ولا ايمان لم يكن موجودا دائما بل يكون معد ومثا او يكون موجودا في وقت وقت استلزم وجوده رفع ذلك العدم لان وجوده لا يكون الا في وقت رفع ذلك العدم الواقعي وان لم يستلزم وجوده رفع ذلك العدم لتحقيق ذلك العدم بين وجوده اي وجود ذلك الشيء فيلزم اجتماع النقيضين وان محالا واذا تهيد هذه فنقول في بيان وجه الثاني للشك اي للنقض قولنا كلما وجد الحادث استلزم وجوده رفع عدم اي عدم ذلك الحادث في الواقع حق مطابق للواقع ولا يلزم اجتماع النقيضين وهو اي قولنا المذكور ينعكس بهذا العكس اي بعكس النقيض الى ما ينافي المقدمة المتهدة وهي قولنا كلما لم يستلزم وجوده رفع عدم في الواقع كان موجودا دائما فالاصل هنا صادق مع ان عكسه

هذا كاذب وحده منع المناقات بين الموجبتين اللزوميتين وان كان تأليام
 نقيضين اعلم كما ان مناقات الحملات باعتبار تنافي المحمول فكذا تنافي الشرطيات
 باعتبار تنافي التوالى قائل وهذه شبهة الاستلزام ولها قتريريات منزلة
 الاقدام وهي من كورة في المطولات لما فرغ من بيان عكس النقيض شرع
 في القياس وقال فصل الموصل الى التصديق وحده حجة ودليل وليس
 بد من مناسبة بين التصديق والحجة اما استعمال الموصل على التصديق
 كما في الاقتران او استلزام كما في الاستثنا ثبوت المقدم يستلزم ثبوت التالى انتفاء
 يستلزم انتفاء المردم في اللزومية وثبوت احد المعاندين يستلزم انتفاء
 المعاندا اخر وبالعكس في المنفصلة ويخسر الموصل في الثلاثة القياس
 الاستقراء والتمثيل والعمدة منها القياس لان اصاله قطعي والفضيلة
 ان الاحتجاج لا يخلو اما بالكلى سواء كان على الكلى او الجزئي فهو القياس
 بالجزئي فاما على الكلى فهو الاستقراء واما على الجزئي فهو التمثيل وهو
 القياس قول مولف من قضايا يلزم عنها لذا انها قول اخر كقولنا
 العالم متغير اه وهو مشتمل على التصديق بان موضوعه في الصغر في
 محموله في الكبير وفوائد القيد معروفة اخر جوابا للزوم الثاني ما يكون
 اللزوم نية لقدمه اجنبية وهي التي لا يكون القياس شتملا عليها وهي
 اما ان يكون غير لازمة كما في القياس المساوات ولما كان انتاجه موقفا
 على مساوات الامرين سمى بهذه التسمية وهو المركب من قضيتين بحيث
 يكون متعلق محمول الاولى موضوع الاخرى خواصا ولب وبسواء

لم يلزم منه اي ينتج منه بواسطة مقدمة اجنبية وهي كل مساو لمساو ان مساو
 فحيث تصدق تلك المقدمة الاجنبية كاللزم بان يقال ان ملزوم الملزوم
 او يقال بان لازم اللازم لازم والتوقف كما نقول ان موقوف الموقوف
 موقوف تصدق تلك النتيجة وفيما لا تصدق تلك المقدمة فلا تصدق
 النتيجة كاللتناصف فان هنا لا تصدق تلك المقدمة فلا نقول ان
 النصف نصف النصف بع والتضاعف فلا نقول ان ضعف الضعف
 ضعف بل هو ضعف ضعفه لا ضعفه ولا يختل المحصر في الثلث بآخر
 اي قياس المساو عن التعريف لانه اي المحصر المذكور للموصل بالذات
 جواب سوال مفتر هو ان قياس المساوات ايضا قياس كما اعترفت به انه
 قياس ينتج بواسطة مقدمة اجنبية فعلم منه ان المحصر غير حاصر لمخرجه
 عن المحصر ونقر بما يجواب ان المحصر المذكور ليس للقياس المطلق حتى يرد
 عليه الاعتراض بل هو للموصل بالذات واما القياس مع تلك المقدمة
 فراجع الى قياسين جوابا اخر عن الاعتراض المذكور بان المحصر يطلق
 القياس واما قياس المساوات مع تلك المقدمة فليس قياس واحد بل
 هو راجع الى قياسين احدهما ان مساو لمساو ينتج منه ان مساو
 لمساو وثانيهما ان مساو لمساو لمساو وكل مساو لمساو لمساو ينتج
 منه ان مساو لمساو ثم اعلم ان لقياس المساوات اعتبارات ثلثة احدها
 انه ينتج النتيجة المطلوبة بواسطة المقدمة فهو بهذا الاعتبار خارج
 عن القياس وثانيها كونه منتجا للنتيجة اذا ضمت المقدمة مع النتيجة

كما انه قياس بالنسبة الى ان مساو لمساو

الحاصلة بالذات فهو بهذا الاعتبار راجع الى قياسين وثالثها انه
ينتج النتيجة المحاملة بالذات فهو بهذا الاعتبار قياس واحد هكذا
ذكر البعض وتكرار المحد بتمامه في القياس ما دل على وجوبه دليل
جواب لمن يقول ان تكرار الاوسط لشرط الانتاج فاذا لم يتكرر في القياس
المستألم ينتج فلم يكن قياسا بدون ضم النتيجة ومع ضمها لا يكون
قياسا واحدا اقول وجهه حصول الاشكال في الاربعة والاستقراء يدل على
تكرار المحد الاوسط بتمامه وجوبا تاملا ولما ان يكون المقدمة الاجنبية
لانتمية للقياس متناقضة له في المحد وجاهل مخالفة الاطراف للقياس المذكور
كما تقول جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكلما يوجب ارتفاعه
ارتفاع الجوهر فهو جوهر وكلما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر
يلزم منه اى من القول المذكور بواسطة عكس نقيض المقدمة الثانية
ان جزء الجوهر جوهر ولا ادري وجهه قويا للاخراج هذا القسم من التعريف فانه
اى عكس النقيض كالعكس للمستوى في اللزوم فاجزاه من هذا الوجه
دون ذلك ترجيح بلا مرجح بل هو تخكم سوى ان مناقضة المحد ودأ بعد
عن الطبع جدا وهو لا يصلح ان يكون سببا للاخراج وفيه ما فيه وهو ان
البعد عن الطبع ان كان سببا للاخراج فينبغي ان لا يذكر ولا يبدأ الشكل الرابع
من الاشكال لانه ايضا ابعد عن الطبع جدا القول الشكل الرابع وان كان معدوما
من الاشكال لكنه غير منتج على هيئته بل يرد الى الشكل الاول فكانت
خارج عن الاعتبار ثم ان اخذ اللزوم من اللزوم الماخوذ في التعريف اللزوم

في نفس الامر بان يصدق القول متى صدقت المقدمات في نفس الامر فيها
 يعني فهو المراد ان اعتبر للزوم بحسب العلم وهو الا شهر بين المنطقيين فالمراد
 منه اى من الزوم الاستعقاب اى استعقاب القول اللزم لا امتناع انفكاك
 بعد قنطن الانداج اى انداج الحدود بعضها تحت بعض كما قال ابن سينا
 ان النتيجة لا تحصل الا بعد انداج الحدود وذلك الاستعقاب
 على سبيل العادة كما هو من هب الاشاعة او التوليد كما هو من هب
 المعتزلة او الاعداد كما هو من هب الحكماء على اختلاف المذاهب
 لما فرغ عن تعريف القياس شرع في تقسيمه وقال وهو استثنائي ان كان النتيجة
 او نقيضها مذكور فيه بهيئة كما نقول انكاف هذا جسا فهو متخير لكنه جسم
 فهو متخير فالنتيجة هنا مذكورة بهيئتها والاى وان لم يذكر النتيجة
 فيه بهيئتها التركيبية بل يذكر فيه بآدتها فاقتراني لا قتران الحدود
 فيه الا ان شرع في بيان قسمي الاقتراني وقال فان تركيب الاقتراني
 من الحملات الصرفة فحملى كقولنا كل جسم مولف وكل مولف محدث
 فكل جسم محدث والاى وان لم يتركب من الحملات الصرفة سواء
 كان تركيبه من الشرطيات الصرفة او لا فشرطي نحو كلما كان زيد
 انسانا كان حيوانا وكل حيوان جسم فالكبرى فيه حملية واما قولنا
 كلما كان زيدا انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسا فهو مركب
 من الشرطيات الصرفة لما فرغ عن تقسيم القياس شرع في بيان اسامي
 اجزاء القياس وقال موضوع المطلوب اى موضوع ما يستحصل من القياس

يسمى أصغر لكونه أخص من المحمول غالباً وما هو فيه أى القضية
التي فيها الأصغر تسمى الصغرى ومحمولة أى المطلوب تسمى الأكبر لكونه أعم
فالأغلب وما هو فيه أى القضية التي فيها الأكبر تسمى الكبرى
والتكرارين موضوع للمطلوب ومحمولة يسمى وسط لتوسط بين طرفي المطلوب
والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة وطرفاها أى طرفي القضية
يسمى حداً واقتزان الصغرى بالأكبرى يسمى قرينة وضرباً وهيئة ونسبة الأول
إلى طرفي المطلوب يسمى شكلاً لما فرغ عن بيان أسامي أجزاء القياس وأسما
أجزاء المقدمة شرع في تقسيم الشكل وقال فالأوسط أما وقع محمول في الصغرى
وموضوع في الكبرى فهو الشكل الأول لا يذ على نظم طبعي أو الأول في مرتبة
الانتاج لأن النتيجة تحصل منه أولاً دون الورد والعكس فهو العالم
متغير كل متغير حادث أو يكون الأوسط محمولاً أى الصغرى والأكبرى
فهو الثاني وهو أقرب من الأول فلذا أوضع في المرتبة الثانية ووجه
القرب موافقته للأول في الصغرى التي هي شرف للمقدمتين لا شتماها
على موضوع المطلوب حتى ادعى بعضهم أنه بين الحاجة إلى بيان وجه
انتاجه أو وقع موضوعهما أى في الصغرى والأكبرى فالشكل الثالث لأن
في المرتبة الثالثة عن الأول لمخالفة الأول في الصغرى التي هي شرف المقدمتين
أو وقع في الصغرى والأكبرى على عكس الأول فالرابع وهو أبعد جداً عن
الطبع لكونه على خلاف نظم طبعي حتى إسقاطه الشيخان وهما أبو النصر وجا
سينا عن الاعتبار من حيث الاستعمال في العلوم وكل شكل يريد إلى الآخر

بعكس ما يخالفه كالشكل الثاني يرتد الى الاول بعكس الكبرى والثالث يرتد
 اليه بعكس الصغرى والرابع يرتد اليه بعكس للمقدمتين عند الانتاج
 ولا قياس من جزئيتين لاحتمال انتفاء الاندراج ولا من سالتين كليتين او
 جزئيتين لعدم تعدد الحكم من سلب الى سلب الا في الرابع والنتيجة تتبع
 اخس المقدمتين كما وكيفابا لاستقرار لما فرغ عن بيان تقسيم الاشكال شرع
 في بيان شرائط انتاجها وقال وبشرط في الاول للانتاج ايجاب الصغرى
 وكلية الكبرى ليلزم الاندراج اى اندراج الاصغر تحت الاوسط اذ لو كانت
 الصغرى سالبة لم يندج الاصغر تحت الاوسط لان الكبرى تدل على ما ثبت
 له الاوسط فهو متبكم عليه بالا كبر فحينئذ لو كانت الصغرى سالبة بسلب
 الاوسط عن الاصغر فالاصغر لا يكون داخلينما ثبت له الاوسط فالحكم
 حينئذ باثبات الاوسط لا يقضى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة لانتفاء شرط
 الانتاج وايضا لو كانت الكبرى جزئية كان بعض الاوسط محكوما بالا كبر
 فلا يلزم التقضى لجواز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض فلا يلزم النتيجة
 واحتمال الضروب في كل شكل سبعة عشر من تركيب المحصورات الاربع واسقط
 بشرط الاجاب ثمانية وبشرط الكلية اربعة ان شئت الاطلاع عليها
 فعليك مطالعة المطولات بقى ضروب اربعة الموجبتان كليتان جزئيتان
 مع الكليتين اى الموجبة الكلية والسالبة الكلية منتجا لمطالب اربعة محصورات
 اربعة بالضرورة لا يحتاج الى البرهان وذلك الانتاج لمحصورات الاربع
 من خواصه اى من خواص الشكل الاول كالاجتناب الكلى اى كانتاج الموجبة

الكلية من خواصه وههنا شك مشهور من وجبتى فى شرط شكل
 الاول شك بوجوب الوجه الاول فى شرط كلية الكبرى والثانى فى
 الصغرى كما يعلم من بيانه الاول ان النتيجة موقوفة على العلم بكلية الكبرى
 لانها شرط لتحقيق النتيجة وبالعكس يعنى العلم بكلية الكبرى موقوف على
 العلم بالنتيجة لان الصغرى من جملة افراد الاوسط فدار وهذا الحال لا يلزم الا
 من كلية الكبرى فى حال وحده ان التفصيل فى النتيجة موقوف على الاجمال
 الذى فى كلية الكبرى فلا دور لاختلاف جمته التوقف واحال ان الحكم
 يختلف باختلاف الاوصاف فلا اشكال بالذو والوجه الثانى من الشك ان قول
 المحل ليس بوجود وكما ليس بوجود ليس بمجسوس ينتج لقولنا المحل ليس
 مع ان الصغرى سالبة فعلم ان ايجاب الصغرى ليس بشرط للانتاج اقول
 لا تخصيص بالمادة المذكورة بل كما تكدرت بالنسبة السلبية انتجت نتيجة
 وحده كما نيل انها اى الصغرى موجبة سالبة المحل فالنتيجة فى المثال المذكور
 باعتبار وجود الشرط لا بانتقائه فلا اشكال يدل على ذلك اى على كون الصغرى
 فى القول المذكور موجبة سالبة المحل جعل بالنسبة السلبية فى الكبرى مرة
 للافراد فى الكبرى واذا كان الصغرى موجبة فلا اشكال اقول فى رد الجواب ان
 تستدل من ههنا اى من انتاج قولنا المحل ليس بموجود حال كونه موجبة سالبة
 المحل على عدم استدعائى تلك الموجبة السالبة المحل الوجود اى وجود
 الموضوع والا لم يكن صادقة فتدبر اشارة الى ان صدق الموجبة بدون حجية
 الموضوع غير متصور لان ثبوت الشئ بشئ مطلقا يقتضى وجود الموضوع لما

نرفع من بيان شرائط الشكل الأول شرع في بيان شرائط الثاني فقال وفي الثاني
 أي الشرط للانتاج في الشكل الثاني اختلاف المقدمتين في الكيف وكمية
 الكبرى في الكم فالأما أن لم يشرط الشرط المذكور فيه يلزم الاختلاف في
 النتيجة لانا اذا قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان ينتج موجبة وهو
 كل انسان ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فوس حيوان ينتج سالبة وهو
 لا شيء من الانسان بفرض وكذا الحال في السالبتين فعلم ان الاختلاف
 في الكيف شرط الانتاج في هذا الشكل ولما اذا لم يتحقق كلية الكبرى فيقال
 مثلا كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس ناطق كانت النتيجة بعض الحيوان
 انسان ولو بدلنا الكبرى بقولنا بعض الصاهل ليس فباطق كان الحق السلب
 وهو بعض الانسان ليس بصاهل ولا اختلاف المذكور دليل العقم فعلم
 انها شرط الانتاج فينتج الكليتان أي الصغير والكبير في الكليتان اذا
 كانت الكبرى سالبة سالبة كلية والمختلفتان كما يعني في صورة تكون المقدم
 موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية ينتج عالية جزئية لان النتيجة تأت
 للاخس الاول وهذا السلب والمجزئية بالمخلف وقد مر ذكره في الاول
 او بعكس الكبرى فيصير الثاني اولا او بعكس الصغير ثم بعكس الترتيب
 حتى يصير شكلا اولا ثم عكس النتيجة ليحصل النتيجة المطلوبة
 لما فرغ من بيان شرائط الشكل الثاني شرع في بيان شرائط الشكل الثالث وقال
 ويشترط في الثالث ايجاب الصغير بحسب الكيف مع كلية احدهما اذ لو
 كانتا كلتا مجزئتين لمجازاة يكون البعض من الاوسط الذي هو المحكوم عليه

بالاصغر غير البعض الذي هو المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم تعدية المحكم من الاكبر
 الى الاصغر لينتج الوجتان اى الموجبة والكليّة والجزئية حال كونها صغريتان مع
 الموجبة الكليّة الكبرى او الكليّة الكبرى مع الموجبة الجزئية الصغرى موجبة جزئية
 ومع السالبة الكليّة الكبرى والكليّة الصغرى للوجبة مع السالبة الجزئية ينتج سالبة
 جزئية بالخلف ومرفوضة او بعكس الصغرى ليصير شكلاً اولاً ثم بعكس الترتيب
 بان يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى حتى يصير شكلاً اولاً ثم بعكس النتيجة
 ليحصل النتيجة المطلوبة او الرد الى الشكل الثاني بعكسها وفي الشفاهان هناك
 وان رجعا الى الاول فلهما خاصّة وهي ان الطبيعي في بعض المقدمات ان احدهما
 الطرفين متعين للوضوئية والعمولية كما في قولنا الانسان كاتب لان الانسان
 متعين للوضوئية لانه ذات حتى لو عكس كان غير طبيعي لا يتقبل الذهن منه
 فالتأليف الطبيعي بما لم يتعلم الاعلى احد هذين اى الشكل الثاني والثالث فليس
 عنهما غنية من كل وجه ومقصوده من النقل دفع دخل مقدر وهو منهما لا ينتج
 الا بعد الرد الى الاول فلا حاجة الى ذكرهما بعد ذكر الاول والجواب انه قد يحتاج
 اليهما في بعض المواد فلذا ذكر هذا اى ضمن هذا الجواب والشرط في الرابع ايجابها
 اى ايجاب المقدمتين مع كليّة الصغرى او اختلافهما في الكيف مع كليّة
 احدهما اى شرط انتاج هذا الشكل احداً من اى ايجاب المقدمتين مع
 كليّة الصغرى واما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كليّة احدهما لانه لو لا
 ذلك لزم اما كون المقدمتين سالتين او موجبتين مع كون الصغرى جزئية
 او جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى هذا التقدير يحصل الاختلاف في النتيجة

او بعكس الكبرى

والالزام الاختلاف

وهو دليل العقم وتفصيله مذکور في المطولات فينتج الموجبة الكلية الصغرى
 مع الأربع اى المحصورات الأربع والخزيتاى الموجبة الجزئية الصغرى مع سالبة
 الكلية الكبرى والسالبات الصغرى ان كلية وخزيتاى مع الموجبة الجزئية موجبة
 ان لم يكن سلبا والاى ان كان سلبا فسالبة جزئية اى ينتج سالبة جزئية حين
 وجود السلب الاقرب واحد من الضروب لم ينتج سالبة جزئية وهو الضرب السادس
 من ضروب وثبوت النتائج المذكورة من ضروب هذا الشكل بالتحلف اى دليل
 التحلف وهو ضم تفيض النتيجة الى احد المقدمتين او يرد الاناج الى الاول
 بعكس الترتيب بان يجعل الصغرى كبرى وبالعكس لو يرد الى الاول بعكس
 المقدمتين او بعكس الصغرى فيصير ثانيا او بعكس الكبرى ليصير ثالثا فينتج
 ما هو المطلوب منّا ما شرط الاناج بحسب الجهة في المختلطات وهى
 الاقسية الحاصلة من خلط الموجبات بعضها مع البعض ففى الاول اى الشكل الاول
 فعليته الصغرى على مذهب الشيخ كما ترى فقد الوضع من ان المقبر عند صدق
 العنوان على ذات الموضوع بالفعل فالحكم فى الكبرى على ما هو الاوسط بالفعل
 على مذهب فلو كانت الصغرى ممكنة لم يجب تقديم الحكم من الاوسط الى
 الاصغر بخلاف ان يخرج الاصغر حينئذ من القوة الى الفعل فلم يكن محكوما عليه بالاوسط
 بالفعل وذهب هو والامام الى انتاج الممكنة والمقصود منه منع فعلية الصغرى
 على مذهب الشيخ لانهما اى الممكنة ممكنة مع الكبرى فامكن وقوعها معها
 لان الممكن ممكن على جميع نقاد يره فيحينئذ يدرج الاصغر تحت الاوسط فلا
 يلزم من فرض الوقوع محال لانه ممكن اى وقوع الممكنة مع الكبرى فيلزم

تم النتيجة

مع الموجبة الكلية والبالغة الكلية

فاجيب عنه ثلثة باثبات المقدمة الممنوعة بانه لا يلزم من ثبوت امكان شئ
 مع احراز امكان ثبوته معه حتى يلزم منه النتيجة الاترى تأييد للجواب من المجازة
 ان يكون وقوع الصغرى واقعا لصدق الكبرى كما لممكنة الضرورية فلا يجتمع
 قط فلا يلزم من امكان وقوع الممكنة مع الكبرى وقوع الممكنة معها وفيه ما
 اى فى الجواب ما يرد عليه وهولت فعلية الامكان ليستلزم لامكانه لان الفعلية
 لا تكون بدون الامكان. تاسل واجيب نارة اخرى بمنع لزوم النتيجة على تقدير
 الوقوع اى على تقدير وقوع الممكنة صغرى مع الكبرى الفعلية لان الحكم فى الكبرى
 على ما هو وسط بالفعل فى نفس الامر والا صغرى ليس كذلك فلا يتعدى الحكم
 اليه ففكر اشارة الى مقدمة ممنوعة بان لزوم النتيجة على تقدير وقوع
 الصغرى الفعلية مع الكبرى واضحة لا ستر فيها والحق فى الجواب ان يقال
 ان اخذ الامكان بالمعنى الاخص وهو عبارة عن سلب الضرورة المطلقة
 سواء كانت ناشئة عن الذات او عن الغير فهو مساو للاطلاق وهو ظاهر
 كالدام مساو للضرورة بالمعنى الاعم وهو بالضرورة المطلقة لان الدوام
 لا يخلو من الضرورة لعلته والامكان والاطلاق نقض لهما فيكونا متساويين
 لان نقضى المتساويين متساويان كما جاز اعلم ان الامكان بالمعنى الاعم و
 الاخص هنا غير الامكان العام والخاص فان الامكان العام عبارة عن سلب
 الضرورة عن الجانبين المخالف والامكان الخاص عبارة عن سلب الضرورة
 عن الطرفين والامكان بالمعنى الاعم عبارة عن سلب الضرورة الذاتية
 والامكان الخاص عبارة عن سلب الضرورة المطلقة فيلزم النتيجة

لتحقق شرط الانتاج وهو اطلاق في الصغرى والا لا وان لم يؤخذ الامكان
 بالمعنى الاخص بل اخذ بالمعنى الاعم فلا يلزم النتيجة لان الممكن لذاته يمكن
 ان يكون متمتعاً بغير النتيجة كالكبرى ان كانت الكبرى من غير الوصفيات
 الاربعة وهي المشروطتان والعرفيتان لان الكبرى حينئذ دلت على ان كل ما ^{ثبت}
 له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة المعتبرة في الكبرى لكن
 الاوسط مما ثبت له الاوسط بالفعل فيكون محكوماً عليه بالاكبر بتلك الجهة
 المعتبرة والا اى من لم يكن الكبرى من غير الوصفيات بل تكون من الوصفيات
 الاربعة فكما للصغرى اى النتيجة كالصغرى لان الكبرى حينئذ يدل على ان دوام
 الاكبر يدوام الاوسط ولما كان الاوسط دائماً للاكبر كان ثبوت الاكبر
 للصغرى بحسب ثبوت الاوسط فكان ثبوته له دائماً للاكبر وكان ثبوت الاكبر
 للصغرى بحسب ثبوت الاوسط فان كان ثبوته له دائماً كان ثبوت الاكبر له ^{ايضاً}
 دائماً وان كان في وقت كان في وقت وان كان الاوسط دائماً للاكبر بالضرورة كما
 في المشروطتين كان ضرورة ثبوت الاكبر للصغرى بحسب ضرورة ثبوت
 الاوسط لان الضروري للضروري ضروري حال كون النتيجة محذوفاً
 عنها اى عن الصغرى قيد الوجود اى اللادوام واللاوجود لان الصغرى لما كانت
 موجبة بحسب شرط هذا الشكل كان اللادوام واللاضرورة فيها سلبية
 والسلبية لا تدخل لها في انتاج هذا الشكل والضرورة المختصة بالصغرى
 ايضا محذوفة عنها لان الكبرى اذا لم يكن فيها ضرورة جاز ان يقال ^{كبرى} الا
 من كل ما ثبت له الاوسط لكن الاصغر مما ثبت له الاوسط فيجوز ان يقال

الاكبر عن الاصغر فلم يتعد ضرورة الصغر الى النتيجة ومنصفا اليها اي الى
 الصغرى قيد الوجود في الكبرى اي لا دوام الكبرى ان كانت احدها ثابتة
 لان الكبرى حينئذ تدل على ان الاكبر غير دائم لكل ما هو اوسط بالفصل
 ولا اصغر مما هو اوسط بالفعل فيكون الاكبر غير دائم له مثلاً الصغرى الصغرى
 مع الشروط العامة ينتج ضرورة لان النتيجة كالصغرى بعينها ومع الشرط
 الخاصة ضرورة لا دائمة لا نظام الدوام مع الصغرى ومع العرفية العامة
 ينتج دائمة بحذف الضرورة التي هي المختصة بالصغر فيبقى الا الدوام و
 هكذا عليك استخراج نتائج المختلطات الباقية بالتأمل ولما فرغ من بيان
 شرائط الانتاج في الاول بحسب الجهة شرع في بيان شرائط الانتاج بحسبها
 في الثاني وهو امران احدهما دوام الصغرى وانكاس سلبية الكبرى اي كون
 الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب وثانيهما كون الممكنة الصغرى
 مع الضرورية الكبرى يعني لا ينتج الممكنة في هذا الشكل الا مع الضرورية
 المطلقة او كبرى مشروطة اي مع الكبرى من الشرطين وذلك اذ لو انتفى
 الامر الاول ان كانت الصغرى غير الضرورية والدائمة والكبرى من القضايا
 المنعكسة السوالب والحال ان للشرائط الخاصة والوقفية اخص
 الصغريات لان الشروط الخاصة اخص من الشروط العامة والوقفية
 والوقفية من الشيع الباقية واخص الكبريات الوقفية واختلاط الشرط
 الخاصة والوقفية مع الكبرى الوقفية غير منتج وعدم انتاج الاخص يستلزم

عدم انتاج الاعم وايضا ان الممكنة ان كانت صغرى فلم تستعمل الاعم الضرورية
 المطلقة او الشرطيتين وان كانت كبرى فلم تستعمل الاعم الضرورية المطلقة
 اما الاول فلانه قد ظهر من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لا تنتج
 مع السبع الغير المنعكسة السوالب لعدم صدق الدوام على الصغرى
 وعدم كون الكبرى من المنعكسة السوالب فلو استعمل الممكنة الصغرى
 مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدوام وهي الدائمة والعرفيتان لكن
 اختلاطها مع الدائمة عقيم لجواز ان يكون الثابت لشيء بالامكان مسلوبا
 عنه داما نحو كل فلك فهو ساكن بالامكان مع ان السكون مسلوب عنه
 بالفعل داما ويلزم من عقم هذا الاختلاط عقم الاختلاط الممكنة مع
 العرفيتين لان الدائمة اخص من العرفية العامة وعقم الاخص يوجب
 عقم الاعم واما العرفية الخاصة فلان العرفية العامة مع الممكنة غير متجهة
 واما اللادوام فلان الامل لما كان مخالفا للممكنة في الكيف كان اللادوام
 متصفاها في الكيف ولا انتاج في هذا الشكل من متفتقتين واما الثاني
 وهو ان الممكنة اذا كانت كبرى لا تستعمل الاعم الضرورية المطلقة فلان
 الممكنة الكبرى مع غير الضرورية والدائمة عقيمة لعدم صدق الدوام على
 الصغرى وعدم كون الكبرى من القضايا السوالب فلو استعملت الممكنة
 الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة وهو غير منتج لجواز ان
 يكون المسلوب عن الشيء بالامكان ثابتا له دائما كما في قولنا كل رومي ابيض
 دائما ظاهر والنتيجة دائمة دائما ان كان هناك دوام سواء كان في الصغرى

او في الكبرى والآي وان لم يكن هناك دوام فكا لصغري اي تكون النتيجة
 كالصغري عند وقاعها قيد الوجود اي الادوام واللا ضرورية والضرورية
 سواء كانت ذاتية او وصفية او وقتية والبرهان على كون النتيجة دائمة
 او كالصغري ماثرة في المطلقات او غير الموجبات من المخلف والعكس
 الا افتراض وفيه ما فيه قال في الحاشية هذا اي تحصيل النتيجة بالدائمة
 او كالصغري مما يتيم لولم ينعكس السالبة الضرورية والمشرطة كنفها
 مع انفسها ينعكسان فلا يصح انحصار النتيجة في الدوام كالصغري مع عند
 الضرورية وقيد الوجود فقد برانق وشروط الانتاج في الشكل الثالث بحسب
 الجملة ما في الاول وهو فعلية الصغري لا ينفي الوكيات نمكنة لم يلزم تعدد
 المحكم من الاوسط الى الاصغر لان المحكم في الكبرى على ما هو الاوسط بالفعل
 والاوسط ليس تابعاً بالفعل بل بالامكان فبان ان لا يصدق الا صغراً بالفعل
 على الاوسط فلم يندرج الا صغراً فنته فلا يلزم من المحكم بالا كبر على الاوسط
 المحكم به على الا صغراً والنتيجة تكون كالكبرى في غير الوصفية اي اذا كانت
 الكبرى غير هذه الاربعة تكون النتيجة كالكبرى لانه حينئذ يكون جهة
 النتيجة جهة الكبرى بعينها والآي وان كانت من الوصفيات النتيجة
 كعكس الصغري عند وقاعها اي عن العكس لا دوامة ان كان العكس مقيداً به
 اليه اي الى العكس لا دوام الكبرى ان كانت احداً الخاصتين واما كون
 النتيجة كالكبرى او كعكس الصغري فبالمخلف والعكس والافتراض
 واما حذف لا دوام عكس الصغري فلان عكس الصغري موجبة فيكون

لا دوامه سالبة ولا دخل لها في صغرى هذا الشكل واما ضم الادوام الكبرى
 اليه فلا نرى ينتج مع الصغرى لا دوام النتيجة ان شئت الاطلاع على
 تفصيل هذا الباب فعليك مطالعة جدول هذا الشكل في المطولات و
 احكام اختلاط الموجبات في الشكل الرابع تعرف في المطولات وهي خمسة
 الاول ان الممكنة غير مستعملة فيه والثاني ان يكون السالبة المستعملة
 فيه منعكسة والثالث ان يصدق الدوام في الضروب الثالث على صغراه
 بان يكون ضروفا او دائمة او العرف على كبراه بان يكون من القضايا المنعكسة
 السوالب والرابع ككأن الكبرى في الضروب السادس من القضايا المنعكسة
 السوالب والخامس كون صغرى الضروب الثامن من احكام الخاصتين وكبراه
 مما يصدق عليه العرف العام ان شئت الاطلاع عليها فعليك مطالعة
 المطولات ولما فرغ من القياس المحل الاقرباني شرع في شرطي الاقتواني
 وقال ثم الشرطي يتوحد من متصلتين او منفصلتين او حلتية ومتصلة
 او حلتية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة وينعقد فيه اى في الشرطي
 الاشكال الاربعة ايضا لان الاوسط اى الجزء المشترك ان كان تاليا في الصغرى
 ومقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تاليا فيها فهو الثاني والثالث
 مقدما فيها فهو الثالث وان كان مقدما في الصغرى وتاليا في الكبرى
 فهو الرابع والامثلة كلها مذكورة في المطولات والعدة من الاشكال
 في اثبات المطالب ههنا ايضا الاول والمطبيع متراي القريب الى الطبع
 من الشكل الاول مشترك المقدمتين في جزء تام كالنتالي والمقدم وشرائط

الانتاج كما وكيفاً وحال النتيجة فيه أي في الشرطي كما في الحملات من غير
فرق كقولنا في الشكل الأول، كلما كان أب نجح وكلما كان ج فهو نتيج
كلما كان أب فهو وفانتاج اللزوميتين لزومية في الأول بين كنتاج الحيلة
من الحملتين بين وهما أي في انتاج اللزومية شك أي منع أو رده الشئ
في الشفا وهو أنه يصدق كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان
كان زوجا مع كذبة النتيجة وهو قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا فلم
يكن انتاج اللزومية من اللزوميتين بين وحله أي الشك كما قيل منع كون
الكبرى لزومية وإنما هي اتفاقية مستد المنع فلا يكون هذا القياس مركبا من
اللزوميتين وعدم انتاجه لزومية ليس إلا بهذه العلة ويجاب من جواب
الشك بأن قولنا كلما كان الاثنان عددا كان زوجا هو لزومية لأن
العدد يترتب متوقفة على الوجود وكذا كلما كان زوجا كان زوجا لزومية و
هو متبع بزعمها منعدم وهو اللزومية أقول لك في حله أن تمنع الصفح
فأنا لا نسلم أن عدديتا الاثنتين الفرد معلول الوجود لأن المشتقات غير معللة
يعني كون الاثنتين فردا تمنع والمنع ما دام متمنعا غير معلل بالوجود لنا فاقها
ولك في حله أن تمنع الكبرى وهي قولنا كلما كان عددا كان زوجا بناء على
أن العام لا يستلزم الخاص لأن وجود الاثنتين الفرد من جملة وجود الاثنتين
نعم يصدق الكبرى اتفاقية لكن لا ينتج لزومية حينئذ ولو ثبت في اثبات
لزومية بكونها أي كون الزومية من لوازم الماهية الاثنتين للزم حينئذ صدق
النتيجة المفروض كذبها وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا

بجواز ان يستلزم الحال وهو كون الاثنين فردا محالا اخر وهو كون الاثنين
 الفرد زوجا في هذا الجواب قوله ولو ثبت جواب سوال مقدر وان قولنا
 كلما كان الاثنان عددا كان زوجا لزومية لان الزوجية لازمة لماهية
 الاثنين ولازم الماهية لا ينفك عنها في مرتبة من المراتب فيلزم ان يكون
 الاثنان الفرد زوجا فصدق النتيجة حينئذ ظاهر مع انها كاذبة هفتا مل
 اشارة الى رد قوله للزم صدق النتيجة لان الواجب في لوازم الماهية عدم
 انفكاك اللزوم عنها في نحو وجود من انحاء وجودها وليس بفردية الاثنين
 نحو من الوجود فلا يلزم الزوجية له فلا يكون النتيجة صادقة واختار في
 محل صاحب الشك وقال بناء على اية اي على راي ابو علي سينا وهو صدق
 الوصف ^{للمفرد} على ذاته بالفعل والفردية لا يصدق بالفعل على ^{الاثنين}
 ان الصغرى وهو قولنا كلما كان الاثنان فردا كاذبة ^{للاثنين} لا يكون
 الا نجا وقولهم ان اللزوميتين ينتج لزومية مبني على صدق اللزوميتين
 وفي صورة الشك ان لم ينتج لزومية فلا بقا حتمية لان الصغرى في اقياس
 المذكور كاذبة اقول رد الرأية كلما لم يكن الاثنان عددا لم يكن فردا يصدق
 لرئيسية فان انتفاء العام وهو العدد يستلزم انتفاء الخاص وهو الفرد لان
 العدد الفرع فرد من مطلق العدد فيكون اخص منه وهو اى القول المذكور
 تنعكس بعكس النقيض الى تلك الصغرى ^{منه} يستبين ضعف ثبوتها قال الشيخ انها كاذبة
 وهو قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا ولما كان بقاء الصدق ما خوذ في
 تعريف العكس صريحا ان يكون هذا العكس صادقا لصدق الاصل وليس

كذلك والحق في الجواب منع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان
 فردا كان زوجا بناء على تجويزنا لاستلزام بين المتنافيين وهما الفرد والزوج
 فيكون النتيجة على هذا النقد يرصاد قاتا مل وبقايا البحث من الوجاهة في
 المبسوطات لما فرغ من بحث الشرطي الاقتراني شرع في الاستثنائي وقال
 والاستثنائي يتركب من مقدمتين احدهما شرطية متصلة كانت او منفصلة
 وثانيهما وضعية اي وضع احدا لمجزئين من المقدمة المذكورة او نقيضه اي نفي
 احدا لمجزئين من المقدمة المذكورة ولا بد من كونها اي الشرطية موجبة
 لزومية هذا شرط اول لا نتاج هذا القياس كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
 فالهنا موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود لكن النهار ليس بموجود
 ينتج ان الشمس ليست بطالعة او عنادية كقولنا دائما اما ان يكون هذا
 العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد فكذلك ليس زوج
 ينتج انه فرد ففي المتصلة ينتج الوضع الوضع والرفع الرفع يعني وضع المقدم وضع الثاني
 لان وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم رفع التالي رفع المقدم لان انتفاء اللازم
 يستلزم انتفاء الملزوم وفي المفصلة ينتج الوضع الرفع وبالعكس ان كانت حقيقة
 ومن كلية الشرطية هذا شرط ثان لا نتاج هذا القياس لانه لو لم يكن كلية لمجاز
 ان يكون وضع المقدم غير وضع الاستثناء فلا يستلزم الوضع الرفع ففي المتصلة
 ينتج وضع المقدم وضع التالي لان وجود الملزوم مستلزم لوجود اللازم ولا
 عكس لمجازا عمية اللازم وينتج رفع التالي رفع المقدم في المتصلة فان انتفاء
 اللازم ملزوم لا انتفاء الملزوم ولا عكس لمجازا ان يكون الملزوم اخص فلا يلزم

من انتفاء الآخر انتفاء الاصح وهنا انما يلزم الرفع شك وقيل عويض هو
 منع استلزام الرفع الرفع انما يلزم ان انتفاء التالي يستلزم لرفع المقدم مجاز
 استحالة انتفاء اللازم في نفسه فاذا وقع انتفاء اللازم في نفسه لم يبق للزوم معه
 فلا يلزم انتفاء المعلوم هذا اذا انتفى اللازم بدون المعلوم وهو في حيز المنع
 حله اي الشك ان اللزوم حقيقة امتناع الاتفكاك بينهما في جميع الاوقات
 وجودا وعدما فوق الاتفكاك وهو وقت عدم بقاء اللزوم داخل في الجمع
 اقول لا تفكاك هنا بل انتفاءهما معاً لان الاتفكاك متمنع والمتنع متمنع دائماً
 والا يلزم ان يكون المتنع ممكناً وهو محال فثبت المنع مرجع الى منع اللزوم وقد
 فرض وجوده ههنا وفي المفصلة ينبغي الوضع الرفع كما في مانعة الجمع لعدم
 اجتماعهما في الوجود وينبغي الوضع الرفع كما في مانعة الخلو لعدم الخلو منهما
 والحقيقة ينبغي النتائج الاربع بعين وضع المقدم وضع التالي وضع المقدم وضع
 التالي وضع التالي وضع المقدم وضع التالي وضع اللقد لاقتناع اجتماعها ماضوها لما فرغ المصنف من
 بحث القياس شرح في لواحقه وهما اربعة والاهول منها القياس المركب وهو
 في اصطلاحهم ما يتركب من مقدمات ينتج بعضها نتيجة تلزم منها ومن مقدمات
 اخوى نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطم سواد كان موصول النتائج كقولنا
 كل ج ب وكل ب فكل ج ثم كل ج د وكل د فكل ج اثم كل ج ا وكل ا فكل ج ا
 اي موصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل د ا وكل ا فكل ج ا اقيسته
 جزاء قوله والقياس المركب اذ يعنى قياسات مرتبة موصلة للطلب ولهذا
 تسمى قياساً مركباً فان صرح بنتائج تلك القياسات فبشر تسمى موصول النتائج

لوصول النتائج بالمقدمات وان لم يصح بهاءية تسمى مفصولا النتائج نفسها
 من المقدمة في الذكر وستة اى من القياس المركب يعنى الثاني من لواحق القياس
 المختلف وهما يقصد فيه اثبات المطر بابطال نقيضه ومرجعه الى افتراض
 استثنائي كما تقول لو لم يصدق ليس كل ج ب لصدق نقيضه وهو كل ج ب
 فلنفرض ان ههنا مقدمة صادقة وهى كل ب او نجعلها كبرى المتصلة وهو
 القياس الافتراضي ينبج لو لم يصدق ليس كل ج ب لكان ج اثم يجعل هذه النتيجة
 مقدمة لقياس استثنائي ونستثنى نقيض التالي ونقول ليس كل ج ب الا انما هو حال
 فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب والثالث من لواحق القياس الاستقراء
 وهو حجة يستدل فيها من حكم الاكثر اى اكثر الجزئيات على الكل وقد يقال
 هو تصفح الجزئيات لاثبات حكم كل اعلم ان انجزة على ثلاثة اقسام لان الاستدلال
 اما من حال الكل على الجزئيات او بالعكس واما من حال احد الجزئيتين على الكل
 الواحد على الجزئية الاخر فالاول هو القياس والثاني هو الاستقراء والثالث
 التمثيل كما تقول كل حيوان يتحرك فكه الا سفل عند المضغ لان الانسان حيوان
 والبقرة غير ذلك مما تتبعناه كذلك وهو ما يفيد الظن بمجواز القلف كما قيل
 في التماسح وانما سمي استقراء لان مقدماة تحصل بتبع الجزئيات كما في القول
 المذكور لان الانسان وغير ذلك كذلك لكنه لا يفيد اليقين بمجواز وجود
 جزئى لم يستقر او يكون حكمه مخالفا لما استقر ولا يجب ادعاء المحصر اى
 حصر الكل في الجزئيات المستقرة كما ذهب اليه السيد واتباعه جواب سواد
 مقد وهو انه لم لا يجوز ان يكون الكل مخصصا في الجزئيات المستقرة ففيد

اليقين البتة والأى ان وجب ادعاء المحرقات والاستقراء المجزئ وان كان
 المحرقات عايناً لاحاطة حكمه بالمجزيات الادعائية ثم يجب ادعاء الأكثر
 بان المجزيات المسنقة أكثرها لان الظن تابع للاغلب إلا عم ولذلك بقي
 الحكم في غير التسامح كذلك وهما أى فى ان الظن تابع للاغلب الا عم شلت
 وهما اذ افرض في بيت ثلثة اشان مسلمان وواحد كافركن لم يعلم باعيانهم
 اى باسكالهم فكل من تراه منظون الاسلام بناء على قاعدة الاغلبية وكما
 تتبعت باسلام اثنين منهم على التبعين تيقنت بكفر الباقي بناء على الفرض
 المذكور والظن بالملزوم يستلزم الظن باللائزم فيلزم ان يكون كل واحد
 منظون الكفر كما كانت كل واحد منظون الاسلام عند رؤية كل واحد وذلك
 يعنى كون كل واحد منظون الكفر بناف لما ثبت ان من كون كل واحد منظون
 الاسلام فحينئذ يلزم اجتماع المتنافيين وهو محال وحصله اى الشك ان الملزوم
 لما كان امرين كما هنا احد هما كون الاثنين منظون الاسلام والثاني كون
 الواحد منظون الكفر فلا بد في استلزام ظنه اى الملزوم الظن باللائزم ان
 يظن بان كليهما معاً متحقق لان تيقن بكل واحد واحد بانفراده والثاني
 لا يستلزم الاول اى الظن بكل واحد بانفراده لا يستلزم الظن بكليهما والمتحقق
 فيما عدا فيه هو الثاني معنى الظن بكل واحد بانفراده وهو لا يستلزم الظن بكفر كل
 واحد فلا محذور ففكر اشارة الى ان قاعدة الاغلبية تقضى ظن اسلام
 كل واحد واحد على سبيل ايدالية وهو لا يستلزم تحقق ظن اسلام الاثنين
 على سبيل الاجتماع اقول يرد عليه اى على المحل المذكور ان وجود الثالث

من الطرق الدوران اعلم انه لا بد في التمثيل من ثلث مقدرات اولها ان الدوران
 ثابت في الاصل اعني المشبهة به والثانية ان علة الحكم في الاصل هو الوصف
 الكذا في والثالثة ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعني المشبه لانه اذا
 تحقق العلم بهذا المقدم ما عرفت الثلثة يتقل الذهن الى كون الحكم ثابتا في الفرع
 ايضا وهو المظهر من التمثيل لكن المقدمة الاولى والثالثة ظاهران في كل
 تمثيل وانما الخفاء في الثانية ولبيانها طرق متعددة تفصيلها مذكور في
 كتب اصول الفقه وللصم ذكر منها طريقان الدوران وهو ترتيب الحكم على الوصف
 الذي له صلاح العلية وجودا وعدمه ما كثر تباعده في الحرمة في الاسكان فان
 ما دام مسكرا حراما واذا زال الاسكان عنه كما في تحللها زالت الحرمة وهو المراد
 من قوله ويعبر عنه اي عن الدورات بالطرد والعكس اي ان وجد العلة وجد
 الحكم ~~ولا يلزم~~ والعكس لا يقران اي اقتران الحكم بالعلة وجودا
 وعدمه فان الدوران اية كون المداد اي الوصف علة للدوام اي الحكم والثاني
 ان الدوران بالسير والتقسيم ايضا وهو يتبع الاوصاف وابطال بعضها لتعيين
 الباقي يعني يتفحص اولها اوصاف الاصل ويردد ان علة الحكم هل هذه العلة
 او تلك او غير ذلك ثم تبطل ثمانية اعلية كل صفة حتى يستقر وصف واحد فيعلم
 منه ان هذه الوصف علة للحكم كما يقال ان علة حرمة الخمر اما الاقتران
 العنب او الطغيان او اللون المحض او الطعم المحض او الرائحة المحض
 او الاسكان لكن لا قل ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة وكذا البواقي
 ليست علة سوى الاسكان فحينئذ لا سكال للعلية وهما في التمثيل يفيد

الظن والتفصيل أي تفصيل طرق اثبات العلة للحكم المذكور في علم أصول الفقه
ان شئت الاطلاع عليه فعليك مطالعة كتبنا آفرغ عن بيان لواحق القياس
شرح في بيان ضاعات الخمس وقال الضاعات خمس اعلم ان القياس كما ينقسم
باعتبار الهيئته الى الاقتراني والاستثنائي فكذلك ينقسم باعتبار المادة الى
الضاعات الاولى منها البرهانية وهو القياس اليقيني المقدمات عقلية كقولنا
العالم ممكن وكل ممكن فله مورثا وعقلية كقولنا تارك المأمورية حاص فان النقل
قد يفيد القطع خلافا للمعتزلة لان النقل عندهم غير مفيد للقطع لان الافادة
موقوفة على العلم بوضع اللفاظ للمعاني وغيره من ادلة المخبر وعدم التجوز
وعدم الاشتراك نعم النقل الصرف الذي لا يكون للعقل فيه دخل ليس
كذلك يعني لا يفيد القطع فانه لا يفيده من صدق الخبر وهو لا يثبت الا
بالعقل واذا ثبت بالعقل فلا يكون نقلا صرفا بل بآيات الدين يتدققين
حاصله جواب سوال مقدروه وان الخبر اذا كان مفيدا للقطع فينبغي ان يكون
النقل الصرف ايضا مفيدا له لانه ايضا خبر واليقين هو الاستدلال الجازم
المطابق للثابت بقوله الاعتقاد خرج الشك والوهم والتخيل وسائر
التصورات وبقيد الجازم خرج الظن وبقيد المطابق الجاهل المركب وبقيد
الثابت التقليد ثم المقدما اليقينية اما بداهيات او فطريات واصلها
اي اليقنيات الاوليات وهي التي يكون تصور الطرفين مع النسبة فيها
كافيا في الحكم والمجزم ولذا قال وهو اي الاولى المذكور في ضمن الاوليات
ما يجزم العقل بها مجر وتصورا لطرفين سواء كانت ذلك التصور يد بهيا

او نظرا ويتفاوت الاوليات جلاء وخفاء لتفاوت الاطراف في البنية
 والنظرية كما في قولنا الكل اعظم من الجزء والجزء مغاير الكل وبدئية البدهي
 كعلم العلم هنا وهو الحق اي بديهي النقل انه تحكم فله وجه والظريات بين
 البديهيات الغير الاوليات وهي ما يقتصر الى واسطة لا تغيب تلك الواسطة
 عن الذهن وتسمى ذلك الفطريات قضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة
 زوج قضية محتاجة الى واسطة وهي لانها منقسمة الى المتساويين فالقياس
 منها باعتبار مقصور طرفيها وبعد مقصور الطرفين الواسطة لا تغيب عن الذهن
 قط والمشاهدات لا تخلو اما ان يكون مشاهدتها بحسب ظاهر وهي الحسية
 كقولنا الشمس مشرقية والنار حارقة او تكون مشاهدتها بحسب باطن وهي
 الوجدانيات كقولنا ان لنلجوها وبعطشا ومنها الوهميات في المحسوسات
 كحكم الهم في المشاة بان الذئب محرووب عنه والولد معطوف عليه واما
 غير المحسوسات فحكمها كاذبة كالحكم بان كل موجود مشارك اليه وغير ذلك
 على حق ان المحس لا يفيد احكاما جزئيا لان الكلي لا ينطبع فيه فالمنطبع فيه
 لا يكون الا صورة جزئية والمفكرون لا فادته يقولون ان المحس يوقع
 الغلط فيه كروية الكبير صغيرا في البعد والصغير كبير في الماء والساكن متحركا
 كجانب الشط مجالس السفينة والواحد اثنتين كما في الاحوال المموجودة كما في
 الرويا من الاغلاط الحسية لا يفيد اليقين ولا يسمعون الادلة على
 افادة المحس لانهم متم لا يسمعون الفائدة من المحس لانهم غمي والمحدثات
 اي من الوجدانيات المحدثات وهي منزع البادئ المرتبة دفعة بلا حركة

فكرية وهي لا انتقال من السبل إلى المطالب ولا يجب المشاهدة في
 الحدسيات فضلا عن تكرارها كما قيل وضعفه مذكور في شرح المعاني
 فان المطالب العقلية قد تكون حدسية كالحكم بان نور القمر مستفاد
 من الشمس لان اختلاف النورية باعتبار اختلافها من الشمس في الترتيب و
 المقابلة تدل على ذلك اعلم ان الحق الظوحي قال في شرح الاشارات
 الحدسية مثل الجربات في تكرار المشاهدة فينبغي ان يكون المشاهدة
 فيها ضرورية كما في الجربات لكن تعريف الحدس يؤيد الاول والتجربيات
 من الوجدانيات لا بد من تكرار فعل فيها حتى يحصل الجزم بواسطة قضا
 خفي وهو ان وقوع الاسهال بعد وقوع شرب السقمونيا دائما واكثر
 ما يدل على ان حاسب وان لم يعلم ماهية وقد نازع بعضهم في كونها
 اى التجربيات من اليقينية كالحدييات ليست من اليقينية
 عندهم لانهم يقولون لم لا يجوز ان يكون مخصوصية المادة للشاربين
 او مخصوصية الوقت دخل في ترتب الاسهال على شرب السقمونيا في
 المتواترات اى من الوجدانيات المتواترات وهي اخبار جماعة يستحيل
 اعتقالاتهم على الكذب كالحكم بوجود مكته وغيرها يقين العدد اى عدد
 الخبرين ليس بشرط يعرف حصول العلم اليقيني في المتواترات غير مخصوص على عدد
 معين مثل سبع واثني عشر بل انصافه فيها يحصل العلم بمبلغ الخبرين الى حد
 يقين اليقين اخبارهم سواء كان العدد قليلا او كثيرا اذ ربما يبلغ العدد
 الى حد الكثرة ولا يحصل اليقين باخبارهم لعدم عدالتهم وربما يكون العدد

قليلا يحصل اليقين باخبارهم لهذا التمهيد في التواتر الى المحسوس
 اى الى المحسوس لان التواتر في الامور العقلية لا يفيد اليقين كما في حدس
 العالم غير متقيد ومساواة الطرف الوسط اى مساوات عدد الخبرين
 الذين اخبروا لاحدا بتدبير الخبرين الذين وصل لهم هذا الخبر وهذه الثلاثة
 اى الحدسيات التجريبية والتواترات لا يتوهض حجة على الغير بجواز ان لا يحصل
 له الحدس والتجربة والتواتر الا بعد المشاهدة في الامور المقضية لها وحصر
 المقاطع اى مقاطع اليقينية بعضهم وهو الامام في البديهيات و
 المشاهدات وله الحصر وجبما وهون الامام ادراج الفطريات في البديهيات
 والمجربات والتواترات والحدسيات تحت المشاهدات لانهايتها الى
 المحسوس والحدس من هذه الستة المذكورة تسمى برهاننا ثم الاوسط في البرهان
 ان كان علة للحكم في الواقع فالبرهان الحتمي ولا فائتي سواء كان معلولا للحكم في
 الواقع ولا تسمى دليلا او لا اعلم انه لا بد ان يكون الاوسط علة لنسبة الاكبر
 الى الاصغر في الذهن فان كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج
 ايضا فهو برهان حتمي لانه يعطى البلية في الذهن والخارج كقولنا هذا متعفن
 الاخلاط وكل متعفن الاخلاط فهو محموم فهذا محموم فتعفن الاخلاط
 كما انه علة لثبوت الحى في الذهن فكذلك علة لثبوت الحى في الخارج
 وان لم يكن علة للنسبة في الخارج بل في الذهن فقط فهو برهان ايقى لا
 يفيد اليقينية النسبة في الذهن دون اليقينية في الخارج هذا محموم وكل محموم
 الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط فالحى وان كان علة لثبوت تعفن

الاستدلال في الذهن لكنها ليست علة في الخارج والاستدلال بوجود
 المعلول لشيء على ان له علة ما كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
 له اجزاء سوال مقيد وهو ان هذا المحصر باطل لان الاستدلال كما
 يكون بالعلة على وجود المعلول فكذا يكون بالمعلول على وجود العلة
 وهذا التقسيم للاول دون الثاني فلا ينحصر البرهان مطلقا في
 المذكورين بل وجد له فسمما اخر وهو الحق فان الاعتبار في برهان الله سم
 عليه الاوسط وثبوت الاكبر للاصغر لا لثبوت في نفسه وهو موجود في
 الاستدلال المذكور بينهما بوجهين لا سترقة فيه لان الاول ثبوت باطل
 بخلاف الثاني وهذا شك اى في المقام المحصر للبرهان شك وهو ان الشيخ
 ذهب الى ان العلم اليقيني ماله سبب لا يحصل الا من جهة السبب وما ليس له
 سبب امان ان يكون ربنا بنفسه او ما يوسع عن تبيان بوجه يقيني وهل
 هذا الاهم قصر برهان الا لا واصله ان المحصر باطل لان العلم اليقيني
 بوجود ماله سبب لا يحصل الا من جهة سببه ويوجد ما ليس له سبب
 امان تحصل بالبداهة فلا احتياج حينئذ الى شيء قط الا يحصل اصلا
 فعلى هذا التقدير يلزم انحصار البرهان في العلم والبداهة ولا يكون الا
 فسمما من البرهان وحله فعل مراده اى الشيخ ان العلوم الكلية وهو اليقين
 الدائم امان ان يكون يتنا من جهة السبب او يتنا بنفسه وانما تبدأ العلوم
 بالكلية فان العلوم الجزئية جازان معلومة بالضرورة كوجود الشمس
 والقمر وبالبرهان غير العلم كقولنا زيد موجود وكل موجود محتاج الى مرجع

التلا

تأمل اشارة الى ان العلم بالجزئيات بالاحساس بعلم المحسوسات فترت
 كما لا يخفى على احد لما فرغ من بيان اليقينيات شرع في بيان غيرها وقال للبدن
 الى القياس المسمى في اصطلاحهم بالمجدل وهو الملقب من المشهورات وهي
 قضايا يعترف بها جميع الناس المحكوم بها لتطابق الآراء وشهرتها اما
 صلحة عامة اي لا شتم لها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم
 سيئ او رقة قلبية فطرية في طباعهم كقولنا مراعاة الضعفاء محمود او
 تفعلات خلقية كقبض ذبح الحيوان عند اهل الهند امر اجبة صادقة
 تلك المشهورات كقولهم هذا الشيء مكروه لانه مناد وكاذبة نحو هذا منهم
 لانه طيب ومن ههنا اي من اجل ان المشهورات قد تكون لانفعالات
 خلقية او غريزية قيل للاهوتية والعادات دخل في الاعتقادات
 ولهذا قال ولكل قوم مشهورات مخصوصات كقول الموحدين الله
 واحد وقول المتكلمين التسلسل مطلقا محال وقول الحكماء التسلسل
 في الامور الموجودة المرتبة مجال وبما التثبت المشهورات بالاوليات
 بلوغها في الشهرة الى حد يدعى ابدا هبة فيها وافتقرت المشهورات عن
 الاوليات عند التجريد عن المصلحة والرقة والانفعال فيحكم في الاوليات
 من غير توقف بخلاف المشهورات او المجدل مركب من المسلمات بين
 المتخاصمين كتسليم الفقيه ان الامر بالمعروف والمسلمات هي القضايا
 تسلم من الخصم وبني عليها الكلام سواء كانت مسئلة بينهما وبين
 اهل العلم كتسليم القضية اه والغرض من المجدل الزام الخصم وحفظ

الواى اى رايه عن تغليط المحض ^{الثالث} من القياس الخطأ به وهو المولف
 من القضايا المقبولات الماخوذة من يحسن الظن فيه كالا ولياء والحكماء
 في الدينيات والمعقولات ومن عدا الماخوذات من الانبياء عليهم السلام
 منها اى من المقبولات المذكورة فقد غلط لان الماخوذ من الانبياء يقين
 او الخطابة مركب من المظنونيات التي يحكم بها بسبب الوجوه ان كالحكم ينزل
 الماء عند وجود الصحاب وتدخل فيها اى في المظنونيات التجهيزات والبدنات
 والمترايزات الغير الواصلة حد الجزم والغرض من المظنونيات تحصيل احكام
 نافعة او مضارة في المعاش والمعاد كما يفعل الخطباء والوعاظ ترغيبا للثبات
 فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم والواجب من القياس الشعر وهو المولف
 من الخيلات وهى قضايا يخيّل بها فيتأثر النفس منها قنصا وبسطا
 فتنفرا وترغب كما تقول الخمر يا قوتية سياتي انبسط بها النفس وترغب في
 شربها واذا تقول افسل مر مهوى ك انقبضت النفس وتنفرت عنه
 فانها اى النفس اطوع للتخيّل من التصديق سيما اذا كان الشعر على
 وزن لطيف وانشد اى قرع بصوت طيب والغرض من الشعر انفعال النفس
 بالترغيب او الترهيب وهما اى لا تفعال كالنتيجة الخامسة القياس المصطلح
 عندهم السفسطة وهو المولف من الوهميات وهى قضايا كاذبة يحكم
 بها الوهم في امور غير محسوسة واما في المحسوس فيحكمها غير كاذب و
 الوهم قوة جسمانية للانسان بهايدها الخجريات المنتزعة من
 المحسوسات فهى تابعة للحس فاذا حكم الوهم على المحسوس كان حكم

صحيحاً وحكمه على غير المحسوس كاذب كالحكم بنحو كل موجود مشار
 إليه والنفس مستقرة للوهم فالوهميات ربما لم يتميز عند ها أي عند
 النفس من الأوليات لاستيلاء الوهم عليها ولولا دفع العقل الصرف
 حكم الوهم بقي إلا لتباس بين الأوليات^{دائماً} والوهميات أو مولف من الشبهة
 بالصادقية صورة كما يقال لصورة الفرس المنقوش على الجدار انها موقفة
 فليس وكل فرس صاهل فهذه الصورة صاهل او معنى كاخذ الخارجيات
 مكان الذهنيات كقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن
 قائماً بالذهن وكل قائم بالذهن عرض فالجوهر عرض وبالعكس أي اخذ الذهن
 مكان الخارجيات كما تقول الحدوث حادث وكل حادث فله حدوث والحدوث له
 حدوث والغرض من رأى من باللفظ المستغنى عن الخصم واعظم فائدة ما مغتها
 للاحتراز عنها والمغالطة أي من القياس بالمغالطة وهو أن يكون من القضايا
 نسبت صورة او مادة اعم من السفمطة فانه لما نسبت صورة
 او مادة والسفمطة فاسد بمادة فقط كقولنا الانسان حيوان
 والحيوان جنس فالانسان جنس والمغالطة ان قابلاً الحكيم فسوفسطا
 أي صاحب الحكمة الموهبة وان قابلاً الجذلي فمسا غني هذا
 حذ هذا البيان والمقياس المؤلف من الراجح والمرجع مرجوح فتدبر
 اشارة الى ان المركب من الشئ وغيره لا يكون شيئاً خاتمة أي خاتمة
 الكتاب او خاتمة الابحاث اجزاء العلوم هي المسائل أي القضايا
 التي تطلب في العلوم بالبرهان والمبادي وهي حدود الموضوعات

واجزائها واعراضها هي من الوسائل يوصل بها الى المسائل وقيل
 المسائل هي المحولات الثابتة بالدليل ولما من جعل اجزاء العلوم
 ثلثة فقد خطا او تساع تامله

تم الكتاب بحون الملك الوهاب اللهم انفع به المتعلم والمعلم

فهرس اغلاط تنوير السالم التي استخرجها المؤلف مع بعض التصرفات من المحرر والاثبات

متر	سطر	غلط	صحيح	١٣	٢	الثامة	العامه
٢	١٠	لم يكن	لم يكن	×	٥٠	التحقين	التحقن
+	١١	وتشخص ابريتجا	وتشخص ابارى مينه	١٣	١	شرح	الان شرح
٣	٦	كما كانت	كما كانت	×	٨	ولم	لم
×	٤	وهي	وهي	×	١٠	يتعرف	لتعرف
×	١٢	بوجودها	لوجودها	×	×	وصيغته	الوضعيته
٥	٣	فقطدين	فقطدين	١٥	٨	اذلا	اولا
×	٩	مباينة	مباينة	×	٩	يلاحظه	يلاحظ
×	١٣	لكل قده	لكل شي	×	١٠	ان الواضع	ان الوضع
×	١٣	وهنا	وهنا	×	١٣	كل	كلى
×	١٩	بالمعلوم	بالمعلوم	١٤	١	العقل	النقل
٦	١٣	اواشارته	اشارته	١٤	١٣	بمعنى	لمعنى
×	١	فانت	فانت	×	١٣	بعدد	لعدد
×	١٢	نظرا فيلزم	نظرا فيلزم	١٦	١٦	وخصر في اربعين	وخصر في اربعين
×	٤	وغيره	وغيره	×	١٦	يكون	فلا يكون
×	١٠	متضمنه	متضمنه	×	١٩	فما سطة	براسطة
٨	٩	واما ابداهة	اما ابداهة	١٩	١٩	في المحال	في محال
×	١٤	الاكتساب	للاكتساب	٢٠	١٣	والحكى	والحكى عنه
١٠	١	الان شرح	شرح	٢١	١١	افراد	افرادا
×	×	وموضوعة	وموضوعة	٢٣	١	صدقا	صدقه
×	٥	الضم	والصحيح	×	٢٧	مقصود	المفترود
+	١٢	ضبايات	ضبايات	×	١٢	مقصود	مفترود
١١	٢	منه ان تبعيتها	منها ان تبعيتها	×	×	بل	بل
×	٢٧	التصور	للتصور	٢٥	٦	حقيقيا	حقيقة
×	١٦	بعلاقة ذاتية	لعلاقة ذاتية	×	٤	الرفع	لرفع
×	١٨	منها وضعية	منها وضعية	×	١٠	من التبيين	بين التبيين
١١	١١	مشهور	مشهور	٢٦	٥	انما	فاما

بنها المحال والدور مع التبيين

صفي	سطر غلط	صحيح	صفي
٢١	٤	على تقدير	على التقدير
٢٢	١٩	وعلا الانسان	وعلا الانسان
٢٣	١	على الانسان	على الانسان
٢٤	٢	لا يحتمل	لا يجوز
٢٥	١٦	مع الموصوف	بالوصوف
٢٦	١٧	وتقع في الجواب	×
٢٧	١٨	يقترح	يقترح
٢٨	٨	فيها	×
٢٩	٨	على الانسان	×
٣٠	٩	غيره محمول	غيره محمول
٣١	١١	لبيها	ببيها
٣٢	١٥	فراء نفسه	فراء نفسه
٣٣	١٥	كلية	ان كلية
٣٤	١٢	مسلّم وذلك	مسلّم وذلك
٣٥	١٣	مقصود	مقصود
٣٦	١٩	وليولم	×
٣٧	١٨	نوعا	نوع منه
٣٨	١٩	التفريقات	التفريقات
٣٩	٤	مجلس	مجلسين
٤٠	٥	وحدة انسان	وحدة حيوان
٤١	×	كوبهما	مكونه
٤٢	٦	حيوان واحد	حيوانا واحدا
٤٣	×	ومع	مع
٤٤	×	ولا يكون	لا يكون
٤٥	١٤	الماحيّة	الهيئة
٤٦	٢	لا يكون	×
٤٧	١٢	بطينة	بطورة
٤٨	١	يشئ	لشئ

صفي	سطر غلط	صحيح	صفي
٢١	٩	سبب	سبب التزوم
٢٢	١٤	لسرله وجودا	ليس له وجودا
٢٣	١٦	أولان يثبت على	أولان يثبت على
٢٤	١٥	بمطلق	بمطلق
٢٥	١٢	هو الذي	هو الذي
٢٦	١١	بطرفيه	بطرفيه
٢٧	١٣	لعدم	بعدم
٢٨	٩	لوجود	لوجود
٢٩	١٤	ثبت	بثبت
٣٠	٨	المرئى	المرئى منه
٣١	١٧	وجود منفرد	وجودا منفردا
٣٢	١٢	للصور	للصوره
٣٣	١٣	مثلا	مثلا
٣٤	٥٢	بالضدين	×
٣٥	×	خلت	دخلت
٣٦	٨	للكم	بالحكم
٣٧	١٣	غير مقصود	مفقود
٣٨	١٧	وبين	وانما بين
٣٩	٣	استقام	استقام
٤٠	٩	النتيجة	النتيجة
٤١	١٩	يتفرع على	×
٤٢	٥	واحد من	واحد او بعض من
٤٣	٤	غولا واحد	غولا واحد
٤٤	١١	بينها	بينها
٤٥	٢	فليحقق	فليحقق
٤٦	١٢	الحكم على الاقواء	×

صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	سطر	غلط	صحیح
٤٥	١٣	او الحقيقية	او القضية	٩٥	٥٥	واذا	واذا
٤٦	١١	النطقية	النطقية	٩٦	١٤	والجواز	والجواز
٤٨	١	منع التضمن الا لو لم يكن ضروريا +	اذول	٩٧	٣٤	اقول	اقول
٥٠	٤	المقيد	المقيد	٩٨	٥٣	في	في
٥١	١٣	للكو وهو المذكور	للمذكورة	٩٩	١١	اما الى فهو ان	×
٥٢	١٤	اما معنى الخلف	لان المحل وضرب لمان	١٠٠	٣	عمساها	عمسا
٥٣	١١	محولا	محولا عليه	١٠١	١٨	القييد	القييد
٥٤	١٣	إختصاص النقيضين	ان لا يتحققا في نفس	١٠٢	١١	مشهور	مشهور
٥٥	١٥	محول الحمل	محول لان في قول الاول	١٠٣	٣	مفيد	مفيد
٥٦	١٤	في ثبوت الصفة	للصفة	١٠٤	٤	نقيضا	نقيضا
٥٧	١٤	في ثبوتها	في نفسه	١٠٥	٩	واحدة	واحدة
٥٨	١	الموضوع	الموضوع	١٠٦	١١	في قولهم ان القضية	في قولهم ان القضية
٥٩	٢	اما ان يكون	اما ان تكون	١٠٧	١٣	الجميع	الجميع
٦٠	١٥	الرابطة	الرابطة	١٠٨	٣	لوقوف	لوقوف
٦١	٣	اي الاقسام	الى الاقسام	١٠٩	×	اعتبار	اعتبار
٦٢	١٩	لشي	بشي	١١٠	١٠٤	حسبي	حسبي
٦٣	١٥	على الآخر	على الآخر	١١١	×	لاستدلالا لخطا	لاستدلالا لخطا
٦٤	٢٧	وتسمى	تسمى	١١٢	١٣	وليس كل انسان	وليس كل انسان
٦٥	٨	بين بين	بين	١١٣	١٨	متى	متى
٦٦	٦٣	محولة	محولة	١١٤	١	فصدق	فصدق
٦٧	١٣	مثل	في مثل	١١٥	٩	ولا شيء	ولا شيء
٦٨	١٣	الضرورة	الضرورة	١١٦	١٣	فحينئذ صدق	فحينئذ صدق
٦٩	١٩	بعدم	لعدم	١١٧	١٩	منفيا	منفيا
٧٠	٥	تأمل	تأمل في ملية وحول	١١٨	١	بها	بها
٧١	١٣	وانا	انا	١١٩	١٤	الموجبات	×
٧٢	١٣	بالاطلاق	بالاطلاق العام	١٢٠	٤	وهنا	وهنا
٧٣	١٣	بمينا	وبمينا	١٢١	١١	ولك	ولك
٧٤	٤	لغيره	لغيره	١٢٢	×	ولك اي جاز لك	ولك اي جاز لك
٧٥	٢٩	لشبهة	لشبهة	١٢٣	×		

في قوله ان القضية لا تكون القضية

في قوله ان القضية لا تكون القضية

الانسان

واحد

صفحة	سطر	عُملط	مصحح	صفحة	سطر	عُملط	مصحح
١٢٣	٥	التجو	التجويز	١٢٣	٣	اي يدعي الفلوس	x
١٢٥	١٣	مطلق القياس	لقياس واحد	x	١٢	بوقوع	لوقوع
١٢٦	٤	استقرار	استقرار	١٥٦	٦	أكثرها	أكثرها
١٢٨	٢	وسط	الوسط	١٥١	٣	الوسط	الوسط
١٢٩	١٤	محصورات	لمحصورات	١٥٢	٩	في المقام	في مقام
١٣٠	١٩	بثئ	لشيئ	x	١١	بيننا	بيننا
١٣١	١٦	لتحصل النتيجة	x	x	١٨	ان معلومة	ان تكون معلومة
x	١٩	كلتاها	x	١٥٣	١٣	النسبت	التبست
١٣٢	٨	خاصة	خاصية	x	١٩	القضية	الفقيه
١٣٣	١٥	ان يخرج	ان لا يخرج	١٥٢	٢	يحقن	يحقن
١٣٥	١	وهو اطلاق	وهو الاطلاق	x	٥	بها	فيها
١٣٦	٩	بجسبها	بجسبها الثاني وقال	١٥٥	٥٠	بالصادقية	الصادقة
١٣٧	١٤	تثبت	تثبت	x	٢٢	والمغالطة	والمغالط
١٣٨	٩	صاحب الشك	x	x	x	بها	x
x	١٤	قال الشيخ العبد	x	x	١٥	فتأخري	فتأخري
١٣٩	٣	عنا	منها				

منها

To: www.al-mostafa.com